



44

اتجاهات نظرية في علم الاجتماع

تأليف

د. عبد الباسط عبد المعطي

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

VISIT…

LANZAROTE
Caliente.COM



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في شعبان 1998 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

44

اتجاهات نظرية في علم الاجتماع

تأليف

د. عبد الباسط عبد المعطي



أغسطس 1981

المحتوى

مقدمه

هذا الكتاب محاولة أقدمها للقارئ العربي حول «الاتجاهات النظرية الحديثة في علم الاجتماع»، هدفها الأساسي أن تعرض أمامه جانبا هاما من جوانب هذا العلم الذي مازالت أدواره قاصرة عن الوفاء بحاجات الوطن الراهنة والمستقبلية، برغم مرور أكثر من نصف قرن على إدخاله رسميا بالجامعات العربية.

وأقول إن موضوع الكتاب هام، لأن تاريخ العلوم الاجتماعية-وعلم الاجتماع من بينها-يشهد على أن كل تقدم فيها كما وضح «كينت بولدنج» في كتابه «العلوم الاجتماعية وأثرها في المجتمع» اقترن على ما يبدو بتفاعل بين حركتين أساسيتين فيه: نمو النظرية، وقدرتها على إعادة تكوين صورة العالم، ونمو المنهج العلمي وأساليبه. وكما أكد «رايت ميلز» في كتابه «الخيال السوسيولوجي» حين أشار إلى أن التفاعل الجدلي بين الخطوتين أمر ضروري ولازم. فمن يفكرون ينظرون-بلا ملاحظة-بحث ومنهج-ومن يلاحظون بلا فكركل منهما لا يصل إلى حقائق دقيقة ذات معنى، وان وصل، فإما إلى تجريدات غير مبرهنة، أو إلى أكوام من البيانات فاقدة الروح والمعنى.

ومن الناحية الأخرى حاول «لوي ورث» في تقديمه للطبعة الإنجليزية من كتاب «الأيديولوجيا واليوتوبيا» الذي ألفه «كارل مانهايم» توضيح أهم

أسباب ركود المعرفة الاجتماعية، وهو تفسير ينطبق على علم الاجتماع في الوطن العربي وذلك حين ميز بين مجموعتين أساسيتين من العوامل:

الأولى: وتتمثل في المحددات التي تفرض على العلم فرضا إكراهيا قسريا من خارجه.

الثانية: وتشمل العقبات والصعوبات الناتجة من داخل العلم نفسه.

وإذا كانت المجموعة الأولى تشير إلى علاقة علم الاجتماع بالنظام الاجتماعي الذي هو جزء منه، يتأثر به، و يفترض أنه يجب أن يؤثر فيه. فإن هذا النظام يحوي جملة الأبعاد الإجتماعية-الإقتصادية، وما يترتب عليها من عناصر ثقافية وسياسية تؤثر في النشاط العلمي ومنتجه والمشتغلين به، الذين عليهم أن يأخذوا منه موقفا، فكرا وسلوكا، إقرارا أو إنكارا، أو حتى مواقف وسطية.

وإذا كانت المجموعة الثانية تشير إلى حالة العلم، نظرية ومنهجا وموقفا من المجتمع، متمثلا في الوظائف التي على العلم أن يقوم بها، فان كلتا المجموعتين متفاعلتين أثرتا في النشاط العلمي وتوجهاته، وأفضتا في الوطن العربي-مثلا-إلى النظرة إليه نظرة لا مبالاة وإهمال، أو خوف وتوجس أو قبول روتيني محدود من باب استكمال أشكال الأشياء والى اختيار المشتغلين به-بوعي أو بدونه-لأدوار رسمية محدودة، انحصرت في التلقين داخل قاعات الدرس، غير متجاوزة أسوار الجامعات، في كثير من الأحيان.

وإذا كان السعي نحو إقامة علم اجتماع قومي حلما مشروعا فهذا يقتضي جهودا مكثفة، وتوجهات وخطى مغايرة لما درج عليه المشتغلون به، بتفضيلهم السهل، للنقل عن التراث العالمي، طالما هو نابع من دول متقدمة مع أن العلم، وليد نظامه الاجتماعي، هنا وهناك، متأثر به، بناء، وغايات.

ومع أننا لسنا دعاة انغلاق فكري، فالمقصود أن أولى الخطوات الممهدة لتحويل الحلم المنشود إلى واقع معاش، تقتضي نسج خيوط حوار نقدي واع، مع تراث العلم الحديث والمعاصر، لفهمه، وتحليله ونقده وتنقيته، حتى نستخلص دروسا أساسية تجلى لنا كيف فكر المشتغلون به، والى ماذا سعوا؟ وكيف حققوا، أو حتى كيف لم يحققوا ما كانوا يصبون إليه ؟

و بإيجاز شديد يحاول العمل الراهن أن يعرض لاتجاهات نظرية علم الاجتماع من منظور نقدي بقدر الإمكان، بالإسترشاد في هذا الصدد

بتوجيهات سوسيولوجيا المعرفة Sociology of Knowledge للوقوف على مجمل العوامل والمتغيرات التي أثرت في نشأة هذه الإتجاهات وتطورها، ولفهم المضمونات التي حوتها، وسعت إلى توصيلها.

ولتحقيق هذا الهدف رئي أنه قد يكون من الأصوب أن يسير تصميم العمل في خطوات منطقية، بادئة بتعريف موضوعه، النظرية، معناها ووظائفها، والإتجاهات، تعريفها، وأصنافها. وقبل الوقوف على الإتجاهات المعاصرة ونظرا لارتباط جذورها بأعمال رواد النظرية، كان من الضروري الوقوف على أهم أعمال الرواد، لكي أقرأها قراءة نقدية، تساعد على فهم الإتجاهات التي أتت بعدهم وأرادت أن تحاكيهم أو تتجاوزهم.

وفي ضوء تعريف الإتجاهات، وتحديدها تم الوقوف على أهمها: الإتجاهات المحافظة وتشمل البنائية الوظيفية، والوضعية الجديدة، والاتجاه الإمبريقي، والإتجاهات النقدية وتشمل الماركسية الجديدة، والتيار النقدي في علم الإجتماع الأمريكي المعاصر.

وكان الفصل الأخير من الكتاب وعنوانه ملامح علم الإجتماع في الوطن العربي-استطلاع انطباعي-ساعيا إلى محاولة توضيح ملامح هذا العلم من خلال توجيهاته النظرية، وموضوعات بحثه، وأساليبه في تناولها، ليعرض أخيرا ورقة عمل، آمل أن تثير حوارا حول العلم، ومكنة دراسته للواقع الإجتماعي في الوطن العربي.

والله نسأله التوفيق

مايو 1980

1

نظرية علم الإجتماع موضوعها ووظائفها

مقدمة

هذا الفصل جزء من كتاب موضوعه «إتجاهات نظرية في علم الإجتماع» والتي تشكل في جملتها ما يسمى بالنظرية العامة لعلم الإجتماع. ولهذا كان من الضروري افتتاح هذا الكتاب بما يساعد على دراسة موضوعه، وبما يخدم القارئ العربي بوصف المفهومات العلمية أول ركن في العمل العلمي، فإن توضيحها ييسر التواصل الفكري بين القارئ وما يقرأ، خاصة أن هناك مناقشات وتوضيحات وتحليلات ستعتمد على ما يحويه هذا الفصل من مفهومات.

لكل هذا كان من الضروري الوقوف على معنى النظرية العلمية، ومعنى علم الإجتماع ووظائفه. أن نظرية علم الإجتماع، لكي تكون كذلك يجب أن تكون نظرية علمية، ومرتبطة بطابع علم الإجتماع، ومساعدة إياه على أداء وظائفه، لأنها هي عقله المفكر. ومن جانب آخر يعد تحديد هذه الخصائص وتلك الوظائف الأساس الذي يمكن القارئ من التمييز بين الإتجاهات التي سيعرضها الكتاب، حتى

يتبين له أيها أكثر علمية من غيره، وأيها أقرب إلى علم الإجتماع من غيره في طابعه ووظائفه.

في معنى النظرية العلمية

تحتل «النظرية العلمية» مكانة متميزة في البحث العلمي بصفة عامة، سواء أكان موضوع هذا البحث ظاهرة طبيعية أو ظاهرة إنسانية. ويعلق عليها نفر من الباحثين أهمية خاصة في تحديد «هوية» أي علم من العلوم، حتى أن بعضا من هؤلاء الباحثين يذهب إلى حد جعل دورها أكثر أهمية من دور المنهج العلمي، على اعتبار أن المنهج العلمي شيء مشاع بين كل العلوم. أما نظرية أي «علم»-كعلم النفس أو علم الاجتماع مثلا-فهي التي تحدد موضوعه وتنظم عملياته وأدواره، بل ومساره. [1] هذا على خلاف المنهج العلمي الذي يعد أساسا واحدا لكل العلوم، وإن اختلفت تفصيلات أدواته وتكنيكاته باختلاف الظاهرة المدروسة. فالملاحظة مثلا خطوة أساسية في كل بحث علمي، طبيعي أو إنساني، والاختلاف إنما يكون في أدوات الملاحظة التي قد تكون «المنظار الفلكي» أو «الاختبار النفسي»، أو «دليل الملاحظة» كما في علم الإجتماع.

ونتيجة لهذه الأهمية، شغل تحديد معنى النظرية العلمية، وشروطها ومكوناتها ووظائفها عددا غير قليل من فلاسفة العلم، والمشتغلين بمناهج البحث، والمتخصصين في كل فرع من فروع العلم الإنساني. وترتب على كل هذه الجهود وجود كم لا بأس به من الكتابات والمحاولات، وبالرغم من تباينها الذي يصل في بعض الأحيان إلى حد التناقض، فبالإمكان إستنتاج بعض نقاط الإلتقاء بينها، والتي تمثل حدا أدنى مقبولا بين المهتمين بهذا الموضوع. ونذكر في هذا المجال ما يلي:

ا-فيما يتعلق بتعريف النظرية العلمية يكاد يكون الإتفاق واردا على أنها نسق فكري استنباطي متسق [2] حول ظاهرة أو مجموعة من الظاهرات المتجانسة[3]، يحوي-أي النسق-إطارا تصوريا ومفهومات وقضايا نظرية توضح العلاقات بين الوقائع وتنظمها بطريقة دالة وذات معنى، كما أنها ذات بعد إبريقي [4] بمعنى اعتمادها على الواقع ومعطياته، وذات توجيه تنبئي [5] يساعد على تفهم مستقبل الظاهرة ولو من خلال تعميمات

احتمالية.

2- قد يرى البعض أن التعريف المذكور توا ليس إلا نوعا من التجريد المغلف بثوب الغموض، الذي يحول دون تواصل اللغة العلمية بين الباحث والمواطن، سواء كان هذا المواطن رجل تخطيط أو تنفيذ أو مثقفا، أو مواطنا مهتما. وإذا كان هذا السؤال مشروعا فكريا وأخلاقيا، فإن ضرورة تقديم إجابة عليه تقتضي توضيح شروط النظرية،أو خصائصها، ووظائفها وهي جوانب يفترض إنها ستضيف على التعريف السابق قدرا من الوضوح.

3- وإذا وقفنا أمام أهم شروط النظرية العلمية نجد الكتابات المعنية بذلك تلتقي عند:[6]

أ-ضرورة أن تكون مكونات النظرية واضحة ودقيقة، محددة الألفاظ والمعاني والمضامين.

ب-أن يعبر عما تشتمل عليه النظرية بإيجاز تعبيرا يوضح هذه المشتملات، و يبين غرض النظرية عموما، وأهداف كل مكون من مكوناتها تخصيصا.

ج-أن تكون النظرية شاملة بقدر الإمكان للجوانب التي قصد أن تنطوي عليها النظرية بما في ذلك وصف وتحليل وتفسير الحقائق المعنية.

د-أن تكون النظرية متفردة في موضوعها ومشروعها التفسيري، ذلك لأن وجود نظرية أخرى تدرس نفس الموضوع وتفسره بنفس العوامل والطرق يضعف النظرية ويجعلها تكرارا لا مبرر له، يتنافى مع قاعدة الإقتصاد العلمي.

ه-أن يكون للنظرية أرضية واقعية، بمعنى أن تعتمد في صوغها على ملاحظات ودراسات واقعية من ناحية، وأن تكون قابلة للإختبار العلمي الذي يثريها و يكسبها مشروعيتها العلمية من ناحية أخرى، فالنظرية التي تأتي بقضايا تستعصي على الإختبار لا تعد نظرية علمية.

و-يعد شرط وجود قدرة تنبئية في النظرية شرطا أساسيا فيها. فالنظريات التي تقف عند مجرد الوصف تفيد، لكنها تعد ناقصة، والنظريات التي تقف عند مجرد التفسير تفيد، لكنها تعد ناقصة أيضا، لأن قدرتها على التنبؤ تزيد من قوتها من جانب، وتجعلها قادرة على مساعدة العلم كي يقوم بدوره المجتمعي الإنساني من جانب آخر.

4- وأما عن وظائف النظرية العلمية فقد تراوحت بين التضييق والشمول،

أو ما يمكن أن نسميه بوظائف الحد الأدنى، والوظائف التي تتجاوزه إلى أخريات اكثر شمولا. فعلى المستوى الأول يذهب بيير دوهم P.Duhem إلى أن هدف النظرية العلمية يتركز في عرض الوقائع وتنسيقها، وأما التفسير فهو شيء يأتي متطفلا عليها. ولكي يدلل على زعمه هذا ميز بين نوعين من النظريات: تلك التي تختص بالوصف، وتلك التي تهتم بالتفسير. ومع إشارته إلى وجود نوع يهتم بالتفسير، فرأيه إجمالا يعد دفاعا ضمنيا عن نوع من النظريات، ومحاولة هروبية من مسألة هامة قد توقع الباحث في كثير من المخاطر، عندما يفسر، فلا يرضى تفسيره هيئة أو شخصا ما. فضلا عن أن مثل هذه المحاولات تضعف من دور البحث العلمي، ولو على المستوى الرسمي، لأن أي مخطط أو متخذ قرارا يهمه أن يعرف ولو قدرا من العوامل التي تحدث ظاهرة أو مشكلة معينة. وبجانب هذا يذهب البعض من أمثال موريتس شليك M.Schlick إلى أن تقدم العلم والمعرفة العلمية مرهون بالتفسير [7]. وبنفس القدر من التأكد يذهب الباحث الأمريكي في علم الإجتماع هارولد فالدنج H.Falding إلى انه لكي تكون النظرية علمية يجب أن تكون ذات قدرة تفسيرية، لكنه بالنظر إلى أن كثيرا من النظريات- تجاوزا-اهتمت بوظائف كثيرة عدا الوظيفة التفسيرية فقد حاول أنصارها إنكار هذا الدور[8]

وإذا تركنا مثل هذه المناقشات جانبا، لنقف على أهم وظائف النظرية التي ورد تكرارها أكثر من غيرها بين الكتاب والباحثين المعنيين بهذا الشأن يمكن إيجاز الوظائف التالية التي تؤديها النظرية العلمية:-

1- تساعد النظرية أي علم على تحديد «هويته» وموضوعاته الأساسية، الأمر الذي يسهم في إبراز دوره المعرفي التراكمي، حيث يحدد في ضوئها ما يجب دراسته أكثر من غيره، وما الذي لم يدرس، ومستوى ما تم التوصل إليه [9].

2- نظرا لتشعب الظاهرات الطبيعية والإنسانية وتعقدها، فالنظرية العلمية تعد نقطة البدء الأولى والهامة حيث تمد الباحث بإطار تصوري يساعده على تحديد الأبعاد والعلاقات التي عليه أن يدرسها، وتمهد له الطريق لجمع معطياته وتنظيمها وتصنيفها، وتحديد ما بينها من ارتباطات وتداخلات [10] وباختصار تنطوي النظرية على توجيهات تمد الباحث بالسياق

العلمي الذي سيجري بحثه من خلاله.

3- تؤكد خبرات البحث العلمي أن جمع بيانات بلا نظرية موجهة يسلمنا إلى بيانات صماء عمياء فاقدة المعنى والوظيفة، وبنفس القدر تعد النظرية العلمية بلا معطيات وبيانات عملا خاويا، ومحض مفهومات ومصطلحات مجردة. ومن ثم يؤكد معظم المشتغلين بالبحث العلمي عامة، وفي مجال العلم الإنساني بالتخصيص على أهمية العلاقة الجدلية بين النظرية العلمية والبحث [11].

موضوع نظرية علم الإجتماع

إذا كانت الصفحات السابقة قد أشارت إلى النظرية العلمية، بصفة عامة، موضوعا وخصائص ووظائف فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن توا يمكن أن يكون على النحو التالي: ما هي نظرية علم الاجتماع، وماذا يقصد بالاتجاهات النظرية في علم الإجتماع. قبل السير نحو تقديم بعض الإجابات عن هذين السؤالين أجد أنه من الضروري الوقوف على بعدين أساسيين أرى انهما ضروريان لمواصلة السير نحو الإجابات المطلوبة.

1-إن نظرية علم الاجتماع من المفروض أن تكون نظرية علمية وتحمل في شكلها ومضمونها خصائص النظرية العلمية وشروطها، بوصفها أركانا ضرورية تمكنها من أداء أدوارها، بالنسبة لعلم الإجتماع وما تنجز خلاله من بحوث.

2- إن نظرية علم الإجتماع يجب أن تعبر تعبيرا واضحا وشاملا عن موضوع علم الإجتماع، وتحمل في نفس الوقت طابعه الذي يميزه عن غيره من العلوم الإنسانية التي تنشغل بجانب أو أكثر من جوانب الحياة الإنسانية. وهذا يقتضي ابتداء توضيح الكيفية التي يتناول بها هذا العلم موضوعه العام، والوظائف الأساسية العلمية والمجتمعية التي عليه الوفاء بها والتي تجعل لوجوده معنى ودلالة بالنسبة للعلوم الأخرى، على اعتبار أن هذه بمثابة الأرضية الأساسية التي ينبغي على نظرية علم الإجتماع أن تتحرك عليها وخلالها.

- تعريف علم الإجتماع وتحديد موضوعه:

- يؤكد «ريمون آرون» أحد المشتغلين بعلم الإجتماع في فرنسا أن علم الإجتماع يتميز بأنه دائم البحث عن نفسه، وأن أكثر النقاط اتفاقا بين المشتغلين به هي صعوبة تحديد علم الإجتماع [12] كما أورد «بيتروم سروكين» في مؤلفه «النظريات السوسيولوجية المعاصرة» عام 1928 آراء أكثر من ألف عالم وباحث في علم الاجتماع، الأمر الذي يجعل من الصعوبة تحديد من نجح منهم في تعريف علم الإجتماع [13]. ومع التسليم بوجود تباينات كثيرة ارتبطت بتحديد العلم وموضوعه، فهي تباينات فرضتها طبيعة العلم في نشأته وتطوره حيث تأثر بجماع الأطر المجتمعية والفكرية التي أحاطت به،

بما في ذلك الدين والفلسفة والعلوم الطبيعية، كما تأثر بطبيعة التغيرات التي طرأت ولا تزال تواصل تأثيرها على المجتمع الإنساني، وبمجمل الظروف الإجتماعية والثقافية التي أحاطت بكل رائد من رواد العلم، وجعلته ابتداء يرتبط في خبرته بمجتمع دون غيره. زد على كل هذا حالة المنهج العلمي في كل فترة من الفترات التاريخية التي مر بها العلم. وهذه مؤثرات لم يكن تأثيرها وقفا على علم الإجتماع، أو على أي علم آخر دون غيره من العلوم الإنسانية أو حتى الطبيعية.

والذي يجدر بنا التركيز عليه في هذا المنحى أنه رغم هذه التباينات فإن ثمة نقاطا أساسية تمثل ولو هيكلا عاما يتحرك من خلاله علم الاجتماع، و يتحدد به موضوعه الأساسي وهو هيكل يشير إلى: إن علم الإجتماع هو علم دراسة الإنسان والمجتمع، دراسة علمية، تعتمد على المنهج العلمي، وما يقتضيه هذا المنهج من أسس وقواعد وأساليب في البحث. وهذا البعد الأساسي في التعريف يعد حصاد تطورات علم الإجتماع منذ أن ولد على يد العلامة العربي «ابن خالدون» الذي حدده بأنه علم العمران البشري، وما يحويه هذا العمران من مختلف جوانب الحياة الإجتماعية المادية والعقلية[14] ومرورا بأوجيست كونت A.Comte الذي اشتق كلمة sociology من مقطعين من اللاتينية واليونانية ليشير بهما إلى الدراسة العلمية للمجتمع. أما إضافة «الإنسان» إلى التعريفين اللذين وردا من خلال هذين الرائدين، واللذين مازالا موضوع محاكاة كثيرين ممن كتبوا بعدهما، فذلك لأن الإقتصار على ر بط العلم بالمجتمع جعل الكثير من الكتاب والباحثين يكتبون في موضوعات وقضايا أخرى كثيرة، أضاعت وقتهم، وإخرجتهم عن موضوع العلم وقضاياه، ومن ثم كتبوا في المجتمعات الحيوانية وما شابه ذلك من موضوعات، والاهم من ذلك أن التركيز على كلمة «المجتمع» وحدها جعلت الكثير من النظريات تنظر للمجتمع نظرة جعلته فوق الإنسان، فأهدرت الإرادة الإنسانية، وطلبت من البشر التكيف مع العالم المحيط، وهم في هذا يكادون يشبهون المجتمع بالبيئة الطبيعية. وقد حرصت على ألا احدد موضوعه بالإنسان في المجتمع، لأن ذلك قد ينفي العلاقة الجدلية بينهما من جانب و يتداخل مع علوم أخرى كعلم النفس الإجتماعي أو الإنثروبولوجيا بفروعها مثلا [15] من جانب آخر.

وقد يرى البعض أن التعريف السابق للعلم وتحديده بدراسة الإنسان والمجتمع يجعله يتداخل مع فروع أخرى من فروع العلوم الإنسانية وبالتالي يطرح سؤالا: ما الذي يميز هذا العلم عن غيره من هذه العلوم ؟

وبتحليل المحاولات المختلفة التي عنيت بقضية علاقة علم الاجتماع بغيره من العلوم يتبين لنا انه إذا كان كل علم من العلوم الإنسانية يدرس جانبا أو اكثر من جوانب الإنسان أو المجتمع، فإن علم الإجتماع يدرس المجتمع ككل في ثباته وتغيره، ويدرس الإنسان من خلال علاقته بالمجتمع، أي أنه أكثر شمولا من أي من العلوم الإنسانية. وليس معنى ذلك أن دراسة كل العلوم تعادل دراسة علم الإجتماع، ذلك لأن الواقع الإنساني ليس مجرد جمع بسيط لأجزائه. وهنا يمكن أن نذكر مثالا تشبيهيا توضيحيا كثيرا ما يتردد لتوضيح الفرق بين علم الإجتماع وغيره من العلوم. فالمركب الكيميائي للماء يشير إلى تكونه من أيدروجين وأوكسجين لكل خصائصه المتميزة، أما عندما يتفاعلان سويا فإنهما ينتجان الماء الذي له من الخصائص ما يختلف جذريا عن كل من الغازين المذكورين. وبنفس منطق المقارنة يدرس كل علم من العلوم الإنسانية جانبا من الإنسان والمجتمع، كالإقتصاد وعلم النفس... الخ. أما علم الإجتماع فيدرس حصاد تفاعل العلاقات بين هذه الجوانب من ناحية وبينها وبين الإنسان من ناحية ثانية. وإذا كانت دراسات العلوم الأخرى لا تغني عن دراسات علم الإجتماع، بل تفيد منها، فبنفس القدر لا تغني دراسات علم الاجتماع عن هذه العلوم بل هي تفيد منها وتعمق من نتائجها، مما يساعد في النهاية على إقامة وحدة فكرية شاملة حول الإنسان والمجتمع، ماضيا، وحاضرا، وتوجها نحو مستقبل مقصود ومرغوب فيه(16).

يستنتج مما سبق إذن أن اهتمام علم الاجتماع الأساسي ينصب على البناء الإجتماعي social structure ككل وما يحويه هذا البناء من مكونات، وما يحدث بينها من علاقات وتناقضات، وما يطرأ على هذا البناء نفسه من تطورات وتغيرات. ذلك لأن الإهتمام الذي يميزه عن غيره من العلوم يتمثل في أنه: يعني بما هو عام، وما هو إجتماعي، أهو مطرد، وما هو ضروري. إدراك العلاقات الجدلية بينها جميعا و بين الخاص والفردي والطارئ وما يرجع إلى الصدفة، فهو يدرس هذه الجوانب الأخيرة بالقدر الذي يساعده على فهم الأولى وتحليلها وتفسيرها، ومحاولات التنبؤ بها.

2- وظيفة علم الاجتماع:

الأمر شبه الثابت أن وظائف أي علم من العلوم الإنسانية وحتى الطبيعية متداخلة، ومتفاعلة جدليا، تؤثر في بعضها ويخصب بعضها البعض. ومع أننا نسلم بهذا التفاعل فإننا سنميز لأغراض التحليل والتوضيح بين وظيفتين أساسيتين لعلم الإجتماع تتفرع عنهما وظائف أخريات:

الأولى: وظيفة علمية تعني بتطوير العلم نفسه، والنقد الذاتي لمختلف الجهود التي بذلت على الصعيدين النظري والمنهجي، بغية الوصول بالعلم إلى درجة أكبر من الكفاءة والدقة في الوصول إلى القوانين الإجتماعية التي لا يصل العالم إليها إلا بعد رحلة طويلة تسير في خطوات المنهج العلمي بدءا من الملاحظة وحتى صوغ القوانين، وما بينهما من خطوات تحليلية وتفسيرية وتعميمية، على أن يفضي توظيف هذه القوانين إلى أوضاع أفضل تمكن من التنبؤ بمسار المجتمع الإنساني وبنائه. وهذا المخرج أو المنتج السوسيولوجي* لا يمكن التوصل إليه بدقة إلا بإطار نظري، يتسق مع طابع العلم من جانب، ويكون أكثر قدرة على تصور إبعاد الواقع ومكوناته، في تناقضاتها، وحركتها وتغيرها.

الثانية: وظيفة مجتمعية، وهي تعني جميع الأدوار التي يقوم بها العلم لمجتمع معين، متدرجا في العطاء حتى الوصول إلى المجتمع الإنساني ككل. وهذه الوظيفة يمكن أن تندرج تحتها وظائف فرعية كثيرة تبدأ بفهم الواقع وتفسيره، وتناول مشكلاته والتخطيط لتناولها وعلاجها، سواء كانت هذه المشكلات فئوية أو قطاعية أو مجتمعية شاملة تشمل المجتمع على وجه العموم.

ومع أن الوظيفة الأولى تكاد تمثل مجال اتفاق كبير بين المشتغلين بالعلم في كل المجتمعات وعبر كل الأجيال العلمية، فإن الوظيفة الثانية هي الأكثر حساسية، حيث فجرت الكثير من القضايا والمواقف، بل ودعت إلى إعادة النظر في العالم منذ نشأته وحتى الآن.

وأول النقاط التي يمكن بها بدء المناقشة هي أن العلم أيا كان موضوعه بمثابة نشاط إنساني مستهدف ومقصود، [17] وهذا يعني أول، ما يعني ارتباط العلم بالسياق المجتمعي وتأثره بالمؤثرات التي تحدد النشاط الإنساني زمانيا ومكانيا، الأمر الذي جعل هذه الوظيفة الاجتماعية متباينة بين فترة

وأخرى، وبين مجتمع وآخر، بل و بتباين الموقع الطبقي الإجتماعي الذي ينتمي إليه الباحث و ينظر من خلاله إلى الواقع الإجتماعي. وهنا يمكن التمييز بين موقفين أساسيين: تمثل الأول في الوقوف إيجابيا مع النظام الإجتماعي القائم، وبالتالي صناعة أفكار نظرية، ومناهج وطرائق للوصول إلى بيانات علمية تدعم هذا النظام وتبرهن على سلامته. وهذا الموقف يكاد يكون موقف كل الرواد المؤسسين للعلم عدا واحدا فقط هو«كارل ماركس»، فقد قال أوجيست كونت: إنك تدرس لكي تضبط، في حين أن«دور كايم» أشار إلى أن علم الإجتماع يجب أن تكون له فوائد عملية، دون تحديد وجهتها، وان كان يفهم ضمنا من كتاباته أن هذه الفوائد تتمثل في علاج المشكلات الاجتماعية التي تحافظ في النهاية على النظام الإجتماعي القائم، وتوازنه واستمراره [18]. وعلى النقيض من موقف هذين المفكرين كان «ماركس» يقول-خاصة في رده على «فويرباخ»-: لقد درس الناس العالم على أنحاء عدة غير أن المهم هو تغييره [19] و يفهم بوضوح-من إطاره النظري-أن وجهة التغيير التي يقصدها تعني التوجه نحو الإنسان وجعل غده أكثر رحابة وعدالة، وإرادته أكثر تحررا، خاصة الإنسان المضطهد والمستغل، سواء كان عاملا أو فلاحا أو ما شابه هذا. ولكن كيف يمكن لعلم الإجتماع أن يحقق وظائفه الإنسانية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تعني أولا دراسة الواقع وتشخيصه وتفسيره. وتعني ثانيا تقديم بدائل لتصورات التغيير، وتعني ثالثا، العمل على إنضاج وعي الجماهير المشاركة في المجتمع، من خلال وضعها على طريق التفكير العلمي، وتبصيرها بما هو حادث حولها، سلبا وإيجابا. وهذا يبرز بجلاء أهمية الدور النقدي لعلم الإجتماع، ولا يقصد بالنقد هنا أن يكون وحيد الجانب، في اتجاه النظام الحاكم، وإنما يكون متفاعلا متوجها إلى القمة والقاع، وإلى الحاكم والمحكوم. أو-باختصار-إلى المصلحة العامة. وكلمة العامة تعني الأغلبية العريضة المكونة للمجتمع. وتعني رابعا ضرورة المشاركة في صناعة القرارات وفي التخطيط المجتمعي. وبدون الدور الأخير يصبح الدوران الأولان موقوفين. ويصبح الدور الثالث هو الممكن والمتاح، إذا تجاوز الباحث آنيته وأنانيته وأضحى ملتزما أمام المجتمع والإنسان، لأن علم الإجتماع كما سبقت الإشارة هو علم دراسة الإنسان والمجتمع.

إن جميع هذه الوظائف تعد التحدي الأساسي أمام تجاوز علم الإجتماع لأزمته الراهنة والمقبلة. فمع مطلع الستينات، وفي السبعينات، وحتى اليوم تحفل الكتابات السوسيولوجية المعاصرة بمحاولات عدة، تعترف بوجود أزمة في علم الإجتماع وتجتهد في تشخيصها، وتحاول أن ترسم طرق الخلاص منها. وهي كلها محاولات تؤكد أن علم الإجتماع اليوم-خاصة علم الإجتماع الغربي-غير قادر على أداء وظائفه العلمية والإجتماعية.

وفي هذا يذهب نورمان بيرنبام (M.Birnbum) إلى أن علم الإجتماع الأمريكي المعاصر-بالرغم من أنه حقق إنجازات في مجال استخدام الحاسبات الآلية، والنماذج الرياضية، وطور بعض الأساليب المنهجية والفنية- فإنه من الناحية الاجتماعية لم يسهم في:

1- الإقلال من اختلال المساواة في توزيع الثروة المادية، وفي حيازة القوة[21] وقد أتى هذا نتيجة لسطوة الوظيفة كاتجاه نظري، ولعمل الباحثين لدى المؤسسات والشركات الرأسمالية حيث وجهت بحوثهم نحو زيادة الإنتاج، وزيادة أرباح هذه الشركات ولو ضد مصلحة المنتجين الحقيقيين.

2- إن الباحثين انشغلوا ولا يزالون بالنظام الرأسمالي، إما بتبريره، وإما بتناول مشكلاته، للحفاظ عليه، والعمل على استمراره.

3- إن العلاقة بين الباحثين في علم الإجتماع والجماهير، لا تزال أسئلتها بلا إجابات، مما أضعف الدور المجتمعي الشعبي للعلم.

والذي تجدر الإشارة إليه هاهنا هو أن الموقف التبريري المحافظ لعلم الإجتماع الأمريكي، لم يقف عند حدود مجتمعه، بل تعداه إلى دراسات وبحوث هدفت إلى مقاومة الثورة في العالم الثالث، وضرب الحركات التحررية، نتيجة لما وفرته هذه الدراسات وتلك البحوث من بيانات لوكالة الاستخبارات المركزية. ويحضرني في هذا الصدد ذلك المشروع الذي وسم بمشروع كاميلوتCamelot، والذي شكلت لجنته الأساسية سنة 1964, من مجموعة من العسكريين والباحثين في علم الإجتماع من أمثال لويس كوزر L.Coser وجيس برنار J.Bernard والذي جمع معطيات حول كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، استخدمت في التخطيط لضرب بعض الحركات التحررية في كوبا وشيلي. وقد آثار هذا المشروع ردود فعل واسعة، وتصدى لتعرية أهدافه الكامنة بعض الباحثين في علم الإجتماع، الذين يأتي في مقدمتهم

الباحث النرويجي جون جالتنج J.Galtung ومارشال سالينس M.Salins وغيرهما من الباحثين الذين اثبتوا ارتباط البحث السوسيولوجي بأدوات السياسة والقوة العسكرية الأمريكية [22].

وإذا أراد المرء أن يوضح استخدام بحوث علم الإجتماع كوسيلة في الصراع العالمي، وتدعيم تبعية العالم الثالث للنظام الرأسمالي، فكرا وتوجها، فلن تعوزه المصادر والكتابات. فقد أوضح جورج بيتي G.Pettee-في كتابه «عملية الثورة»-أن دعاة الثورة لن يجدوا غير قليل من الآذان الصاغية في الغرب المتقدم، لأن اهتمامنا الآن مقصور على دراسة الإجراءات المضادة للثورات. كما أكد لوسيان باي L.Pye في بحثه «جذور العصيان وبداية حركات التحرر» أن هدف بحثه هو تزو يد الحكومات بنصيحة صادقة تتعلق بكيفية التعامل مع المتمردين، والتي لخصها في الامتناع تماما عن تقديم أي تنازلات للثوار تحت أي ظرف من الظروف، وأن على الحكومات أن تدعم شبكات التجسس الخاصة بها، وتحول دون تسرب المعلومات [23].

وإذا انتقلنا إلى الإتحاد السوفيتي لنطل على موقف البحث السوسيولوجي من قضايا الإنسان المعاصر-سواء داخل الاتحاد السوفيتي أو خارجه-فيمكننا ملاحظة ما يلي [24]:

1- إن قسطا لا بأس به من المنتج السوسيولوجي السوفيتي، موجه نحو كشف مآسي وتناقضات المجتمع الرأسمالي على وجه العموم والمجتمع الأمريكي تخصيصا.

2- وإن الباحثين السوفيت في علم الإجتماع يدرسون-بلا خرف ولا حرج-كثيرا من قضايا المجتمعات النامية، سواء ما يتعلق بدراسة تخلفها وأسبابه، ودور الرأسمالية والاستعمار كأعلى مراحلها في أحداث هذا التخلف، أو ما يتعلق بقضايا التنمية بصفة عامة.

3- وإذا كان الدور النقدي للعلم يتجلى بوضوح من خلال النقطتين السابقتين، فهو يزداد فتورا ووهنا إزاء المواطن السوفيتي، بشكل يجعله أقرب إلى المحافظة، لأن انتقاداتهم تكاد لا تتعدى التكتيك، دون تطاول على الاستراتيجيات العامة، إذا جاز لي ا لتعبير.

ومعنى هذا ازدواجية وظائف العلم التي تتراوح بين الراديكالية-بالنسبة لقضايا الإنسان خارج الإتحاد السوفيتي-وبين التبرير والمحافظة بالنسبة

للإنسان داخل الإتحاد السوفيتي. فهم أكثر التزاما بتوجيهات الحزب، وأيديولوجيته العامة. وعند هذه النقطة الحساسة قد يحلو للبعض القول إن الالتزام بالإيديولوجية الرسمية قد يعني قناعة علمية وفكرية بها. على أن مثل هذا القول-لكي يقبل-بحاجة إلى الإجابة على تساؤلات من النوع التالي:

ا-هل تعبر الإيديولوجية الرسمية للحزب-قولا وفعلا-عن مصالح الجماهير؟.

2- هل تشارك الجماهير مشاركة شعبية حقيقية في صنع هذه الأيديولوجية شكلا ومضمونا، وأهدافا ووسائل ؟

3- هل ترضى الجماهير، واعية، عن هذه الإيديولوجية؟. هذه تساؤلات لا أملك من البيانات ما يجعلني قادرا على تقديم إجابات دقيقة عليها، لكن وفي حدود ما هو متاح من معطيات وبيانات، ومن واقع البحوث السوسيولوجية المتاحة عن هذا البلد، يمكن افتراض غيبة المشاركة الديموقراطية، وانحسار حرية الباحث العلمي.

خلاصة كل ما سبق أن علم الإجتماع، يمكن أن يكون علما إنسانيا، ويمكن أن يكون ضد الإنسان. يمكن أن يسهم في حل المشكلات، وزيادة الإنتاج، وتنمية الدافعية motivation والمشاركة في التخطيط، ويمكن أن يكرس التخلف، ويخدم الأقلية. ولعل هذه الوظائف المتناقضة، قيميا وعلميا وإنسانيا هي التي جعلت علما من أعلام علم الإجتماع الأمريكي، مثل هوارد بيكر H.Becker يلقى سؤاله الحاسم: «إلى جانب من نقف ؟ Whose Side Are We on هل نأخذ جانب المسيطرين، أم الخاضعين، الحكام أم المحكومين ؟ لقد أكد عند طرحه هذا السؤال على إن الباحث لا يمكن إلا أن يكون له انتماء ما يعبر عن مصالح بعينها، فكيف يمكن أن يختار[25]؟ ومع أن «بيكر» جعل إجابته مفتوحة، فهو في نفس الوقت يثير عشرات التساؤلات التي يزاحمها لتأتي، وفي مقدمتها: إذا كان علم الإجتماع قادرا على القيام بدور إنساني رحب وخلاق، فما الذي يحول بينه وبين هذا الدور؟ هذه تساؤلات قد تتباين الإجابات عليها بين مجتمع وآخر، وبين فترة تاريخية وأخرى. لكن كل الإجابات كما يبدو لي ستظل متوقفة على مدى توفر ركنين أساسيين للباحث هما:

1- حرية الباحث العلمي بكامل مضموناتها.

2- ديموقراطية التفكير والتخطيط وصناعة القرار، على مختلف المستويات، بدءا من الأسرة ومرورا بالجامعة والمعهد البحثي ووصولا إلى أعلى المواقع في المجتمع المعين.

3- مقولة الإجتماعي وموضوع نظرية علم الإجتماع:

تبين مما سبق أن علم الإجتماع هو علم الإنسان والمجتمع. وأنه في تناوله لهذا الإنسان وذلك المجتمع يهتم بما هو اجتماعي وما هو عام وما هو مطرد، وما هو ضروري. وإذا كان الموضوع العام لعلم الإجتماع يتحدد بهذا التعريف وهذا التوجه فإن موضوع النظرية السوسيولوجية من المفروض أن يحافظ على كل هذا، لأن نظرية علم الإجتماع هي إطاره الفكري وبؤرة موضوعه وتصوراته، ولأن صوغها العلمي والسوسيولوجي هما اللذان يكسبان العلم-بجانب المنهج العلمي بالطبع-ملامحه وطابعه النوعي بين غيره من العلوم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين أي علم ونظريته ليست علاقة أحادية الجانب، وإنما العلاقة بينهما جدلية من ناحية، كما أن العلاقة بينهما و بين السياق الإجتماعي-الإقتصادي المحيط، في مرحلة تاريخية بعنيها، علاقة جدلية أيضا. فالفكر السوسيولوجي ليس استثناء لقاعدة تأثر الفكر بواقعه، وتأثيره فيه. وإذا كنا بقصد التحليل نحاول توضيح موضوع نظرية علم الاجتماع، بعد إن حاولنا توضيح موضوع العلم ووظائفه، فإن هذه المحاولة لابد وإن تبدأ باستجلاء ما غمض من جوانب عند تحديد موضوع العلم نفسه. وهي محاولة تقتضي طرح التساؤل الأساسي التالي:

ما ذا يقصد بالإجتماعي، والعام، والمطرد، و الضروري، بوصفها نقاط ارتكاز علم الاجتماع عند تعامله النوعي مع الإنسان والمجتمع؟ هذا التساؤل-رغم بساطة صوغه-لا أبالغ إذا قلت إنه كان المنبه الأساسي الذي حاولت كل نظريات علم الإجتماع أن تستجيب له، وتقدم إجابات عليه، يستوي في هذا النظريات الكلاسيكية التي وافانا بها رواد العلم، والنظريات الحديثة والمعاصرة. ومن ثم فان تلخيص مختلف اتجاهات الإجابة عليه يعد-بحق-تلخيصا لتاريخ النظرية العامة لعلم الإجتماع وما احتوته بين جنباتها من

اتجاهات فرعية. ولهذا فتباين الإجابات على مثل هذا التساؤل أمر وارد، وهو تباين يتفاوت بين الدنو من طابع علم الإجتماع والنأي عنه، والاقتراب من خصائص النظرية العلمية وشروطها، والبعد عنها. ومرد ذلك الإنسان عوامل كثيرة منها ما يتعلق بحالة العلم في فترة زمنية،وفي مجتمع معين وحالة الثقافةآبادا ونظرة المجتمع للعلم،ومصالح الباحثين العلمية والمعاشية، وما إلى ذلك من عوامل قد يضيق عنها المقام.

وإذا كان من الضروري عرض بعض أمثلة على تباينات الإجابة على هذا السؤال، فذلك لأن تحليلها يمكن أن يجلو ما بينها من نقاط التقاء واختلاف، وبالتالي يمهد لإجابة قد تكون أكثر توضيحا لطابع علم الاجتماع وموضوعه الأساسي. ويهمنا هنا التنويه بأن هذا الأشكال يكاد يكون ملازما لمولد علم الإجتماع ومازال قائما حتى الآن، فقد عرف ابن خلدون علم الإجتماع بأنه علم «العمران البشري» وهو ما يوازي مصطلح «المجتمع» في تعريف «اوجيست كونت» للعلم بأنه الدراسة العلمية للمجتمع. ومع أن كليهما كان قد اهتم بالبناء الإجتماعي وبعض الظاهرات الإنسانية التي تنضوي تحته، فهما ربما كانا يفترضان سلفا ماذا يقصد بالمجتمع وبالبناء الإجتماعي. ولذلك حاول كثير من الباحثين المهتمين بموضوع النظرية حل مثل هذا الإشكال بتقديم تعريفات للمجتمع، وبالتالي ما هو اجتماعي وضروري فيه.. الخ. ومنهم من اكتفى بطرح تساؤلات أخرى على أمل أن تسهم الإجابة عليها في الإجابة على التساؤل الأساسي. فمثلا «نيقولا تيماشيف» عرف المجتمع بأنه «بنو الإنسان في وجودهم الذي يقوم على الاعتماد المتبادل بينهم» ثم طرح أسئلته التي كانت على النحو التالي:

أ-ما المجتمع وما الثقافة؟.

ب-ما هي الوحدات الأساسية التي ينبغي أن نحلل المجتمع والثقافة في ضوئها؟.

ج-ما هي طبيعة العلاقة بين المجتمع والثقافة والشخصية؟.

د-ما هي العوامل التي تحدد حالة المجتمع والثقافة وتغيرهما؟ [26].

وإذا كان «تيماشيف» على عكس ما توقع قد زاد الأمر تعقيدا فإن والتر والاس W.Wallace و بعد تحليله لفترة تاريخية ليست قصيرة، ولعدد من المجالات ليس بقليل أيضا استنتج في النهاية أن السلوك الإجتماعي وتفسيره

يعد لب نظرية علم الإجتماع. ثم صنف موقف نظريات علم الإجتماع من هذا السلوك في فئتين:

الأولى: ركزت على الجوانب الموضوعية الواضحة للسلوك، أي مخرجات السلوك المتمثلة في الأفعال الإجتماعية بصفة عامة.

والثانية: وركزت على الجوانب الذاتية الكامنة والمستترة خلف السلوك كالدوافع والقيم والمرامي والمقاصد وما إلى ذلك. (27)

وأما بيرس كوهين P.Cohen فيرى أن التحديد الأكثر اتساقا لما هو إجتماعي يتمثل في النظام الإجتماعي العام Social order الذي يراه سياقا أكثر شمولا،يؤثر في مكوناته الداخلية من جانب، ويتأثر بها جميعا من جانب آخر(28) وهذه الرؤية من جانب «كوهين» لا تبتعد كثيرا عن تصور البناء الإجتماعي العام للمجتمع، كما هو وارد لدى الوظيفيين.

ويكاد جون ركس J.Rex يقترب مما قدمه «كوهين» حين ذهب (الأول) إلى أنه يعتبر علم الإجتماع محاولة لفهم وتفسير البناء الإجتماعي، وأن ما يهم في هذه البناء هو العلاقات الإجتماعية بين الناس، وما يؤثر فيها من دوافع (29).

وأخيرا يذهب بعض أنصار الاتجاه المادي التاريخي إلى أن موضوع علم الإجتماع هو المجتمع الإنساني بوصفه كلا متطورا ومتغيرا وأن ما يهم في هذا المجتمع هو التكوين الإجتماعي الإقتصادي وما يشتمل عليه من أبعاد موضوعية كالأساس الإجتماعي الإقتصادي، والعلاقات الإجتماعية التي تأتي في مقدمتها العلاقات الإنتاجية، والوجود الإجتماعي (30).

بعض الملاحظات عل تحديد موضوع نظرية علم الإجتماع:

ا- يتبين مما سبق وجود عدة تحديدات لما هو اجتماعي. فالبعض يذهب إلى أنه النظام الإجتماعي العام كما ذهب «بيرس كوهين»، وبعض ثان يرى أنه البناء الإجتماعي كما وضح «جون ركس»، و بعض ثالث يحدده بالتكوين الإجتماعي الإقتصادي كما تبين من محاولة «كونستانتينوف وكيل». وقد يتساءل القارئ كما تساءل آخرون: ألا يمكن أن يكون هذا اختلافا حول المفهومات فقط، على حين أن الباحثين ينظرون إلى شيء واحد هو الإطار الكلي للمجتمع ؟ قد يكون مثل هذا القول مقبولا عند هذا الحد، ولكن عند

كشف توجه كل اتجاه إلى ما هو الأهم والضروري داخل كل إطار إجتماعي نجد التباينات أكثر وضوحا. فهناك من يعتبر النظام والثبات الأهم والضروري كما ذكر «كوهين» مقابل من يرى هذا في الصراع والتغير كما بين «كونستانتينوف وكيل» وهناك أيضا من ركز على الجوانب الموضوعية في السلوك، مقابل الجوانب الذاتية... إلى آخر ما تم ذكره فبما سبق.

2- إن الإختلاف حول تحديد «مقولة الإجتماعي» ليس بالأمر النافي لصفة العلمية عن نظرية العلم، لأن الموضوع الأساسي العام وهو المجتمع، ليس شيئا جامدا ثابتا نسبيا كما هو الحال في الظاهرة الطبيعية. وإن وظيفة العلم تتجاوز التشخيص والتعميم إلى الإرتباط بمصير الإنسان. وهي قضايا يرتبط حسمها بكثير من المصالح الخاصة والعامة، والوقتية والتاريخية.

وبإيجاز يمكن طرح سؤال نصه: أي التحديدات السابقة أكثر دقة ومناسبة لطابع علم الإجتماع وتوجهه الذي يميزه عن غيره من العلوم الإنسانية؟ وهنا نود التركيز على أن الإجابة على هذا السؤال لابد أن تحتكم إلى عدد من الأسس الموضوعية التي يمكن أن يتمثل بعضها فيما يلي:

1- أسس ترتبط بطابع علم الإجتماع: وهي أسس تفيد في أنه إذا ركز علم الإجتماع وموضوع نظريته غايتهما في دراسة الجوانب الذاتية فحسب، فهذا يجعله نوعا من علم النفس. وإذا حصر غايته في بعض الأبعاد الجزئية فلن يختلف عن علوم أخرى يدرس كل منها جزءا من أجزاء الواقع الإنساني كالإقتصاد أو علم النفس أو السياسة. وإذا اهتم بأمور خارجة عن السياق الإجتماعي، فيمكن أن يكون علما طبيعيا أو حتى دراسة جغرافية.

2- أسس ترتبط بحصاد تاريخ الإنسان والمجتمع، و يأتي في مقدمتها على سبيل المثال «التغير» كمقولة أساسية أثبتها تاريخ الإنسان وتاريخ مجتمعه. ومعنى هذا أن علم الإجتماع أن لم يضطلع بالأبعاد المتغيرة فلن يكون إلا تصورات وهمية لأشياء غير حقيقية. وهو بعد ألح عليه كبار الرواد والمنظرين من أمثال «ابن خلدون» و«اوجيست كونت» و«كارل ماركس» وغيرهم. وإذا كان تاريخ الإنسان قد أثبت تميز الإنسان عن سائر المخلوقات، لما له من إرادة خلاقة مبدعة وفعالة من خلال السيطرة على الطبيعة بابتداع العلم والتكنولوجيا مثلا، فمعنى هذا أن العلم الذي لا يهتم بأهم ما

يميز الإنسان كالإرادة والوعي يمكن أن يندرج تحت أي اسم آخر غير علم الإنسان والمجتمع.

3- أسس ترتبط بخصائص العلم وشروطه، وطابع النظرية العلمية وشروطها . كالوضوح والدقة والقابلية للإختبار، والقدرة على التنبؤ، والإسهام في التغيير المخطط.

وإذا طبقنا مثل هذه الأسس على ما يسمى باتجاهات نظرية وعلى عدد غير قليل ممن يزعمون أنهم متخصصون في علم الإجتماع، فسيسقط من هذا ومن ذاك الكثير، ويبقى أمرهم رهن قبول تخصصات أخرى لهم. فالإتجاهات التي تركز على الأبعاد الجغرافية والنفسية والبيولوجية، والدراسات التي تبدأ بلا تنظير، وتلقط فكرة من هنا ومفهوما من هناك، مغلفة نتائجها ببعض الأرقام والإحصاءات، تحت لواء ما يسمى بالإمبريقية التجزيئية، كلها تخرج عن إطار علم الاجتماع. وبالمثل تسقط من التصنيف الإتجاهات والدراسات التي تحدد مهمتها بالتوصيف، لأنها لا تختلف كثيرا عن عمل مؤرخ، أو مصور ماهر يهتم بأدق التفصيلات.

لكل هذا لا يتبقى محافظا على طابع علم الإجتماع، ومعبرا عن جوهر موضوع نظريته إلا من حدد موضوع النظرية في. البناء الإجتماعي في كليته وشموليته وديناميته، مركزا في داخله على العلاقات الموضوعية بين الإنسان والإنسان، و بين الإنسان والزمان والمكان، وما يصاحب هذا من عمليات أساسية، كالصراع، والأفعال، والوعي، والعمل، والإنتاج، ... الخ. و باختصار شديد يتحدد ما هو اجتماعي، بوصفه موضوع نظرية علم الإجتماع بما هو مرتبط بالعلاقات الأساسية، الحقيقية، الجوهرية، بين البشر، و بينهم و بين المجتمع، و بين المجتمع والمجتمعات الأخرى. وإذا كان ما يعد عاما وضروريا ومطردا، ليس شيئا مطلقا بل نسبيا في المكان والزمان، وفقا للمرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع أو ذاك، فثمة أمور تعد أساسية وشاملة، بالنسبة لمعظم المجتمعات، إن لم يكن لجميعها، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

ا- إن المقصود من المفهوم الإجتماعي، ليس إنسانا منعزلا، أو قدرات عضلية أو غرائزية، وإنما المقصود به بشر متفاعلون، بينهم علاقات، ومخرجات لهذه العلاقات. وإن هذه العلاقات الإجتماعية لن تخرج في كل

الظروف والأحوال عن علاقات بين بشر داخل جماعات، وعلاقات بين جماعات، وعلاقات بينها وبين بنائها العام، وبين بنائها العام وغيره من البناءات فضلا عن علاقة الإنسان بالطبيعة وموقفه منها، تلك العلاقة التي كانت منذ البداية أساسا للحفاظ على الإنسان وإشباع حاجاته الأساسية وتلخيصا لحكمة المجتمع، ومضمون هذه الحكمة.

2- أن ما هو عام يشمل معنيين فرعيين: أولهما الوقائع والظاهرات الأكثر تواترا واطرادا في المجتمع البشري. و يدعم تاريخ الإنسان مقولة أن «الصراع الإجتماعي» مهما اختلفت صوره أو تباينت مستوياته هو مقولة كلية الحضور، منذ الصراع بين قابيل وهابيل وحتى أيامنا هذه، وإن التغير يمثل نفس القدر من الحضور، مهما كان بطء سرعته حتى وان خيل للبعض- لقصور الحواس-أن المجتمع ثابت وراكد.

3- إن ما هو ضروري يعني إبعادا في المجتمع، ضرورية للحفاظ على الإنسان، ومجتمعه. فإشباع الحاجات الأساسية، والتفاعل الكفء، والمشاركة المجتمعية أمور ضرورية لعمل المجتمع، وإنتاجه، وتقدمه، و بنفس القدر تكون المتغيرات المستقلة هي أكثر المتغيرات تأثيرا في مجمل الأبعاد الإجتماعية والعامة والضرورية للمجتمع وللإنسان.

النقد الإجتماعي والوظائف النوعية لنظرية

علم الإجتماع

هناك جملة وظائف علمية لنظرية علم الإجتماع، من نوع تلك التي تمت الإشارة إليها في معرض الحديث عن النظرية العلمية في مطلع الفصل الراهن، كدورها في تنظيم البحث السوسيولوجي، وتوجيه الباحث إلى النقاط والأبعاد الضرورية، وتوضيح الإرتباطات والعلاقات بين المعطيات، وغير ذلك من وظائف علمية ليس لنظرية علم الإجتماع فضل أو دور تتميز به عن أي نظرية تتحلى بالخصائص العلمية في أي علم من العلوم. على أن الذي يقتضي إيضاحا وتركيزا أكبر هو تلك الوظائف النوعية التي تضطلع بها نظرية علم الاجتماع، والتي تجعل لوجودها معنى، ولعلم الإجتماع ضرورة بين غيره من العلوم.

ولكي نوضح هذه الوظائف، قد يتفق القارئ معنا على التساؤل عن دواعي إنشاء علم يوسم بعلم الإجتماع، له معاهد وجامعات، ومطبوعات ودوريات، ومتخصصون، عملهم هو علم الاجتماع. حقا إن المطلوب من هؤلاء المتخصصين تنمية علمهم وتطويره نظريا ومنهجيا لكي يكون أكثر قدرة. على الدراسة العلمية. ولكن السؤال الأهم: ما فائدة «سكين منهجي يشحذ» ومجلدات تؤلف و«صفحات تكتب» و«طلاب تدرس» إذا كان المخرج النهائي ديكورات المكتبات ؟ ماذا يفيد المجتمع والإنسان؟ وماذا ينتظر المواطن من الباحثين؟ أتصور أن الجماهير تتوقع من علم الإجتماع أشياء أكبر وأهم من مجرد التمسك بتلابيب الدقة والأناقة المنهجيتين. فلا يهم رجل الشارع أو القروي أو البدوي أو الموظف ما إذا كان «ماكس فيبر» هو الأدق، أو إن«بارسونز» هو الذي تحلى بنظرة أكثر شمولا . إن ما يريده المواطن العادي ظروفا مواتية لبقائه وعمله وتفاعله، لكسب قوته وقوت أسرته ولنيل مسكن صحي إنساني، وحاجات أساسية مشبعة، وعلاج فعال، وتعبير عن إرادته وطموحاته وتطلعاته.. وإذا لم يقدر العلم الذي يزعم أنه علم الإنسان والمجتمع على تحقيق هذا، فلا يستحق لحظة واحدة لقراءة صفحة واحدة من كتاب واحد من كتبه.

ولهذا إذا كان علم الإجتماع يركز على ما هو اجتماعي، وما هو عام وما

هو ضروري للإنسان وللمجتمع، فمعنى ذلك أنه متوجه أساسا نحو تحقيق الإرادة الإجتماعية-إرادة المجتمع-ومتوجه نحو المصالح العامة متجاوزا المصالح الفردية والفئوية، التي تأتي في مراحل تالية، ومتجاوزا الغايات الآنية إلى أخريات أكثر شمولا وأكثر استمرارا. وما دامت غايته إنسانا سعيدا فعلا، ومجتمعا رحبا فعلا، فمعنى هذا أنه لابد له أن يدرس أساليب ما يحقق كل هذا وبنفس القدر دراسة كل ما يحول دون هذا. إنه إذن قدر علم الإجتماع أن يكون مع العامة ومع الأغلبية، و يقف ضد من يقف ضدهم. إن جملة الوظائف الإجتماعية المتميزة لعلم الاجتماع ونظريته هي التي جعلت الكثيرين يتخوفون منه، حتى إنه قبل عقدين من الزمان أو ما يزيد عنهما قليلا لم يكن يسمح بتدريسه في المستويات دون الجامعية في إنجلترا، إذ إن دور النظرية-ودور العلم بالأساس-متوجه نحو العدل للكل والخير للكل والسعادة للكل، متوجه نحو تغيير المجتمع لكي يكون أكثر قدرة على, تحقيق وظائفه والتزاماته تجاه الإنسان، ومتوجه نحو تغيير الإنسان لكي يكون أكثر قدرة على تحقيق وظائفه والتزاماته تجاه المجتمع، ولهذا ولد علم الإجتماع لكي يكون علما نقديا، وعلما رافضا لكل ما هو ضد إنسانية الإنسان. أليس من أدلة هذا أن المولد الحقيقي للعلم الحديث ونظريته حدث في عصر التنوير حيث كان مفكرو هذا العصر اكثر تفهما للوظيفة الإنسانية لعلم الإجتماع ونظريته، ولم نلحظ منظرا مهما إلا وكانت له تصوراته المتعلقة بالتغيير مهما كانت درجة هذا التغير، وتوجهاته [31].

ولنتساءل سويا: هل حقق علم الإجتماع ونظريته هذه الوظائف ؟ وهل استمر ي تحقيقها؟ الإجابة في التحليل الأخير مرتبطة بالباحثين بوصفهم بشرا، يحكمهم كل ما يحكم البشر، من نوايا ومصالح، وانتماءات، وبالتالي كان منهم الكثيرون ممن أخلوا بالرسالة الحقيقية للعلم. لقد كان مثل هذا الوضع الشائك منها للكثيرين كي يكشفوا عن خيانة علم الإجتماع لدوره، وخيانة نظريته لوظائفها الإجتماعية، الأمر الذي أفضى إلى حركة نقدية تتجه نحو الاشتعال حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية !! فإذا كانت هناك موانع من أي نوع تحول بين الباحثين في علم الاجتماع وبين المشاركة الحقيقية في صناعة قرارات مجتمعاتهم، وفي التخطيط الشامل لتجاوز المشكلات، فلن يتبقى لهم إلا الدور النقدي وهذا ما أكده «ألفن جولدنار»

أحد أنصار التيار النقدي في علم الإجتماع الأمريكي المعاصر حين أشار إلى أننا-في علم الإجتماع-لسنا في حاجة إلى تنظيرات جديدة، وإنما في حاجة إلى مجتمعات جديدة، وفي حاجة إلى دراسة وتوكيد الظروف الإجتماعية المفضية إلى تصحيح الوعي الزائف بالإنسان والمجتمع، والقضاء أيضا على كل ما يحول بين الباحث وبين إدراكه الحقيقي لمجتمعه. وهذا يعني أن على نظرية علم الاجتماع، نقد نفسها، وإعداد قضاياها، لكي تسهم في النقد الإجتماعي [32].

وإذا كان هذا هو رأي أحد الباحثين الأمريكيين فإن «بوتومور» الإنجليزي، يؤكد أن أزمة نظرية علم الإجتماع إلى جانب عدم إفساح المجال للمشتغلين بعلم الإجتماع للمشاركة المجتمعية، وفي التخطيط لمجتمعاتهم، كل هذا يرتبط بما آل إليه حال النظرية وحال البحث السوسيولوجي عامة، حيث تحولت النظرية إلى نظرية وضعية وصفية، ونأت عن دورها النقدي العلمي الإجتماعي [33].

وباختصار شديد يعد الاهتمام بقضايا النقد الإجتماعي من بين أبرز الوظائف النوعية التي على نظرية علم الاجتماع أن تضطلع بها، وكلما كان هذا الدور أكثر إرتباطا بالمشكلات المجتمعية الجوهرية والعامة، كان أكثر عطاء وأكثر إرتباطا بعلم الإجتماع، ومن ثم فالاستغراق في مشكلات عرضية وجزئية كحوادث السيارات، وسوء الخدمة الصحية، وتقسيم الدول إلى فقيرة وغنية... الخ يعني اهتماما بالعرض لا بأصل المرض، ويحول الباحث السوسيولوجي إلى «ميكانيكي مشكلات» لا يختلف عن الحرفي العفوي بالمعنى الأصيل للكلمة[34]. ولا يعني هذا ترك النقد للكلمات والنوايا الطيبة، لأن صرامة النقد ليست هي التي تحدد أثره، وإنما أصله الإجتماعي التاريخي وأثره على توازن القوى الإجتماعية، والعوامل الأساسية المؤثرة في العلاقات الإجتماعية بين الجماعات، فضلا عن إمكان وصوله للجماهير وخروجه عن نطاق حلقات الأساتذة وصالوناتهم، فحياة الناس الواقعية هي في نهاية الجولة الإختبار الحقيقي لنظرية علم الإجتماع [35]..

أهم نتائج الفصل

أولا: تؤكد الصفحات السابقة أن لغة العلم-أي علم، وكل علم-تتحدد بمدى وضوح مفهوماته، على اعتبار أن المفهومان العلمية هي أول أدوات طرق أبواب الواقع، سواء كان واقعا طبيعيا أو إنسانيا. ثانيا: يعد تعريف علم الإجتماع، وتعريف نظريته، أول المفهومات التي يجب أن تكون واضحة، لأن وضوحها هذا شرط يرتبط بوضوح المفهومات الفرعية الأخرى به ولذا كان من الضروري تعريف علم الإجتماع، وتعريف نظريته، وتحديد وظائف كل منهما، العلمية والمجتمعية.

ثالثا: تبين من التحليل السابق على إيجازه أن علم الإجتماع هو علم دراسة المجتمع والإنسان دراسة علمية، وأن هذه الدراسة لكي تتقرر علميتها لابد لها مما يلي: 1- أن تنطلق من نظرية علمية، لها من الخصائص والشروط ما يؤهلها لتوسم بالعلمية. 2- وأن تستند إلى المنهج العلمي بوصفه خاصة أساسية تميز العلم عن غيره من المعارف الإنسانية.

رابعا: إن أهم شروط النظرية العلمية، الوضوح والدقة والإيجاز، والتفرد الذي يعني تجنب تكرار مالا يلزم تكراره، وأن تكون واقعية في صوغ قضاياها، وقابلة للإختبار في الواقع، فضلا عن قدرتها على التنبؤ بمسار الوقائع والظاهرات.

خامسا. إن الذي يميز علم الاجتماع في توجهه نحو الإنسان والمجتمع، هو أنه علم كلي وشامل ودينامي. بمعنى أنه يهتم بما هو عام، وبما هو إجتماعي، وبما هو ضروري، وبما هو مطرد، أكثر من اهتمامه بما هو خاص، وما هو فردي، وما هو ثانوي، وما هو طارئ.. وبإيجاز يتحدد موضوعه بالبناء الإجتماعي، وما يشتمل عليه من علاقات بين الإنسان والإنسان، وبين الإنسان والطبيعة، و بين المجتمع وغيره من المجتمعات.

سادسا: ليس علم الإجتماع مجرد عمل علمي لفئة من البشر، تتكسب وتعيش من التخصص في علم الإجتماع، وإنما له وظائف اجتماعية إنسانية، مسعاها التغيير نحو الأفضل، ورفع المشكلات عن كاهل المجتمع وأعضائه. ولقد شاء توجهه نحو الإجتماعي والعام والضروري أن يجعله علما مسعاه دراسة أغلبية أعضاء المجتمع، ولصالح هذه الأغلبية. ومن ثم خيل للبعض أن المتخصصين فيه-وبوعي ملتزم-رافضون متمردون، مع أن طابع العلم

وتوجهه ووظائفه المجتمعية لا ترضى إلا بالوقوف مع العام «الصالح العام» و«الإجتماعي»، الإرادة الإجتماعية للأغلبية. ومن لا يهتم بهذا-بوصفه بؤرة علم الإجتماع-يصح أن يسمى متخصصا في أي شيء آخر سوى علم الإجتماع.

سابعا: يتأسس على ما سبق أن نظرية علم الإجتماع هي عقله وفكره وإطار تصوراته ومفهوماته والتي تحدد جميعها خطوط رؤيته، وقنوات وظائفه وأدواره. ولكي تكون قادرة على الوفاء بهذا لابد أن تحافظ على خصائص النظرية العلمية أولا، وتتسق مع طابع علم الاجتماع ثانيا، وتساعده على القيام بوظائفه العلمية والمجتمعية ثالثا.

والخلاصة:

1- أن نظرية علم الاجتماع يجب أن يكون موضوعها الأساسي الإنسان والمجتمع مركزة في هذا على ما هو ضروري، وعلى ما يميز الإنسان عما عداه من المخلوقات، وعلى ما هو عام، تاريخيا، وفي الزمن المعاصر. وإن العلاقات داخل الجماعات وبينها-أيا كان حجم هذه الجماعات ومنشؤها، ومسمياتها-حد أدنى ضروري في التحليل وأن البناء الاجتماعي إطار ووعاء للتفسير.

2- ونظرية علم الاجتماع من الضروري أن تسهم في قيادة البحث، السوسيولوجي، وتوجيهه وتنظيمه، على أن تفيد من البحث في تعديل نفسها وتصحيح مسارها.

3- ونظرية علم الاجتماع يجب أن تمكن علم الاجتماع من أداء وظائفه الاجتماعية، وإلا فما يستحق أن يعيش من تفرغ لعمل كل وظائفه تعود فقط بالفائدة الشخصية، المؤقتة، على صاحبها الذي لا تعد حياته إلا جملة قصيرة في حياة مجتمع مستمر عبر السنين، ومع التاريخ.

4- ونظرا لحساسية مساعي علم الاجتماع، وتأثره بظروف كثيرة، وبمصالح كثيرين فقد وقعت على بعض المشتغلين بعض الضغوط، حتى ينصرفوا إلى دراسات جزئية ويهتموا بوقائع آنية، أو يخاف بعضهم و يلوذ بقضايا تعزيز المصالح الفردية على الاجتماعية والخاصة على العامة، والطارئة على المطردة.. لكن يظل له دوره النقدي العلمي للمجتمع وللإنسان

وهو أكثر الأدوار تألقا في الظروف المعاصرة التي تحيط بالباحثين.

2 في تصنيف الإتجاهات النظرية المعاصرة في علم الإجتماع

مقدمة

للتصنيف في كل عمل علمي أدوار بارزة ومهمة، فهو للوصف والتحليل العلميين مقدمة منطقية، وفي المقارنة والمضاهاة أساس لابد منه، وفي تنقية الأفكار والقضايا والنتائج محور لا يمكن تغافله. ولهذا أشار بعض فلاسفة العلوم إلى أن التصنيف العلمي الدقيق يمثل نصف الطريق إلى الحقيقة.

ولما كان الكتاب الحالي يسعى إلى الوقوف على بعض الإتجاهات الأساسية في نظرية علم الإجتماع، كان من الضروري محاولة تصنيف هذه الإتجاهات تصنيفا يساعد على فهمها ومقارنتها. ونظرا لخطورة عملية التصنيف وأهميتها، فقد رأى أن نفرد لها بعض الصفحات، لاستجلاء أبعادها ومعاييرها، وكيف يمكن استخدامها بما يفي وأهداف العمل الراهن.

وقد بدأت خطوات هذا الفصل بتوضيح أهمية التصنيف وأركانه العلمية، مرورا ببعض الملاحظات

التحليلية لأبرز المحاولات التي تمت في نطاق تصنيف اتجاهات علم الإجتماع، لنصل في آخر الخطوات إلى التصنيف المقترح، ومبرراته وشواهد معقوليته.

في أهمية التصنيف العلمي ومعاييره

تعد قضية تصنيف الإتجاهات النظرية المعاصرة في علم الإجتماع من بين أكثر القضايا أهمية في توضيح هذه الإتجاهات وتفهم بعض مساراتها. وإذا كان «هوايتهد» قد ألمح إلى أن التصنيف أمر ضروري للعلوم، لأنه من بين الأساليب التي تسهم في التعرف على مكنونات الأشياء المصنفة، فهذا التلميح فيه قدر كبير من الصواب. لأنك عندما تهم بتصنيف فكر ما، أو قضايا بعينها، يجعلك هذا تنظر في خصائص هذا الفكر، وهذه القضايا، بقصد معرفة ما يميز كلا منها، حتى تضعه في فئته المناسبة، وفي عملية تحديد المميزات والخصائص، تركز على الجوهر والأساس في هذا الفكر [1]. هذا عن دور التصنيف في الكشف عن خصائص الأشياء، أما عن أدواره الأخرى، فمن بينها أنه ييسر عمليات المقارنة والمضاهاة بين محتويات ما تم تصنيفه، وهي هنا إتجاهات نظرية علم الإجتماع, وهذه المقارنة تعد ضرورية لفهم الإتجاهات في جملتها، وعلى مستوى كل منها على حدة، حيث تساعد على مقابلة الإتجاهات، وتكشف ما بداخلها وما بينها من قضايا وتوجهات وتميزات، وأسس علمية ومنهجية.. الخ.

ومع تسليم الكثيرين بأهمية هذا التصنيف وجدواه، فالملاحظ وجود إغفال نسبي لهذه المسألة، وما وجد من محاولات لا يتلاءم وأهمية التصنيف وضرورته، فضلا عن اضطراب بعض ما تم، سواء بسبب افتقاده إلى الأسس العلمية للتصنيف، أو الزحام الشديد بين ما اعتبر اتجاهات نظرية من وجهة نظر البعض، أو ارتباط بعض النظريات بأسماء أصحابها [2]. ويمكن أن يضاف إلى كل هذا تحاشي البعض لعملية التصنيف، إما بسبب صعوبتها، والخوف من دقة مخرجاتها، أو بسبب خوف أنصار بعض الاتجاهات من نتائج التصنيف الذي يمكن أن يسهم بطريق أو بآخر في إماطة اللثام عن اتجاهاتهم، وما قد يسفر عنه هذا من جوانب زيف أو قصور أو ادعاءات ومزاعم علمية في هذه الاتجاهات.

وبالتدقيق في حال مسألة التصنيف هذه في نظرية علم الإجتماع، يمكن التمييز بين مسلكين عامين، في داخلهما مسالك أخرى فرعية: عني الأول بالتصنيف والتنميط مباشرة، دون الإلتفات إلى مسائل المعايير والأسس والشروط المنهجية المطلوبة، تاركا للقارئ أن يستنتج هو هذه الأشياء من

بين ثنايا التصنيف. وأما المسلك الثاني فقد بلمأ منهجيا بتوضيح فلسفة التصنيف ومعاييره، ثم اختبر هذه المعايير من خلال القيام بتصنيف فعلي للإتجاهات. ويمكن القول بأن المسلك الأول كان الأكثر شيوعا وتواترا بين الباحثين، وربما كان ذلك لسهولته. والدليل على هذا أمثلة كثيرة منها-على سبيل المثال وبقصد التوضيح-محاولة أليكس إنكليز في كتابه: ما هو علم الإجتماع ؟ والذي ركز فيه على عدد من الإتجاهات والنماذج التي رآها كامنة وراء أعمال معظم رواد علم الإجتماع ووراء معظم مدارسه أيضا. وقد كان مخرج هذا التصنيف التركيز على النماذج التالية: النموذج التطوري والنموذج العضوي والمثال عليه البنائية الوظيفية، ونموذج التوازن، في مقابل نموذج الصراع الإجتماعي، ونموذج العلم الطبيعي، أي الذي نظر لعلم الإجتماع كعلم طبيعي، ينبغي دراسة موضوعاته بنفس المنطق المنهجي للعلوم الطبيعية، وأخيرا النماذج الرياضية والإحصائية [3]. ويلاحظ على هذا التصنيف أنه يخلط بين مضون الإتجاه المعني، وبين توجهه العام، ومنهجه. فضلا عن أن اتجاهات أخرى يمكن ألا تجد لها مكانا داخل هذا التصنيف كالإتجاهات النقدية، والمادية والانتشارية، وما إلى ذلك.

ويقترب ما قدمه بيرس كوهين P.Cohen في كتابه «النظرية الاجتماعية الحديثة»، مما قدمه «انكلز». فقد اهتم الأول في تصنيفه، بالمحاولات السوسيولوجية التي سعت إلى تفسير النظام الاجتماعي Social Order، لأنه وكما سبقت الإشارة في الفصل السابق يعتبر هذا النظام جوهر الموضوع الأساس لعلم الإجتماع. المهم في الأمر أن ما توصل إليه هو تصنيف الإتجاهات إلى: نظريات القهر أو القسر، ونظرية المصلحة، ونظرية الإتفاق القيمي، وأخيرا نظرية القصور الذاتي [4]. ويتضح في هذه المحاولة ما أتضح من السابقة عليها، مما يجعل الملاحظات السابقة تنسحب عليها أيضا. وثمة محاولات أخريات تتشابه مع السابقة، منها محاولة «بيترم سروكين» في كتابه «النظرية المعاصرة»، ومحاولة «نيقولا تيماشيف»، ومحاولة «دون مارتيندال» وآخربن.

وأما المسلك الثاني-والذي يهمنا أكثر، لمنهجيته، ومحاولته الجادة-فمن الأمثلة عليه ما وافانا به هلمت فاجنر H.wagner [5]، الذي بدأ بطرح عدد من الأسئلة الهامة التي تفيد الإجابة عليها في تبيين الشروط الأساسية،

والمعايير المطلوبة لأي تصنيف دقيق أو قريب من الدقة. وهذه الأسئلة تتمثل في ثلاثة أساسية هي:

1- هل هناك اتساق داخلي في التصنيف ؟

2- هل التصنيف قادر على التمييز بين الاتجاهات الأساسية، خاصة عندما تكون هناك فروق جوهرية بينها؟

3- هل يوسم التصنيف بالعمومية بشكل يجعله قادرا على تصنيف الإتجاهات القائمة أو-على الأقل-تصنيف معظمها؟

وفي تحليل «فاجنر» لهذه الأسئلة أكد أن هدفه من السؤال الأول هو إبراز معيار أو معايير التصنيف، وأن الاتساق المنشود يمكن تحقيقه كلما قل عدد المعايير، ويفضل استخدام معيار واحد إذا كان ذلك ممكنا، سواء ركز هذا المعيار على جوهر الاتجاه النظري أو على أهدافه، أو منهجيته، أما ما قصده من السؤال الثاني فهو ضرورة تحليل الإتجاهات وتوضيح ما بينها من نقاط التقاء واختلاف، والجوهر المميز، لكل منها. وأما السؤال الثالث والأخير فيعني بمخرج التصنيف، فكلما قلت البقايا التي يصعب إيجاد مكان لها داخل أي من فئات التصنيف كان التصنيف أكثر قدرة على استيعاب الإتجاهات المراد تصنيفها.

ومع حرص «فاجنر» الشديد على إبراز أهمية هذه الأبعاد المنهجية، فقد أشار بوضوح إلى صعوبة الجمع بين المعايير السابقة في تصنيف واحد. المهم في الأمر أنه في ضوء ما سبق حاول اختبار أسس تصنيفه، فأتت نتائجه على النحو التالي:

1- النظريات السوسيولوجية الوضعية، التي يعتبر مؤلفوها علم الاجتماع علما طبيعيا، أو هم يتعاملون معه على هذا الأساس. وتتضمن هذه الفئة النظريات التي تأثرت بالعلوم الطبيعية، أو قلدتها، أو تأثرت بأطرها المرجعية بإدخال أبعاد غير سوسيولوجية في تفسير الواقع الإجتماعي. ومن أمثلة هذه النظريات الوضعية الجديدة والأيكولوجية الإنسانية الحديثة، والبنائية الوظيفية، والسلوكية والنظرية النفسية الحيوية في الثقافة.

2- النظريات التفسيرية التي ينظر أصحابها، أو يتعاملون مع علم الإجتماع على أنه علم اجتماعي يمثل تقابلا متميزا عن العلم الطبيعي. ومن أمثلة هذه النظريات نظرية الفهم الثقافي.. أي تفسير الواقع الإجتماعي، بالثقافة

ومن خلالها، ونظرية الفعل.

3- النظريات الإجتماعية غير العلمية أو التقويمية، والتي يتعامل مؤلفوها مع علم الإجتماع كفلسفة اجتماعية، أو كإصلاح اجتماعي أو كليهما معا.

وبالرغم من أهمية هذا الجهد منهجيا على الأقل، فقد وقع صاحبه في أخطاء كثيرة، أفسدت منتج تصنيفه. فالقول بأن هناك نظريات غير علمية قد يعد تناقضا في الألفاظ، فإما أن ما يزعم أنه نظرية تحمل خصائص النظرية العلمية فيبقى عليه، وإما إذا كان غير ذلك فيستبعده، وأيضا أما أن تكون النظريات المصنفة ذات طابع سوسيولوجي بمعنى أنها تحمل الطابع النوعي لعلم الإجماع، فيبقى عليها، وإما أنها تخرج عن إطار علم الإجتماع، سواء بتفسيرها هو إجتماع، أو بمعاملة الظاهرات الإجتماعية من خلال الظاهرات الطبيعية، و بالتالي إغفال خصائصها النوعية، مما يقتضي إستبعادها عن التصنيف.

وإذا انتقلنا من توجه التصنيف إلى المعيار أو المعايير التي استخدمت فعلا كما هو المطلب في السؤال الأول من أسئلة «فاجنر» المذكورة فيما سبق فيمكن لنا التمييز بين محاولات استأنست بمعيار واحد، وأخريات استأنست بأكثر من معيار. ومن الأمثلة على النوع الأول محاولة «جورج جيروفيتش» و «ولبرت مور» في كتابهما «علم اجتماع القرن العشرين» حيث اتخذا من المعيار الجغرافي أساسا لتصنيف النظريات والإتجاهات وفي ضوء المناطق التي ينتمي إليها رواد الإتجاه [6]. ويمكن أن نلمح مثل هذا التصنيف في بعض المؤلفات العربية، حيث صنف «د. مصطفى الخشاب» في كتابه «المدارس الإجتماعية المعاصرة» إلى فرنسية وألمانية وإنجليزية وأمريكية.. الخ [7] ويدخل في نطاق أنصار المعيار الواحد، تصنيف والتر والاس W.waIlace، حيث صنف الاتجاهات، بغض النظر عن أنصارها أو أماكن معيشتهم، في ضوء المعيار التفسيري، أي نوع الإتجاه في تفسير الواقع الإجتماعي. و بالتالي صنف الإتجاهات إلى نظريات أيكولوجية تركز على دور البيئة وديموجرافية تهتم بالأبعاد والخصائص والعمليات السكانية، وسيكلوجية، تفسر ما هو اجتماعي، بما هو نفسي. وتكنولوجية،... الخ [8].

وهناك عدد من الباحثين في نظرية علم الإجتماع اتخذوا من النظام

الإجتماعي الإقتصادي الذي تدافع عنه بعض النظريات، أو تراه أنموذجا، أساسا للتصنيف، أو ما يمكن تسميته بالتوجه الايديولوجي للإتجاه. وفي ضوئه يمكن ملاحظة تصنيفات لبعض الإتجاهات على أنها أشتراكية أو رأسمالية. ويفصح هذا التصنيف عن نفسه في عدد غير قليل من المؤلفات السوفيتية في علم الإجتماع [9].

ويسير في منحى التصنيف المستند إلى معيار واحد كل التصنيفات الثنائية المنتج، والأمثلة عليها كثيرة في حدود العقدين الأخيرين، منها تصنيف ارفنج هوروفتز I.Horowitz الذي ميز فيه بين إتجاه الإتفاق أو الاشتراك في مقابل اتجاه الصراع [10]. ومحاولة بيير فإن دن برج P.Van Den Berghe التي توصل فيها إلى اتجاهين أساسيين هما: الاتجاه الجدلي والإتجاه الوظيفي [11] وأيضا ما قام به هورتون Horton. J الذي وضع اتجاه النظام أو التكامل أمام إتجاه، الصراع، [12] وهذه المحاولات الأخيرة، برغم اختلاف مسميات اتجاهاتها تدور في فلك أبرز اتجاهين نظريين في علم الاجتماع، هما الاتجاه المادي التاريخي، والإتجاه البنائي الوظيفي [13].

وأما عن المحاولات التي اعتمدت في تصنيفها على أكثر من معيار واحد في التصنيف الواحد فمنها على سبيل المثال وليس الحصر محاولة «نيقولا تيماشيف» والتي جمع فيها بين المعيار التاريخي لظهور بعض مدارس علم الاجتماع، وبين ربط بعض النظريات بأسماء روادها وأصحابها، و بين مضمون الاتجاه وغاياته، وإطاره الفكري بصفة عامة، وبين التوجهات التفسيرية للاتجاه [14]، و يصدق هذا الحكم نفسه تقريبا على «أليكس إنكليز» في كتابه المشار إليه في الصفحات السابقة من هذا الفصل.

بعض الملاحظات على محاولة تصنيف الاتجاهات

في ضوء الأمثلة الواردة في التحليل السابق، يمكن تسجيل بعض الملاحظات التي قد يفيد تجميعها في تمهيد الطريق نحو أي محاولة أخرى للتصنيف تسعى إلى تخطي مثالب بعض المحاولات السابقة. وهذه الملاحظات يمكن إيجازها على النحو التالي:

ا-سعت معظم المحاولات إلى الاهتمام بالاتجاهات شبه العامة في النظرية على اعتبار أنها كانت الأكثر تأثيرا في بحوث علم الاجتماع.

2- لوحظ على بعض المحاولات أنها كلما أرادت أن توغل في التفصيلات

دفعها هذا إلى الأخذ بأكثر من معيار، حتى ولو كان بعضها يتضارب مع البعض الآخر. ولعل الأمثلة الواضحة على هذا تتمثل فيما قدمه «تيماشيف» و «أليكس إنكلز».

3- يفهم من بعض المحاولات، توجها ومخرجا أنها لملمت أكبر قدر متاح أمامها من الاتجاهات حتى ما خرج منها عن إطار علم الإجتماع وطابعه النوعي الذي يميزه عن أشقائه من علوم الإنسان والمجتمع. وأقصد هنا الاتجاهات التي هامت بمحاكاة علوم أخرى كالطبيعة والكيمياء وعلم الحياة، أو التي أرادت أن تفسر ما هو اجتماعي بما هو غير اجتماعي من خلال بعض الإتجاهات النفسية أو الجغرافية، وتتضح مؤشرات هذه الملاحظة في نشاطات المشتغلين بعلم الاجتماع في أمريكا، بصفة عامة.

4- خلطت بعض المحاولات بين التأريخ للفكر الاجتماعي، وبين الاتجاهات النظرية، الأمر الذي أضاف بعض الغموض إلى الحدود الفكرية والمجتمعية بين بعض الإتجاهات و بعضها الآخر.

5- مع التسليم بأن عملية التصنيف لابد من اعتمادها على أسس منهجية فإن معظم المحاولات لم تهتم بهذا أساسا، أو تركته لإجتهاد الباحث، ويستثنى من ذلك بالطبع محاولة «فاجنر».

6- يمكن القول بأن المحاولات السابقة وأخرى غيرها لم نتعرض لها لدواعي التركيز والإختصار [15] لم تربط بين موضوع نظرية علم الإجتماع، وبين محاولات تصنيفها كما هو مشار إليه في الملاحظة الثالثة. فعدم الإلتزام بموضوع علم الإجتماع، وتباين محاولات تحديد هيكله العام أضفى غموضا على موضوع النظرية من ناحية، وجعل محاولات التصنيف حافلة بالمثالب والشوائب من الناحية الأخرى.

7- بالرغم من ندرة المحاولات التي أرادت أن تكون لها منطلقات منهجية، فلم تستطع تجاوز المصالح التي أرادت تدعيمها، سواء كانت مصالح خاصة، أو طبقية، ومن ثم عنيت ببعض الإتجاهات أكثر من غيرها، وعلى حساب غيرها، فقد أبرز «فاجنر» معظم الإتجاهات المحافظة، بشكل جعلها كما لو كانت هي الوحيدة الملتزمة بالشروط العلمية، وما عداها عدة نظريات تقويمية أو إصلاحية، وتغافل تماما عن دور بعض الإتجاهات في العلم كما حدث عندما لم يشر من قريب أو بعيد إلى الاتجاه الراديكالي، وإتجاه

النقد وإتجاه اليسار الجديد، وما إلى ذلك.

8- مع أن علم الإجتماع، ونشاط المتخصصين فيه بما في هذا التنظير تعد انعكاسا لمجمل الظروف والأوضاع الإجتماعية-الإقتصادية، فلم ترد هذه الظروف، أو الأوضاع في معايير التصنيف، لأن المعايير التي تكررت أكثر من غيرها حسب أهميتها هي التي يعكسها التزليب التالي:

أ-معيار تاريخي تتبعي لظهور بعض الرواد، أو لنشأة الإتجاهات وتطورها.

ب-معيار جغرافي، صنف الاتجاهات بالبيئة أو المكان الذي نشأت أو بدأت تظهر فيه.

ج-معيار استند على خلفية الإتجاه، أو مرجعه الفكري الفلسفي، وهو ما يسمى أحيانا بالإطار المرجعي (16) للإتجاه.

د-معيار منهجي ركز على وجهة الاتجاهات في التعامل مع الوقائع، وتحليلها وتفسيرها، من خلال التركيز على طائفة أساسية من العوامل، عدت من وجهة نظر هذا الاتجاه أو ذاك عوامل أساسية في السلوك والعلاقات الإجتماعية، كالعوامل الأيكولوجية أو النفسية.. الخ.

ه-معيار أتى في قاع التكرار من حيث مرات وروده، وهو الذي حاول أن يربط بين علم الاجتماع ونظريته، وبين وظائفه العلمية، أو المجتمعية، أو هما معا.

والذي يهمنا ذكره بشأن هذه المعايير جميعها هو أن المعيار التاريخي وأن صلح في دراسة التفكير الاجتماعي بعامة، فهو لا يصلح في تصنيف الاتجاهات. فهناك أفكار نظرية ظهرت في فترات متقاربة زمنيا، الأمر الذي يصبح فيه ترتيب واحد منها قبل الآخر تجنيا على الآخر. كما أنه ليس بالمعيار المميز الدقيق، الجامع المانع، ونفس الشيء يمكن أن ينطبق تقريبا على المعيار الجغرافي. فالزعم بوجود مدرسة فرنسية وأخرى أمريكية، يعني أنها كلها نشأت في هذا المجتمع أو ذاك، فالوظيفية كاتجاه هل يمكن اعتباره إنجليزيا، أو فرنسيا، أو أمريكيا، أو نمساويا.. لأن باحثين من مختلف هذه البلدان أسهموا فيه من أمثال «برت سبنسر» و «رادكليف براون» و«أيميل دوركايم» و «ما لينوسكي» و «بارسونز» وآخرين ؟

وفي ضوء كل ما سبق من تحليل ومناقشة يمكن التوصل إلى أنه باستبعاد المعيارين التاريخي والجغرافي، تبقى المعايير التي كان «فاجنر» قد أشار

إليها في تساؤلاته الثلاثة المذكورة، وهي التي تتعلق بالاتساق الداخلي للتصنيف، وقدرته على التمييز بين الإتجاهات،واتصافه بالعمومية. وهي أسئلة تعبر عن ضرورة توافر شروط في التصنيف المستخدم، وإن كانت لم تتضح كلها من أسئلته إلا أنها تفيد في التأكيد على تصنيف قد يكون أكثر ملاءمة، يحمل الخصائص التالية:

1- ضرورة أن يكون التصنيف علميا.

2- ضرورة أن يعبر التصنيف عن طابع علم الاجتماع، ووظائفه، وبالتالي طابع نظريته: خصائص، وموضوعا ووظائف على نحو ما تبين في الفصل السابق، وهذا يقتضي استبعاد كل الإتجاهات التي تخرج عن إطار علم الإجتماع ونظريته سواء كانت نفسية أو حيوية، أو عضوية، والإبقاء على الإتجاهات التي ترتبط بما هو سوسيولوجي، طابعا ووظائف، ونظرا لصعوبة تحقيق كل الوظائف، ولا مكان القيام بالوظيفة النقدية الإجتماعية على اعتبار أنها هي المتاحة أكثر للباحث، وهي التي ترتبط بإرادته كباحث، أكثر من أية وظائف أخرى، فمن الضروري حصورها في معيار التصنيف، ذلك لأنه لو كان يتعذر الأخذ بنتائج بحث معين في التخطيط، ولو حال ما بين الباحث، وبين إمكان مشاركته في صياغة القرارات موانع من أي نوع، فمن الصعب الدخول في عقله وفي إرادته، إلا بإرادته، و برغبته.

3- أن يكون التصنيف قادرا على التعامل مع الإتجاهات الهامة والأساسية، وأن يتغاضى عن بعض التفصيلات التي قد تكون جزئية أو عرضية. وهذا يعني كما أشار «فاجنر» انحسار مالا يمكن تصنيفه أو ما يسمى بالبقايا.

وإذا كانت هذه هي الشروط أو الخصائص الضرورية في التصنيف، فالسؤال الذي لم يهتم به الكثيرون هو: على أية أفكار وقضايا نطبق هذا التصنيف ؟ هل نطبقه على كل المنتج السوسيولوجي منذ نشأة علم الإجتماع، أو على الأعمال الفردية، أو على ما يسمى بالإتجاهات؟ و بعبارة موجزة ما هي خصائص ما يمكن وصفه بأنه اتجاه يجدر بنا الإهتمام به وتصنيفه؟ ومع ندرة ما كتب في اتجاه تشكيل إجابة على مثل هذا السؤال، فإنه يمكن استنتاج الأسس التالية [17]:

1- ضرورة أن تكون أفكار وقضايا ما يسمى اتجاها أفكارا عامة واضحة متخللة لأفكار عدد كبير من العقول الخلاقة في فترة أو فترات بعينها.

2- لابد أن تكون أفكار وقضايا ما يسمى اتجاها أفكارا متميزة، أي أنها تسهم في الأساس الذي يجعل خطا فكريا متميزا عن خط فكري آخر، ولذا تعتبر الأفكار والمفهومات العامة حول الفرد والجماعة والنظام والشخصية أفكارا ليست مميزة لأنها قاسم مشترك بين كل الإتجاهات، وإن كان هذا لا يمنع أن توجهها المتميز نحو هذه الأمور قد يفيد بجانب توجهات أخرى في إقامة حدود التمييز. ومن جانب آخر تعد الأفكار والآراء- التي سميت اتجاهات تجاوزا، والتي تعتمد على أخذ فكرة من هذا الإتجاه، أو فكرة من اتجاه آخر، قضية من هنا، أو قضية من هناك-تعد جميعها اتجاهات غير أصيلة، وغير عامة وغير متميزة.

3- من الضروري أن يحمل ما يسمى اتجاها خصائص الاتجاه، النظري العلمي أي خصائص وشروط ووظائف النظرية العلمية، من ناحية، وطابع علم الاجتماع ونظريته ووظائفهما من الناحية الأخرى.

وإذا حاولنا هنا أن نطبق شروط التصنيف، وخصائص الاتجاه المقترحين فيما سجق على الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع، أي التي ظهرت في نصف القرن الأخير أو التي كانت موجودة قبله ومارست تأثيرا واضحا وملموسا على مسارات التنظير في علم الاجتماع المعاصر، فإنه يمكن أن نجد الإتجاهين التاليين:

- الاتجاه المحافظ.-
- الإتجاه النقدي.

ونقصد بالاتجاه المحافظ هنا، اتجاها يتحلى بالخصائص المذكورة آنفا، لكنه يسعى إلى الإبقاء على البناء الإجتماعي القائم، وأما الاتجاه النقدي فهو الذي يرى في البناء الإجتماعي القائم مرحلة انتقالية في تاريخ الإنسان، لا بد من تجاوزها إلى أخريات أكثر كفاءة، وأكثر عدلا للإنسان. وليس المقصود هنا الإتجاه المسمى ليبراليا، لأنه وإن كان يسمح بحريات الأفراد، إلا أنه يجعلها محدودة ومشروطة بحيث لا تتجاوز جزئيات لا تؤثر في البناء الإجتماعي الكلي للمجتمع، ومن ثم فهو في نهاية الجولة محافظ فيما يتعلق بنظرته للأوضاع البنائية القائمة. وتصنيفنا ليس سياسيا بالمعنى الضيق أو المحدود للكلمة، لكنه يرتبط بواحدة من الوظائف الهامة الضرورية لعلم الإجتماع، بوصفه علما إنسانيا من المفروض أن يكون مع الإنسان ومع

مستقبل أفضل من الحاضر، رغم كل ما قد يكون في الحاضر من بريق. وإذا أردنا أن نعرض هذا التصنيف لمحك أو محكات خارجية، من خلال كتابات، أو نتائج توصل إليها آخرون فيمكن أن نجد الشواهد التالية التي تدلل على مصداقيته:

أولا: إن الاتجاهين اللذين يركز عليهما التصنيف تنطبق عليهما معظم شروط الاتجاه النظري وخصائصه. فكلاهما يتسم بالعمومية، ويمثل إطارا يضم في داخله بعض المحاولات التنظيرية، التي يوحد بينها نظرتها للمجتمع والإنسان وما يحيط بهما من عوالم. وكل منهما يحوي أفكارا متميزة، هي في التحليل الأخير المحافظة والراديكالية. فذا كان البعض قد صنف هذين الاتجاهين تحت مسميات أخرى، كالوظيفية والجدل، والتكامل والصراع، والبنائية الوظيفية، والبنائية التاريخية الدينامية إلى آخر هذه المسميات فجميعها تتفق على المضمون، مع ملاحظة أن كل مصنف كان قد ركز على واحد فقط من الجوانب، كالجانب المنهجي، أو العملية المحورية أو الغاية، و بالتالي أتت المسميات مختلفة. ولذلك فالتصنيف المقترح يفترض أنه يجمع معظم المميزات الفارقة بين الإتجاهين، مضمونا وتوجها منهجيا وغاية. ويدلل على هذا ما يلي:

1- في معرض تحليل روبرت نيسبت R.Nisbet لتطور التراث النظري في علم الإجتماع أوضح أن مولد العلم في العصر الحديث على يد «أوجيست كونت» أتى محملا بالمحافظة على الأوضاع، مبررا لإستمرارية النظام القائم، مما جعله يصوغ هذه الأيديولوجية الأقرب إلى المحافظة في قوالب علمية. وقد إنتقد «نيسبت» كثيرا من رواد العلم لإهمالهم الكثير من القضايا والموضوعات الهامة التي تعد من صميم مسئولية المشتغل بعلم الاجتماع، خاصة قضايا التغير، ونقد النظام الإجتماعي القائم لتجاوزه إلى آخر أكثر إنسانية [18].

2- يركز «رايت ميلر» في أعماله: الخيال السوسيولوجي 1959 Sociological Imagination، وتصور الإنسان Image of Man, 1960 الماركسيون 1962 Tje Marxists على أن المواقف السوسيولوجية الأساسية التي عبرت عنها محاولات التنظير إما أنها أخذت موقفا موجبا مؤيدا ومبررا للنظام القائم وإما أنها أخذت موقفا سالبا نقديا، لتجاوز النظام القائم. والموقف الثاني يكاد يكون

أكثر اتساقا مع علم الإجتماع، لأنه يعبر عن حصاد الغايات العلمية والمجتمعية للعلم [19] وكما تم التعبير عنها في الفصل السابق.

3- أن علم الإجتماع-شأنه شأن كثير من العلوم-كان قد نشأ في أحضان الفلسفة، وإن كانت هذه العلوم قد استقلت عن الأم فهي جميعا تكاد تدور في فلكها واتجاهالها، مهما انكر الباحثون في علم الإجتماع ذلك، لكي يكسبوا علمهم طابعا علميا، ولو بمحاكاة العلوم الطبيعية، التي تحقق إنجازات في نتائجها، و يدلل على هذا أن الفلسفتين المثالية والواقعية، أو المثالية والمادية، كانتا ولا تزالان الإطار المرجعي الأساسي لكثير من اتجاهات التنظير في علم الإجتماع و بالتخصيص الإتجاهات الأساسية، والأكثر شيوعا وانتشارا [20].

4- توضح أعمال ألفن جولدنار-أبرز من أسهم في الحركة النقدية المعاصرة في علم الإجتماع ونظريته، سواء في عمله الذائع الصيت «الأزمة المقبلة لعلم الإجتماع الغربي» 1970 The Coming Crisis of the Western sociology أ و في عمله الموسوم: «من اجل علم الإجتماع، التجديد والنقد في علم الإجتماع اليوم» For Sociology-Renewal and Critique in Sociology Today. 1975 توضح أنه من الصعب على الباحث في أمور نظرية علم الإجتماع أن يفصل بين نقده للإتجاهات النظرية، وبين دورها في نقد المجتمع، فكلاهما يؤثر في الآخر، وهما سويا يكسبان العلم طابعه المميز. ويكاد يركز في تقييمه لفكر «تالكوت بارسونز» ولأعمال«ماركس» وما ارتبط بهما من تيارات كالراديكالية والماركسية الجديدة، على مسألة مواقف كل منهما من خلق مجتمعات جديدة، ومن خلال الدور النقدي أو المحافظ لكل منهما. بل إنه في كتابه الثاني «التجديد والنقد في علم الإجتماع» يلح على ضرورة وضع النظرية في سياق تأثيرها المجتمعي [21]، الذي يرتبط في جانب منه بالدور النقدي لنظرية علم الإجتماع.

5- أكد بيتر ورسلي P. Worsley في واحدة من مقالاته الهامة حول نظرية علم الإجتماع، على أن التنظير السوسيولوجي مطالب بالإهتمام بسياق المجتمع المعاصر، سواء من خلال إبراز فاعلية النظرية أو من خلال الموقع المجتمعي الذي يود الباحث التعبير عنه، على أن يكون كل هذا متوجها نحو المستقبل، من خلال رؤى وتصورات واضحة [22] 6- وأما ستيفان نوفاك

S.Nowak فيرى من خلال تحليله لتطور علم الإجتماع أن معضلة هذا العلم تتمثل في أنه أثبت أنه قام بأدوار محافظة، ومع تسليمه بأن ثمة ضغوطا مباشرة أو غير مباشرة هي التي دفعت بالباحثين نحو هذه الوظائف، فهو يطالب بضرورة إبراز التيارات المحافظة وغير المحافظة وتحليلها وفهم دروسها حتى يخرج العلم من أزمته، ويحل طلاسم معضلته [23].

ثانيا: ومن حصاد ما سبق ورغم صدوره من بين ثنايا علم الإجتماع الغربي يذهب البحث الحالي إلى أن التقسيم الوارد قد يكون أكثر اتساقا مع المهام المطروحة على علم الإجتماع واتجاهاته النظرية. ذلك لأن الاعتماد على شروط علمية أورثوذكسية لا يكفي، مع أنها قد تكون بديهية ومن المفروض أن تتوفر فيما يسمى اتجاها علميا وبالتالي يتبقى التوجه الإنساني الإجتماعي الإتجاه أساسا لعرض الإتجاهات وتصنيفها.

تلخيص أهم نتائج الفصل

ا- يؤكد هذا الفصل، من خلال مناقشته لمسائل تصنيف الإتجاهات المعاصرة في علم الإجتماع أن دور التصنيف دور مزدوج، فهو يسهم في فهم الإتجاهات وتقييمها، و يساعد في تنقيح علم الإجتماع من شوائب جعلت صورته باهتة متداخلة مع غيره من العلوم المهتمة بالإنسان والمجتمع.

2- بعد التصنيف الأدق لنظريات العلم هو ذلك الذي يستند إلى أسس منهجية وأسس نوعية ترتبط بموضوع نظرية علم الإجتماع وطابعها المتميز.

3- لا بد من توافر شروط فيما يسمى اتجاها نظريا حتى يدخل في عملية التصنيف. وأهم هذه الشروط الوضوح والعمومية والتميز، والتأثير في مسار العلم، حتى، إن أسقط هذا بعض الإتجاهات-تجاوزا-التي مثلت تقاليع في علم الإجتماع.

4- نتيجة لتغافل الأسس العلمية للتصنيف، وغيبة تصور واضح لما يسمى اتجاها نظريا، حدث خلط في تصنيفات الباحثين واختلاط بين ما هو سوسيولوجي وما هو غير سوسيولوجي، أي ما يعبر عن طابع العالم وأدواره، وما يخرج عنه.

5- إن التصنيف المقترح، في هذا الصدد هو الذي يجمع الخصائص والشروط المطلوبة في إطار يبرز طابع العلم ووظائفه. خاصة تلك المهام المطلوب من الباحثين القيام بها في المرحلة الراهنة من مراحل نمو العلم وبلورته.

6- إن معيار النقد يبرز في هذه الدراسة، لأن هدفها هو لفت نظر المهتمين بعلم الاجتماع في وطننا العربي إلى تلك القضايا والأفكار والاتجاهات التي استخدمت وسائل ضد الإنسان في العالم النامي، ومنه عالمنا العربي، حتى يتسنى لنا التعامل الموضوعي الحذر مع ما يكتب وما يصدر لنا لتزييف وعينا لقدراتنا وإرادتنا، وخصوصية واقعنا في إطار مفهوم لعلاقاته الجدلية مع العوالم المحيطة.

3

أهم رواد علم الإجتماع
محاولة لقراءة جديدة

مقدمة

كتب الكثير والكثير حول «رواد نظرية علم الاجتماع». وكان جانب كبير على الأقل مما كتب أسير النقل لا العقل، وجانب ثان كتب حول أسماء لم تكن مهتمة أساسا بقضايا يمكن تصنفيها في إطار علم الاجتماع، أو كان تأثير بعضها محدودا جدا، لم يتعد نطاق فترة زمنية لا تذكر في تاريخ العلم.

والذي يهم في سياق هذا الفصل المحدد غاية وموضوعات أن كثيرا مما كتب عن «رواد النظرية» لم يوضح تماما لماذا يكتب حول هؤلاء الرواد؟ ولماذا يختار البعض و يركز عليه، و يتم تحاشي البعض الآخر؟ هل المطلوب أن نرصد ما كتبه هؤلاء الرواد؟ وما هي الحكمة العلمية التي ينبغي أن نصل إليها من عرض فكرما؟ وماذا يفيد القارئ سواء أكان طالب علم أو مثقفا مهتما؟

استنادا إلى هذه التساؤلات وغيرها، التي قد يطرحها القارئ، يهدف الفصل الحالي إلى الوقوف على عدد من رواد نظرية العلم. وتعني كلمة «رواد»

في هذا السياق أولئك المفكرين والباحثين الذين كان لهم تأثير واضح في نشأة العلم وتطوره، وبلورته موضوعا ومنهجا ووظائف، وتوجيه كل هذه العناصر والعمليات وجهة أو أخرى مازالت مصاحباتها بادية على التنظير السوسيولوجي المعاصر وما يحويه من اتجاهات. وبالتالي يعد التوقف عندهم ونسج خيوط «الحوار العلمي» مع فكرهم مقدمة ضرورية لفهم الإتجاهات المعاصرة «المحافظة والنقدية» على السواء.

وإذا كان الإطار العام لعرض الاتجاهات كما تحدد في الفصل السابق ينطلق من جماع الوظائف الإنسانية والمجتمعية للعلم، فلابد أن يفرض نفسه على التعرض لفكر الرواد، حتى نتبين سويا ماذا قيل ؟ وكيف قيل ؟ ولماذا قيل ؟ وهي أسئلة تساعد الإجابة عليها في الكشف عن «هوية» كل فكر، وموقفه من العلم والتزاماته، فالإجابة على التساؤل الأول تكشف عن موضوع العلم ونظريته، والإجابة على التساؤل الثاني تفيد في فهم توجه الرائد أو المفكر ومنهجيته، عندما هم بدراسة الإنسان والمجتمع. وأما التساؤل الثالث فتساعد إجابته في فهم وظائف العلم كما تصورها رواد نظريته، وأيضا في تقديم إجابة من تاريخ نظرية العلم عن السؤال الأخطر الذي طرحه «هوارد بيكر» H.Becker في جانب من نقف ؟ أو علم الإجتماع من أجل من ؟ وهذا يقتضي منا أن نطل على موقف هذا الرائد أو ذاك، حتى نفيد مما كتب، ، ونهيئ الفكر كي يختار طريقة نحو صوغ «علم اجتماع قومي».

وانطلاقا من صدر مقدمة الفصل الحالي، يشهد تاريخ الريادة في نظرية العلم، بأن علم الإجتماع ولد على يد «ابن خلدون» وأعطاه اسمه وكتب له شهادة هذا الميلاد «اوجيست كونت». وهو وإن كان قد بلغ سن الرشد على يد «ماركس»، فهناك آخرون أثروا فيه، إن تقليدا أو ترديدا، أو رغبة في المغايرة والإختلاف، مع «ابن خلدون وماركس» أو مع «اوجيست كونت» الأمر الذي أفضى إلى خلط واضطراب، ودنو ونأي عن طابع العلم وموضوعه، ووظائفه.

وسوف يحاول هذا الفصل الوقوف على هؤلاء الرواد من خلال توضيح الواقع الذي أحاط بهم، وموقفهم منه من خلال منتجهم السوسيولوجي، في إطار التساؤلات الثلاث المطروحة آنفا.

عبد الرحمن بن خلدون
1332- 1406م

تزخر المكتبة العربية بكتابات كثيرة، متعددة الوجهات والزوايا التي نظر من خلالها إلى أعمال ابن خلدون. فالبعض وضعه في أول سلسلة رواد علم الإجتماع والبعض صنفه كمؤرخ... الخ، والبعض تعاطف مع ما كتب جملة وتفصيلا، بوصفه عربيا، وبالتالي فالتركيز على إسهاماته يعني إبراز الدور العربي الإنساني في بناء صرح العلم. ومع التسليم بصحة معظم ما كتب تقريبا، ومع الاعتراف بدوره الجوهري الذي لا ينكر في الدعوة إلى إنشاء علم الإجتماع، فإن محاولة الكتابة عنه في هذا الكتاب تسعى بجانب الاحتفاظ بكل أدواره وأفضاله إلى إبراز الدور المجتمعي للعلم، والقضايا التي عبر بها عن موقفه من الإنسان والمجتمع عموما. ويقودنا في كل هذا ما ذكره هو في مقدمته عندما قال عن كتابه:

«فجاء هذا الكتاب فذا بما ضمنته من العلوم الغريبة، والحكم المحجوجة القريبة. وأنا من بعدها موقن بالقصور بين أهل العصو، معترف بالعجز عن المضاء في مثل هذا القضاء، راغب من أهل اليد البيضاء والمعارف المتسعة الفضاء، في النظر بعين الإنتقاد لا بعين الإرتضاء والتغمد لما يعثرون عليه بالإصلاح والإغضاء، فالبضاعة بين أهل العلم مزاجاة. والاعتراف من اللوم منجاة والحسنى من الأخوان مرتجاة»

الرجل والظروف:

نشأت أسرة ابن خلدون بمدينة «قرمونة» بالأندلس، التي استقر بها جدهم «خالد بن عثمان» ثم نزحوا منها بعد ذلك إلى «اشبيلية» وبدأ نجم أسرته يسطع في عهد الأمير عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأموي. وذلك أنه في أثناء ولاية هذا الأمير اضطربت الأندلس. وكانت «اشبيلية»- موطن «ابن خلدون»-في مقدمة المناطق الثائرة، واشترك في قيادة الثورة ولد من أحفاد خلدون هو: كريب بن عثمان بن خلدون، الذي استبد بالأمر واستقل بإمارة اشبيلية، ولكن حدثت في عهده عدة ثورات انتهت بقتله وسطع نجم الأسرة ثانية في عهد «الطوائف»، ورقي بعض أفرادها إلى مراتب الرياسة والوزارة، ولما ضعفت «دولة الموحدين» نزح بنو خلدون إلى

إفريقية وتونس، حيث أكرم «الحفصيون» وفادتهم وتولى الجد الثاني لابن خلدون شؤون دولتهم بتونس، كما ولى جده الأول شؤون الحجابة[2].

وفي كنف هذه الأسرة ولد عبد الرحمن بن خلدون في تونس في 27 مايو 1332, ولما بلغ سن التعلم بدأ في حفظ القرآن وتجويده، ودرس العلوم الشرعية واللسانية والمنطق والفلسفة والعلوم الطبيعية والرياضية. وعندما بلغ الثامنة عشرة من عمره انقطع عن التعليم، بسبب انتشار مرض «الطاعون» وهجرة معظم العلماء والأدباء، وأخذ يتطلع إلى الوظائف العامة والسير في الطريق نفسه الذي سار فيه أجداده [3] فوصل إلى أعلى مناصب الحكم في عهود ملوك عديدين، فتولى كتابة السر، وخطة المظالم، وصار وزيرا وحاجبا وسفيرا ومدرسا وقاضيا وخطيبا [4]، ومن هذا نعرف:

1-أن أسرته كانت قريبة من الحكم والسلطان والسياسة، وكانت مهتمة في الوقت نفسه بالبحث والعلم [5].

2- كان من شأن هذه البيئة الأولى أن بث في نفس ابن خلدون حب المنصب والجاه من ناحية وحب العلم من ناحية أخرى، وقد كانت تتغلب واحدة على الأخرى. زد على كل هذا انه كان بالرجل نزوع إلى المغامرات السياسية، فكان يبادر كعادته إلى الانضواء تحت ألوية ذوي السلطان والوزراء والحكام، وقد كانت المغامرات السياسية ترفعه تارة إلى أعلى المناصب، أو تفضي به خلف جدران السجون [6]. وأما عن الملامح الأساسية للظروف المجتمعية التي عاش خلالها، وأراد الكتابة عنها، فكانت تشير إلى وجود نمط إقطاعي في مرحلة انتقالية محتفظة ببقايا من النظام العشائري المتفسخ. وكان النمط الإقطاعي آخذا في النمو، متوجها نحو التأثير سلبا في مركزية الدولة، ومعمقا من التناقضات الإجتماعية خاصة في الحواضر والمدن، هذا بجانب انتعاش التجارة في المدن الساحلية المطلة على البحر المتوسط. وهذه الظروف والملامح أثرت في فكره، بوصفها مسرح ملاحظاته ومقارناته واستنتاجاته [7].

عن علم الإجتماع ونظريته:

1- يعد «ابن خلدون» أول من نادى بضرورة إنشاء علم «العمران البشري» وهذا العمران يعني لديه الاجتماع الإنساني وظاهراته. وهو يصوغ موضوع

هذا العلم من خلال قوله أن الإجتماع الإنساني ضروري، و يعبر الحكماء عن هذا بقولهم: الإنسان مدني بالطبع، أي لا بد له من الإجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معني العمران *[8].

وأولى النقاط التي تبرز هنا هي النظر للمجتمع نظرة شمولية، مع التركيز على ضرورته، وما هو ضروري فيه. فهو لم يدرس الإجتماع الإنساني إلا بقصد بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال واحدة بعد أخرى. وهذا يعني أن التركيب الجدلي المعقد من الأحوال في العمران هو المجال المتميز الذي يسعى «ابن خلدون» لكشفه وتهيئة المستلزمات المعرفية له.

2- وإذا أردنا توضيح السبب الذي من أجله رأى الإجتماع الإنساني ضروريا نجد ابن خلدون يقول: «لأن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحقيق حاجته» [9] ومن ثم فتحصيل الحاجة يعد حجر الزاوية في «الاجتماع الإنساني» وضرورته، وهو يسير في التفسير خطوة أخرى فيقول «الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وانهم-الناس-متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك» [10] ومعنى هذا أن الحاجة والعمل مقولتان أساسيتان للوجود الإنساني، وبدونهما يستحيل وجود المجتمع البشري.

3- تتضح النظرة الخلدونية للمجتمع وظاهراته من توجهه العام الذي أكد خلاله في أكثر من موضع من مقدمته أن العمران البشري حقيقة متعقلة طبيعية، لها علم من العلوم الطبيعية يخصها، علم لا يتجرد عن المادة لا في الذهن ولا في الخارج.. . إحدى قواعد البحث فيه الواقعية الإجتماعية المتشخصة بموادها [11].

4- يعد تغير العمران حقيقة أساسية ي نظرة ابن خلدون إلى العمران البشري، فأحوال العالم والأمم وعوائدها ونحلها لا تدوم عل وتيرة واحدة إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، ويرى أن السبب الشائع في تبدل الأحوال والعوائد هو أن عوائد كل جيل تابعة لعوائد سلطانه، كما يقال في الأمثال العامية «الناس على دين ملوكهم»[12].

5- يكاد يركز في فهمه وتفسيره لتطور العمران وتغيره على عدة عوامل أساسية ترتبط بالعصبية التي لا تلعب دورا أساسيا في بناء العمران واستمراره، وفي هذا يقرر «أن الإجتماع والعصبية بمثابة المزاج للمتكون، والمزاج في المتكون لا يصلح إذا تكافأت العناصر فلا بد من غلب أحدها

وإلا لم يتم التكوين». فكأن الصراع القائم على التناقض أساس في تكوين العمران البشري واستمراريته [13]كما تلعب السلطة السياسية المتمثلة في «الحاكم» دورا في الحفاظ على العمران، وفي تغييره كما هو مشار إليه في الفقرة السابقة مباشرة.

6- وأما عن أبرز عناصر وملامح منهجه فيمكن إيجازها فيما يلي:

أ-يؤكد «ابن خلدون» أن على الباحث إلا يقبل شيئا على أنه حق إلا بعد أن يتأكد بوضوح أنه كذلك. أي يجدر به ألا يتأثر بآراء مسبقة أو يتخذ من الأساطير وآراء الآخرين غير المؤكدة أساسا لدراسته. ولهذا كان «ابن خلدون» يقرأ لمفكري عصره وأسلافه بقصد المحاورة والكشف، يستشهد ويشكك وينتقد و.يصحح وينتقي ويقارن ثم يأتي بالإستنتاج. وهو بصدد هذا يقول في مقدمته «فلا تثقن بما يلقي إليك من ذلك وتأمل الأخبار واعرضها على القوانين الصحيحة يقع لك تمحيصها بأحسن وجه»[14].

ب-أكد ضرورة الأخذ بمنهج المقارنة بين ماضي الظاهرة وحاضرها، ودراسة تطور الظاهرات والنظم العمرانية دراسة تاريخية، ذلك لأن العمران متطور متبدل [15].

ج-يؤكد أهمية وصول علم العمران إلى صوغ القوانين التي تحكم العمران لأن الوصول إلى هذه القوانين وظيفة من وظائف العلم. وفي هذا المعنى يرى أن الظاهرات العمرانية لا تشذ عن بقية ظاهرات الكون، وأنها محكومة في مختلف نواحيها بقوانين طبيعية تشبه القوانين التي تحكم ما عداها من ظاهرات الكون، كظاهرات العدد والفلك والطبيعة والكيمياء والحيوان والنبات [16].

د-ركز على أهمية الملاحظة، التي تأتي علميتها من مسلكيها التاليين:

المسلك الأول: ويتمثل في القيام بملاحظات حسية وتاريخية قوامها جمع المواد الأولية لموضوع البحث من المشاهدات ومن بطون التاريخ.

وأما المسلك الثاني: فيتمثل في القيام بعمليات عقلية يجريها على هذه المواد الأولية ويصل بفضلها إلى الغرض الذي قصد إليه من هذا العلم، وهو الكشف عما يحكم الظاهرات العمرانية من قوانين [17].

والخلاصة أن «ابن خلدون» حدد موضوع العلم بدراسة المجتمع الإنساني، ورأي أن هذا الموضوع يتحدد بما هو ضروري، وما هو إجتماعي، وأن هذا

المجتمع، ليس ثابت الأحوال، وإنما هو دينامي ومتغير، يلعب الصراع بين العصبيات دورا بارزا في تغييره وتنميته، وحدد التوجه المنهجي لهذا العلم بالملاحظة والتحليل والتفسير في إطار تاريخي، حتى يمكن الوصول إلى القوانين التي تحكم هذا المجتمع.

لقد تألق ابن خلدون نظريا وعلميا، حين ركز على هذه الأبعاد والعمليات الهامة التي كانت ولا تزال من بين أبرز ما يميز علم الإجتماع عن غيره من علوم الإنسان والمجتمع. لكن اللافت للنظر أن هذا الطريق الذي سلكه لم يحاول آخرون السير فيه وتنميته، خاصة من العرب، ولو حدث ذلك لكان لعلم الإجتماع العربي مكان ذو شأن لا في تاريخ العلم فحسب، بل في حاضره ومستقبله أيضا.

موقف الرجل من الظروف:

تتحدد علمية الباحث بوضوح الرؤية المنهجية، والغايات العلمية لديه، وتحدد إنسانية الباحث بالوظائف الإجتماعية والإنسانية لعلمه ولبحثه. وإذا أردنا استجلاء ملامح هاتين الخاصتين نجد أن أولاهما كانت أكثر تحققا في إطار ظروف زمانه وتقدم البحث العلمي فيه، ومسرح ملاحظاته التي كانت محددة تقريبا بالمغرب العربي، فقد أكد ضرورة التغير، وضرورة العمل، وضرورة الصراع، وضرورة التوجه التاريخي نحو المجتمع، وأهمية العوامل الإقتصادية، كالمهنة والجاه، في طبائع البشر، وفي تدريجهم الإجتماعي. وأما الوظيفة الثانية لعلمه، والتي تتعلق بموقفه من السياق البنائي الذي أحاط به فيمكن إيجاز بعض ملامحها فيما يلي:

ا-في تصنيفه للمهن والأعمال وأهميتها ميز بين الضروري والكمالي، وحدد الضروري في أعمال الفلاحة والصناعة والتجارة، وان كان عد الفلاحة متقدمة عليها، لارتباطها بالعمل، والانتاج.

2- يذهب إلى أن التجارة وهي أساس اقتصاد البناء البدوي شيء كريه فهي «وان كانت طبيعية في الكسب فالأكثر من طرقها ومذاهبها إنما هي تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك»[18].

وهاتان النقطتان تلمحان إلى أن ابن خلدون أراد أن يبرز دور الإنتاج

الزراعي لكونه يرتبط بالعمل المنتج وما يعكسه من قيم ضرورية لاستمرارية المجتمع، وهذا يتسق مع توجهاته نحو ضرورة العمل للإنسان ومجتمعه. 3- لقد كان لقربه من ذوي السلطان والقوة، واشتغاله بالسياسة دور أساسي في تحديد موقفه من النظام القائم. فأحكامه على سكان الحواضر، وعلى العرب أحكام قيمية. ومع إدراكه لأهمية عوامل الصراع، وفرص الناس من المعاش، في تشكيل المجتمع وتغييره، إنه نظر لسلطة السياسية بوصفها غاية النايات ونهاية المطاف. فقد أشار إلى أنه متى تحققت الضرورة الاجتماعية عند الناس-أي تكون المجتمع-لا بد لهم من وازع تكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة، وأن هذا الملك ليس لكل عصبية وإنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية، ويوصي بالأموال ويبعث البعوث ويحمي الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة، وهذا معنى الملك وحقيقته في المشهور[19]. ويكاد يتكشف موقفه التام من النظام المحيط به عندما برر الأوضاع والفوارق الطبقية وعدها أمرا طبيعيا محتوما. وفي هذا يقول «إن الجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية، وفي السفل إلى من لا يملك خيرا ولا نفعا بين أبناء جنسه، وبين ذلك طبقات متعددة.. فقد تبين أن الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة ليحملهم على دفع مضارهم» [20].

وحصاد هذه الآراء والأقوال يوضح أنه كان في بحثه ساعيا إلى تدعيم النظام القائم وتبريره، مؤيدا الفوارق بين الناس، لأمور ليست بأيديهم، ومطالبا الناس بالطاعة «الناس على دين ملوكهم» ومبرزا لأهمية القهر والحكم الفردي والطغيان. ولولا وقوعه في هذا المأزق لكان علم الإجتماع لديه أكثر اكتمالا علميا واجتماعيا، لأنه وان كان قد أقر التغير في الاجتماع الإنساني، فقد رفض كل تغير مقصود تاركا إياه فقط لتلقائية وقوعه، ولإرادة الملوك والحكام. وهذا يعني ضمنا المحافظة على ما هو قائم وبالتالي تكريس التخلف. زد على هذا إشارته إلى خضوع المجتمع لقوانين طبيعية تعني في مضونها الإجتماعي أن البشر مهما حاولوا فلن يغيروا شيئا، وفي ذلك إهدار فاعلية الإرادة الإنسانية عبر التاريخ.

أوجيست كونت
1857 - 1798

كتبوا في معرض التأريخ للفكر الإجتماعي عامة، ولعلم الإجتماع تخصيصا أن «أوجيست كونت» هو أبو علم الإجتماع، لماذا؟ لأنه هو الذي صك الكلمة Sociology ؟ وهل تعني هذه الصفة أن علم الإجتماع ولد ولادة بيولوجية جعلته ينحدر من أب واحد؟ أم أن هناك أشياء هامة كما ذهب هوايتهد وايت A.Whitehead، قالها آخرون مع أنهم لم يكتشفوا هذه الأشياء ولم تؤرخ بأسمائهم ؟ [21] ألا يحق لنا والأمر كذلك الإشارة إلى أن هذا النسب فيما يبدو يخلط بين تاريخ الأفكار السوسيولوجية، التي ظهرت هنا وهناك، وبين علم الإجتماع ونظريته كأنساق متميزة؟ وأخيرا ألا تعني هذه الصفة التي خلعت على «كونت» أن العلم ولد عنده ولادة مكتملة؟ فهل كان هذا حقيقيا؟ هذا هو مسعى الفقرات القادمة، حتى يتسنى لنا التمييز بين الحقيقي والزائف في تاريخ العلم.

الرجل والظروف:

ولد «كونت» بمدينة «مونبيليه» الفرنسية لوالدين كاثوليكيين. التحق بمدرسة الفنون التطبيقية بباريس عام 1813. وفي عام 1816 تزعم حركة عصيان قام بها الطلاب، فصل عقبها من المدرسة. المهم أنه واصل دراسته إلى أن عين معيدا في مدرسة الهندسة، ثم عمل سكرتيرا للكاتب الإشتراكي المعروف «سان سيمون». وفي عام 1825 تزوج من كارولين ماسان، التي كان يصاحبها وهي بغي. بدأ في عام 1826 إلقاء سلسلة من المحاضرات العامة في الفلسفة الوضعية، ثم أصيب بمرض عقلي جعله ينقطع عن مواصلة محاضراته، وأفضى به إلى محاولة الإنتحار غرقا في نهر السين. ثم عاد ما بين 1830- ,1843 إلى إلقاء محاضراته التي كان قد انقطع عنها، وفيها قدم تصوراته للمعرفة والعلوم، وحاول من خلالها وضع أسس علمه الجديد الذي أطلق عليه في بادئ الأمر«الفيزياء الإجتماعية» ثم عاد تجنبا لتكرار هذا الاسم الذي سبقه إليه «كتيلييه»، فوسم العلم الجديد باسم «علم الإجتماع»[22]..

ويعد «كونت» ابن عصر التنوير، جرى على تقليد وتراث فلاسفة التقدم في أواخر القرن الثامن عشر، من أمثال تيرجو Turgot. وكوندرسيهCondercet،

ولقد فزع «كونت» من الإضطرابات التي عانى منها النظام الإجتماعي، ومن ثم جد في طلب النظام والتضامن. ويهمنا هنا التنويه بأنه كان ليبراليا وتأثر بآدم سميث وكانط [23].

وأما عن السياق المجتمعي العام، الذي عاش خلاله «كونت» وتحرك فيه، وجمع منه ملاحظاته، وكون توجهاته، فبالإمكان القول بأنه ولد في أوقات الثورة الفرنسية، وقبل التمهيد لدكتاتورية حكم الفرد، وأدرك سنوات الصبا والشباب في فترة نمت فيها الإمبراطورية الفرنسية 1804- 1815، وعاصر الأزمات التي واجهت هذه الإمبراطورية والتي انتهت بغزو فرنسا 1812- 1814. وبين هذه السنوات عايش أيضا ما وصفه المؤرخون بالإرهاب الأبيض، بعد عودة الملك إلى باريس سنة 1815، حيث قتل كثيرين من رجال الثورة القدامى ومن أنصار «بونابرت»، ولم تتردد وقتها حكومة الملك العائد في الانتقام من رجال العهد الماضي، خاصة أولئك الذين حنثوا في يمين الولاء للملك لويس الثامن عشر والذين انضموا إلى نابليون. وفي وسط أمواج الإرهاب العاتية تم في أغسطس 1815 انتخاب المجلس الوطني الأول، الذي سمحت الظروف بدخول عدد كبير من مؤيدي الملكية العائدة إليه، وهم الذين عرفوا باسم الملكيين المتطرفين، وبلغوا في حماستهم للملكية حدا جعل الملك يطلق على مجلسهم اسم «المجلس المنقطع النظير» وما بين 1816- 1818 كانت الساحة السياسية تجمع ثلاثة أحزاب أساسية: حزب اليمين ويضم الملكيين المتطرفين والذين رفعوا شعار «الحرب ضد الثورة»، وحزب الوسط من الملكيين المعتدلين الذي حاولوا التوفيق بين الملكية والثورة، وأخيرا حزب اليسار من الأحرار. وكان أكثر هذه الأحزاب سطوة حزب اليمين الذي كان برنامج عمله يتوجه بقوة نحو إحياء النظام القديم، مع بعض التعديلات التي تتواءم مع مصالح النبلاء والأشراف. وكان من بين أساليب الحزب في تدعيم هذا التوجه إعادة الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق سطوتها، وعقد حلف وثيق بينها وبين الدولة، أتاح للكنيسة أن تستعيد أملاكها السابقة، وإشرافها على التعليم. ومع كل هذا وإضافة إليه قدر «لكونت» أن يعايش ثورتي 1830 ، 1848 وهما من الثورات الهامة في تاريخ فرنسا الحديث، بغض النظر عن جوانب الإخفاق أو النجاح فيهما [24].

وبإيجاز شديد عاش «كونت» فترات مد وجزر، ثورة، وثورة مضادة،

ديمقراطرية وديكتاتورية. وكلها ولاشك أثرت في فكر «كونت» وتصوراته للعلم الوليد، موضوعا، وغاية. لكن سيظل السؤال: أين من كل هذا وقف ؟ وعن أي جانب أراد أن يعبر ويوظف علمه ؟.

عن علم الإجتماع:

ا-يقوم الإطار الفكري الأساس لدى «كونت» على دعائم الفلسفة الوضعية التي تنظر إلى جميع الظاهرات على أنها خاضعة لقوانين طبيعية لا تتغير. وفي هذا يذهب إلى أننا لما كنا ندرك عقم ما يسمى «بالعلل الأولى» في أي بحث فإن مهمتنا السعي نحو كشف هذه القوانين بدقة، بغية اختصارها في أقل عدد ممكن. وإذا كان التأمل النظري لهذه «العلل» لا يفضي إلى حل أي مشكلة علمية، فمهمتنا يجب أن تتركز في أن نحلل بدقة ظروف الظاهرات لنجمع بينها عن طريق علاقات التشابه والتعاقب الطبيعية. وأفضل مثال على ذلك يتبدى في فكرة الجاذبية. فنحن نقول إنها تفسر الظاهرات العامة للكون، لأنها تجمع الوقائع الفلكية الهائلة التنوع تحت باب واحد [25].

2- على الرغم من أن «أوجيست كونت» هو الذي أعطى العلم الإسم المستخدم الآن، فقد كرس جهدا للدعوة للعلم، أكثر من اهتمامه بتحديد موضوع العلم. وقد كان يحس في أيامه أن علم الإجتماع يقف بالنسبة لغده في نفس الظروف التي وقف فيها ذات يوم «التنجيم» من علم الفلك، ووقفت فيها الكيمياء القديمة من علم الكيمياء الحديث. وكان يرى أن انفصال علم الإجتماع عن دائرة العلوم الإجتماعية الأخرى لن يكون عمليا ومرغوبا فيه إلا فيما بعد، ولهذا كان يرى «أنه من المستحيل التعجيل بهذا التقسيم الرئيس» ولهذا لا توجد لديه تحديدات واضحة للموضوعات الأساسية لعلم الاجتماع [26].

3- صنف العلوم إلى خمس مجموعات، بدأ ترتيبه لها من الأبسط إلى الأقل بساطة بادئا بالفيزياء السماوية والأرضية، تليها الفيزياءالميكانيكية والكيميائية ثم الفيزياء العضوية، فالفيزياء النباتية والحيوانية، وأخيرا الفيزياء الاجتماعية التي غير اسمها إلى علم الإجتماع [27].

قسم دراسة علم الإجتماع إلى قسمين أساسيين: أطلق على القسم

الأول اسم الديناميك الإجتماعي Social Dynamics ويختص بدراسة قوانين الحركة الإجتماعية، والسير الآلي للمجتمعات الإنسانية والكشف عن مدى التقدم الذي تخطوه الإنسانية في تطورها . أي أنه يدرس المجتمع الإنساني في عمومه وكليته ومن ناحية تطوره، وانتقاله من حال إلى حال. وأما القسم الثاني فيعني بدراسة المجتمعات الإنسانية في حالة استقرارها وباعتبارها ثابتة في فترة معينة من تاريخها ويطلق على هذا الجزء الإستاتيكا الاجتماعية 28(social statics)-

5- في ضوء دراسته ومنهجه أفاد بأنه توصل إلى ما أسماه «قانون الحالات الثلاثة» وإيجاز هذه الحالات أن التفكير الإنساني في كل منحى من مناحي المعرفة مر من مرحلة التفكير الديني إلى التفكير الفلسفي لينتهي أخيرا إلى مرحلة التفكير العلمي الوضعي. كانت الظاهرات تفسر في المرحلة الأولى بنسبتها إلى قوى خارجة عنها، في حين أنها تعزي في المرحلة الثانية إلى معان وأفكار مجردة وقوى ميتافيزيقية وعلل أولى لا يمكن إثباتها، كأن تفسر ظاهرة النمو في النبات مثلا بنسبتها إلى النفس النباتية. وأما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الفهم العلمي التي يذهب فيها العقل إلى تفسير الظاهرات بنسبتها إلى القوانين التي تحكمها والأسباب المباشرة التي تؤثر فيها . و يفهم من هذا القانون أن «كونت» اعتبر الفكر محرك المجتمع، صانعه، ودافعه. وإذا كانت هذه المرحلة نتاج دراسته للجوانب الدينامية في المجتمع، فإن دراسته للثوابت الإجتماعية أفضت به إلى اعتبار الفرد والعائلة والدولة العناصر الأساسية لتكوين المجتمع. و يعتبر الفرد شيئا لا قيمة له إلا بوجوده وتعاونه مع آخرين، ولذا اعتبر الأسرة أهم الوحدات الإجتماعية في المجتمع. وأما المجتمع فتصوره وحدة حية ومركبا معقدا أهم مظاهره التعاون والتضامن [29] .

6- تتمثل ركائز منهجه في الدراسة والبحث: في الملاحظة والتجربة التي تقوم على منطق المقارنة بين الظاهرات والمجتمعات، وأخيرا التحليل التاريخي المنطلق من دراسة الأفكار وتحليلها كمقدمة أساسية لفهم التطور الإجتماعي. ويجدر هنا القول بأنه رغم إشارته إلى كل هذه الركائز فإنه عد الملاحظة أهمها وأكثرها دقة، لأنها هي الأكثر اتساقا والفهم العلمي [30] .

7- وأما عن غايات علم الإجتماع «الكونتي» فهي تتحدد بشعار السياسة الوضعية التي ترى في النظام غاية في ذاته ووسيلة لتحقيق التقدم. ولذا كان مسعى «كونت» من إنشاء علم الإجتماع إصلاح المجتمع الذي هزته الفلسفات النقدية والتحركات الثورية. ولهذا اعتقد «كونت» أن الاتجاهات النقدية اتجاهات هدامة، وبهذا يميل علم الإجتماع لديه إلى أن يكون أداة للمحافظة على النظام «انك تدرس لكي تضبط». ويبدو كل هذا متمثلا في المنطوق الأساسي لكلمة وضعية Positivism، التي تعني الوقوف إيجابا من النظام الإجتماعي القائم [31]. وثمة شواهد كثيرة على هذا التوجه، منها أنه رأى أن الكائن الإجتماعي يجب أن يندمج في شخصية متسلطة تسلطا مباشرا، ويجب تأكيد السلطة المركزية في كل الميادين، ولهذا يعد من بين من نادوا بالحد من حرية التفكير. لقد فرح وهلل عندما قبض نابليون على ناصية السلطة بيد من حديد، ومن أقواله المشهورة في هذا الصدد «إن حرية الضمير لا توجد في الرياضيات». وخلاصة كل هذا أنه نادى كثيرا بضرورة محاكاة علم الإجتماع للعلوم الطبيعية، وفي الوقت نفسه كان على الأقل لا يهتم بحرية الضمير والفكر. ألم يعرف أنه لو كانت المسلمات الرياضية تعكس مصالح الناس مباشرة لاختلفوا بشأنها؟

موقف الرجل من الظروف:

يمكنا ابتداء الإشارة إلى أن «كونت» هو الذي أعطى علم الإجتماع اسمه الشائع، وأنه اعتبره علم دراسة المجتمع في ثباته وتغيره، وأنه أراد له أن يكون علما وضعيا، محاكيا العلوم الطبيعية، خاصة علم الحياة، وقد يكون مبعث هذا ما حققته العلوم الطبيعية من إنجازات في زمانه. وأما غاية العلم فتمثلت في الحفاظ على النظام الإجتماعي القائم. هذه أهم ملامح ما قاله. والسؤال: ما الجديد الذي وافانا به ليؤهله ليكون مؤسس علم الإجتماع ؟ لأنه هو الذي أطلق عليه اسمه ؟ في تقديري أن هذا لا يكفي. فكم من مولود لم يسمه والده، ومع هذا لا يمكن إنكار أبوة الأب أو بنوة الإبن. زد على هذا أن ميلاد العلم عنده أتى ميلادا أبتر فقد حاكى الظاهرة الطبيعية، مع ما هناك من فروق كمية وكيفية بين الإنسان والشمس أو المد والجزر.. الخ. قد يقال إنه أراد أن يكسب العلم قدرا من الدقة لأنه

خلصه من إسار الميتافيزيقا وأوهامها وشوائبها. وهذا القول وإن كان يعني السير في طريق استقلال العلم فقد حرمه بعد ذلك، وتاريخ تطور نظرياته شاهد على ذلك، من التأصيل والإبداع النظري فإبعاده إياه كلية عن الفكر الفلسفي وحصول الباحثين على وصفات جاهزة مأخوذة عن العلم الطبيعي، جعل الواقع الإجتماعي المدروس يجيء واقعا مشوها وزائفا، و بالتالي ضعف تمايز علم الاجتماع الذي كان يبغيه «كونت». وأخيرا أخل «كونت» بوظائف العلم الإجتماعية، حيث أراده محافظا على ما هو قائم، وكأنما التغير ضرب من الوهم، وكأنما التاريخ قد توقف في زمانه، دونما خطوات نحو المستقبل.. ويمكن التدليل ببعض الأمثلة التي تقدم شواهد على صحة الاستنتاج السابق:

1- تصور «كونت» الإنسانية كلها شيئا هلاميا واحدا، ولم يراع النسبية الزمانية والمكانية لكل حالة بنائية من جانب ولم يراع من جانب آخر أوجه الإلتقاء العامة بين المراحل المتشابهة التي تمر بها المجتمعات والتي تفضي إلى معرفة القوانين العامة للتطور الإجتماعي.

2- تتبدى مثاليته في تصوره أن الفكر هو الذي يسبق الواقع و ويحركه، والمثالية لا تعني هنا مبادئ وأسسا أخلاقية، وإنما تعني وجهة تفسيرية. فبالرغم من وضعيته، ومحاكاته للعلوم الطبيعية، فقد آتى تفسيره غير واقعي، سواء في تصور المجتمع، أو في حركته وتطوره. فالمجتمع لا يولد طفلا ثم شابا ثم رجلا إلى آخر هذه الصور الممجوجة، والمجتمع ليس كله تضامنا وتماسكا، بل هناك تناقض وصراع، يشهد عليه تاريخ الإنسان والمجتمع، قبل كونت وبعد كونت.

3- كان لفزع «كونت» من التغيرات والثورات، وحرصه على مصالحه، ومصالح من أراد أن يكون علم الاجتماع في خدمتهم، اثر واضح في موقفه مما أحاط به. لذلك حرص على أن يكون العلم الوليد أداة محافظة وتبرير[32]. ولكي يمكن العلم من هذا بناه على أساس وضعي مذهبي، له تعاليم وأيديولوجية تدعو إلى الاستسلام وتضمنه. والواقع أن الاستسلام الذي يعد نقطة أساسية في كتابات «كونت» مستمد مباشرة من قبول قوانين أزلية ثابتة لا تتغير، لا يجوز لأحد أن يغيرها وإلا استحق العقاب، وإن حاول فلن يقدر لأنها محتومة ومقدرة. ومعنى هذا أن على الإنسان أن

يمتثل و يتواءم مع ما هو قائم، فليس له من إرادة، ولا يجب أن تكون له. إن العيب كل العيب في الإنسان وأخلاقه، لا في الظروف المحيطة به، [33] وهذا تصور ليس ضد الإنسان فحسب، بل هو مشوه ومزيف لتاريخ الإنسان. ولم يتوقف صاحبنا عند صوغ الأفكار الإيديولوجية في غلاف علمي كقانون المراحل الثلاث الذي لم يجد من الشواهد التاريخية، ما يصدقه علميا، والذي يتصور المجتمع كحيوان «الكنجارو» الذي ينقل قدميه الخلفيتين أولا، كتبرير لنقل الماضي إلى الحاضر، وأخذ الحاضر إلى المستقبل، وكما هو بقدر المستطاع. لم يكتف بكل هذا، بل أراد أن يأخذ من المنهج سندا له. فبالرغم من أنه تحدث عن أهمية المقارنة والتجربة والتاريخ، فلم يستخدمها، حيث ركز على الملاحظة و بالغ في استخدامها. والملاحظة كما هو معروف عنها تعني ملاحظة شيء محدد وتركيز كل الحواس فيه، ومن ثم حصر الفكر عنده، وعند لحظته وآنيته، وبالتالي تحريم مقارنة الشيء بغيره ماضيا، أو تصور ما يمكن أن يكون عليه مستقبلا، وذلك حتى لا يفهم ما للأوضاع القائمة وما عليها، وما يجب أن تكون عليه مستقبلا. لأن الغاية هي المحافظة لا سواها [34].

وبإيجاز إذا استحق أحد أن يشار إليه كمؤسس أول لعلم الإجتماع، فإن هذا الشخص يجب أن يكون «ابن خلدون» «أوجيست كونت» وليس هذا ضربا من التعصب لواحد من أجدادنا العرب ولكن:

أ-إذا كان «كونت» قد أعطى العلم اسم «علم الاجتماع»، ففي تقديري أنها تسمية غير موفقة، وغير دقيقة. فالكلمتان اللتان اشتق منهما التسمية تعنيان دراسة الجماعة، والعلم كما يشهد حاضره وماضيه أيضا يهتم بما هو أكثر من هذا. وفي تقديري أن التسمية بعلم العمران البشري، كما وافانا بها «ابن خلدون» قد تكون أدق لأنها تشمل العمران والبشر، أي المجتمع والإنسان.

ب-إذا كان «كونت» قد زعم بأن ما أتاه جديدا وهو دراسته الظاهرات الإجتماعية على الطريقة الوضعية، فقد سبقه ابن خلدون إلى هذا بحوالي أربعة قرون أو تزيد.. بل أن فكرة نشأة المجتمع ونضجه واضمحلاله، قد وردت قبلا لدى «ابن خلدون» وقبل أن يأتي بها «كونت»، بل يتميز «ابن خلدون» بأنه أدرك مسألة الضرورة الإجتماعية، والصراع والتغير كأبعاد

أساسية في حياة المجتمع والإنسان.

ج-إذا كان كلاهما قد انحرف عن ركائز المنهج الذي وضعه للدراسة فانحراف «ابن خلدون» أقل من انحراف «كونت» في هذا المنحى.

د-انه لولا أن «ابن خلدون عربي» لم تفهم لغته تماما، ولم يجد من يبرزه كما يجب، ولولا تبريره للسلطات السياسية، لكان له أدوار أخرى في تاريخ العلم.

كارل ماركس
1818 - 1883

بالرغم من مضي ما يقرب من قرن من الزمان على وفاة «ماركس» فلا يزال فكره يشغل حيزا من اهتمام الباحثين والمفكرين الذين ينتمون إلى أكثر من تخصص. ولا يكاد يخلو مؤلف واحد اهتم بتاريخ نظرية عالم الاجتماع إلا ووقف على ما كتب. وهناك أقسام للاجتماع والإقتصاد بجامعات أمريكية وغير أمريكية تفرد لأعماله مقررات قائمة بذاتها. وانقسم الباحثون في علم الاجتماع بشأنه ما بين مردد مقلد، وما بين مخالف له على طول الخط. بل هناك باحثون اكتسبوا قدرا من الشهرة لما كتبوه عنه [35]. وبغض النظر عما نكنه لفكر الرجل من حب أو كراهية فالذي يقودنا استطلاع ما كتب، ومحاولة تفهم كيف كتب، ولماذا كتب في مجال علم الإجتماع، وموضوعه ووظائفه. ومع أن ما سنفعله في الصفحات القليلة القادمة، يعد كريها إلى نفوس أنصار فكره، لأنهم يستتكرون أشد الإستتكار لتقسيم مؤلفاته إلى أجزاء وأقسام وتخصصات فرعية، ومناقشتها واحدا فواحدا، وسيقولون إن عملية التقسيم هذه تبين عجز الكاتب البورجوازي عن إدراك الكل المتآلق الذي تتمم وتفسر جميع مكوناته بعضها بعضا بحيث يغيب المعنى الصحيح بمجرد البحث في جزء أو في جانب على حدة، لكنه لا سبيل إلى الاختيار هنا لأن عصرنا يؤكد الضرورة التي لا ترحم والتي تقضي بالتخصص. وإذا كنت سأركز عليه مفكرا ومنظرا سوسيولوجيا فلا أقصد إنكار وحدة الرؤية الإجتماعية، التي تضفي ما هو أكثر من مظهر الوحدة، كما لا أقصد إنكار أن كل جزء أو مكون من مكونات فكره في حقيقة أمره قد يكون مستقلا عن سواه. وبرغم هذا وذاك يظل هناك قدر كاف من الاستقلال في كل منطقة من مناطق فكره الشاسع تجعل في إمكان الطالب الباحث أن يقبل ثمار ما يبذل من جهود في واحدة منها بينما يرفضها في منطقة أخرى [36].

الرجل والظروف:

ولد كارل ماركس في 5 مايو ,1818 في مدينة ترييف* في بروسيا وكان واحدا من سبعة أخوة لأبوين يهوديين. كان أبوه محاميا ارتبط بعصر التنوير،

قرأ كانط وولع بفولتير. وقد كان لوالده تأثير واضح على شخصيته، «حيث نشأه على الحرية وحب المعرفة. وعندما أرسله إلى المدرسة الثانوية تلقى تعليمه على يد أساتذة ليبراليين، كان» موضع ثنائهم وتشجيعهم، وكان متفوقا في الرياضيات والدراسات اللاهوتية. وفي عام 1835 التحق بجامعة «بون» ودرس التاريخ واهتم بالإنسانيات. اندمج في النشاط الطلابي، ثم انتقل إلى جامعة «برلين» عام 1836 وفيها التقى بفلسفة «هيجل» وبدأ يقرؤها ويلم بها. وفي عام 1839 تعرف على صديقه الحميم في هذه الفترة وكان صحفيا يدعى أدولف ريتنبرج A. Rutenberg وكان من الهيجيلين الراديكاليين، سجن بسبب أفكاره، وانضم «ماركس» للشبيبة الهيجلية في 1842 والتحق كمحرر بالجريدة «الرينانية» فساعده اشتغاله بالصحافة على أن يتفتح على المجتمع ومشكلاته. وفي عام 1843 وبعد زواجه قرر الهجرة لباريس. وكتب عن سبب هجرته من ألمانيا يقول «إن الجو هنا خانق، لا يحتمل، ليس من اليسير على المرء أن يتذلل من أجل الحرية، لقد سئمت النفاق والغباء وفظاظة الموظفين الرسميين، وتعبت من طأطأة الرأس وابتكار العبارات التي لا خطر منها ولا ضرر من ورائها. إن ألمانيا لم يعد فيها ما أستطيع أن أفعله، إن المرء لا يستطيع أن يكون غير أمين مع نفسه». وخلال تنقله بين فرنسا وبلجيكا التقى بجوزيف برودون وفردريك انجلز، وشارك في النشاطات السياسية في ثورة فرنسا 1848، وانتهى به المطاف في لندن حيث توفى في 14 مارس 1883. وبهذا التقى بأبرز المفكرين، و بالهيجليين، وعمل بالصحافة، واشتغل بالسياسة.

ولو أردنا أن نشير إلى السياق البنائي،الإجتماعي والسياسي الذي عاش وتحرك من خلاله، لوجدناه لم يتحدد بمسرح بلد أوروبية بعينها. تنقل بين ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وانجلترا، الأمر الذي وسع دائرة ملاحظاته، وبجانب قراءته للتاريخ وتحليله له واستيعابه، عايش فترة ليست قصيرة من تلك التي عاشها «أوجيست كونت» سواء في فرنسا أو خارجها [37].

وبكل الإيجاز يمكن القول بأنه:

1- تأثر بالثورة الصناعية في انجلترا ومنظريها.

2- وتأثر بالثورة السياسية في فرنسا وثوارها.

3- وتأثر بالثورة الثقافية في ألمانيا ومفكريها.

وقد جعل هذا البعض ينظر إليه كأعظم وريث للإقتصاد السياسي الإنجليزي، والإشتراكية الفرنسية، والفلسفة الألمانية. وعدت هذه مصادر الماركسية الثلاث التي استطاع أن يخرج منها بحصاد فكري هائل.

عن علم الإجتماع:

1- رفض «ماركس» استخدام تسمية علم الإجتماع في أي من كتاباته، لا لأنها تسمية غير موفقة فحسب، وإنما أيضا لارتباطها بالفلسفة الوضعية التبريرية التي روج لها «أوجيست كونت» والتي مازالت تسم علم الإجتماع الإنجلو أمريكي في معظمه بسمة التبرير لا التفسير العلمي، وبالمحافظة لا النقد العلمي الإجتماعي، فضلا عن مزج التحليل السوسيولوجي بمحاكاة ومماثلة بين الظاهرة المجتمعية والظاهرة الطبيعية، ولهذا فضل تسمية العلم ب «علم المجتمع» (38) وحدد موضوعه الأساسي بدراسة المجتمع الإنساني، ككل تاريخي متغير، من خلال دراسة القوانين الإجتماعية لتطور التكوينات الإجتماعيهة الإقتصادية. Socio-Economic Formation وبحث مختلف العلاقات الداخلية لجوانب الحياة الإجتماعية، وأما عن الموضوع الأساسي للبحث السوسيولوجي الماركسي فيتحدد بالعلاقات الإجتماعية الأساسية الموضوعية، التي يأتي في مقدمتها العلاقات الإنتاجية**

- علاقات الملكية-و يتحدد أيضا بالوجود الإجتماعي الموضوعي. وتعد التفرقة التي أثارها «ماركس» بين الوجود الإجتماعي والوعي الإجتماعي انتقالا حاسما أكسب علم المجتمع طابعا متميزا، ونقله من مرحلة الفلسفة الإجتماعية إلى إطار النظرية السوسيولوجية. وبهذا قدم إجابة سوسيولوجية للسؤال الأساسي الخاص بأيهما أسبق: الوجود أم الوعي ؟ وفي هذا يذهب إلى أن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الإجتماعية لأن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم، بل على العكس يتحدد وعيهم بوجودهم الإجتماعي (40).

2- يتألف الفكر الماركسي من مكونين أساسيين: هما المادية الجدلية والمادية التاريخية Historical Matecialism. و يؤكد رواد هذه النظرية أن المادية التاريخية تمد علم المجتمع بإطاره الأساسي، الذي يقدم لهذا العلم إجابة علمية على المسألة السوسيولوجية المعرفية Gnosciological الأساسية، وهي

مسألة العلاقة بين الوجود الإجتماعي والوعي الإجتماعي، ذلك الوجود الذي تعده المادية التاريخية واقعا موضوعيا مستقلا عن الوعي وترى الوعي انعكاسا قد يكون أقل أو أكثر دقة ووضوحا له [43]. وعلى هذا فالمادية التاريخية هي إطار علم الاجتماع العلمي Sociology Scientific الذي يدرس القوانين العامة للتطور الاجتماعي، وصور حدوثها وتجسداتها من خلال النشاط الإجتماعي التاريخي للإنسان [44]. ولا تعني محاولة توضيح المادية التاريخية وتمييزها هنا فصلها عن غيرها من المكونات إلا بما يساعد على الفهم والتحليل. فقضايا المادية التاريخية وكذلك فروضها، هي الامتداد المحسوس لقضايا المادية الجدلية وفروضها لأن المادية الجدلية بمثابة الإطار الفلسفي العام، في حين تعد المادية التاريخية الإطار السوسيولوجي الأساسي [45].

3- ليس المجتمع لدى «ماركس» مفهوما مطلقا أو حقيقة مجردة، بل هو موجود واقعي يتوقف كيانه على أسلوب الإنتاج وطبيعته التي تسم بطابعها كل مجتمع من المجتمعات. ومن ناحية أخرى لا يتصور «ماركس» الإنسان إلا في مجتمع، ولا تتحقق ماهية الإنسان إلا بالعمل، لأنه هو الذي يكسب الإنسان حقيقته الواقعية. ولقد هاجم «ماركس» أكثر من مرة الأفكار التي كانت ترى وجود تناقض بين الإنسان والمجتمع، أو تضاد بين المجتمع والفرد، وفي هذا يؤكد على ضرورة استبعاد أي تجريد للمجتمع في مقابل الإنسان. فالإنسان كائن اجتماعي، يؤكد الحياة الإجتماعية ولذلك كانت متطلبات الإنسان وحاجاته مطلبا أساسيا في فكره، جعله دوما ينتقد المجتمع الطبقي الذي لا يضع حاجات الإنسان في اعتباره [46]

4- يعد تأكيده على مفهوم «الطبقة الاجتماعية» إبرازا وتجسيدا لتركيزه على ما هو اجتماعي داخل المجتمع. فلم يستسلم في أي من كتاباته لتحويل علم المجتمع إلى دراسة اختزالية للأفراد، تركز على الأبعاد البيولوجية أو السيكلوجية فيهم، وإنما عد الطبقة مفهوما أساسيا ومقولة تحليلية، وبعيدا عن كل ادعاء قرر ماركس « ... بالنسبة لي لا يعزي لي أي فضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع، أو حتى الصراع بينها، فقد وصفها قبلي كثيرون كما أنهم وصفوا أيضا التشريح الإقتصادي لها ...» [47] وإذا كان قد اعترف بهذا، فالجديد الذي قدمه هرتوصيف وجودها وتشخيصه، ووصف حركتها

وتفسيرها. وقد بدأ هذا بتحديد الطبقة بمحددات موضوعية. فالإنسان لديه يتفوق على الحيوان ويتميز عليه بالوعي. وربما كانت هذه واحدة من النقاط التي أراد أن يرد بها على «وضعية كونت» التي أرادت أن تسلب الإنسان عقله وإرادته وقدرته على التغيير[48]. ولكن كيف يدرك الإنسان ما يميزه عن الحيوان ؟ أو بعبارة أخرى كيف يبدأ وعي الإنسان بنفسه وبما يحيط به ؟ يرى أن هذا الوعي يبدأ بمجرد أن يبدأ الإنسان في إنتاج وسائل العيش، تلك الوسائل التي تتحدد بداية بظروف الطبيعة وإمكاناتها. وعليه فعندما ينتج الناس هذه الوسائل يبدءون في إنتاج حياتهم المادية والعقلية. وهذا يعني أن الإنتاج صورة من صور النشاط الإنساني، وشكل من أشكال التعبير عن الحياة الإنسانية. وإذا كانت هذه الظروف تتحدد بظروف الإنتاج المادي فإن هذا أيضا يعتمد على المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع، وبخاصة شكل ملكية وسائل الإنتاج. عندئذ تتحدد الطبقة عن طريق الملكية، وعن طريق قوى الإنتاج والتقسيم الاجتماعي للعمل حسبما تسمح به المرحلة التاريخية. ففي التكوين الاجتماعي الاقتصادي الذي يعيش فيه الناس على الصيد في البر والبحر يكون شكل الإنتاج غير متطور، وبالتالي يكون تقسيم العمل أوليا، و يكاد يقتصر على شكله الطبيعي داخل الأسرة، وأما البناء الإجتماعي وعلاقاته فيتحدد بالعائلة الأبوية، ثم بأعضاء القبيلة، وأخيرا بظهور العبيد والأرقاء. وتتطور العبودية الكامنة في الأسرة تدريجيا وكميا نتيجة لسيطرة الأب وسيطرة الرجل عموما، وتمتد إلى خارج الأسرة بتنمية الملكية الفردية بوسائل الإنتاج والبشر، و بالمقايضة «الأسرى» في الحروب. و بعبارة موجزة تتحدد الطبقة بالموقع في الملكية وتقسيم العمل الإجتماعي. وهو يؤكد هذا في معرض تحليله لنشأة الطبقة العاملة عندما أشار: «دعني ألخص لك أنه كلما نما الإنتاج الرأسمالي، نما تقسيم العمل واتسع استخدام الآلات، وكلما اتسع تقسيم العمل واستخدام للآلات، اتسعت المنافسة بين العمال واتجهت أجورهم نحو الانكماش»[49] وتلك أول الظروف الموضوعية لنشأة الطبقة العمالية. وتجدر الإشارة ها هنا إلى أن ما سبق لا يعني أن الملكية وتقسيم العمل هما فقط المحددان الوحيدان لتكوين الطبقة، فثمة محددات أخرى تسهم في هذا التكوين. فالذي يجعل العمال بالأجر والرأسماليين وملاك الأرض يكونون ثلاث طبقات إجتماعية هو الأجر،

والربح، والريع، فضلا عن معرفة هذه الطبقات بمصالحها ومصالح غيرها، مما يوضح التعارضات والتناقضات بين مصالحها [50].

5- لا يعني التفسير المادي-الاقتصادي-لتاريخ الإنسان والمجتمع، أن الناس عن وعي أو بلا وعي، وكلية وأصلا. تحركهم الدوافع الاقتصادية. فعلى عكس هذا لم يعتقد «ماركس» أن مكونات البناء الفوقي كالأفكار والقيم والفنون...الخ، غير ذات أهمية أو أنها سلبية، لأن ما حاوله هو إزاحة الغطاء عن الظروف الاقتصادية التي تشكلها وتعلل قيامها وسقوطها. وكان «ماركس و انجلز» حريصين على توضيح دور الأبعاد المجتمعية في المجتمع.. ففي رسالة «انجلز» إلى «جوزيف بلوخ» قال «انه تبعا للمفهوم المادي للتاريخ فإن العنصر الأساسي هو إنتاج وإعادة إنتاج الحياة الحقيقية، وأكثر من هذا لا أنا ولا «ماركس» أكدنا أن الاقتصاد هو الوحيد لأن للعناصر المختلفة للبناء الفوقي تأثيرها على مسارات التاريخ» وذكر «ماركس» أيضا في افتتاحية «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي» أن بعض عناصر البناء الفوقي تستمر حتى بعد زوال الظروف المادية التي أنتجتها [51] مما يفهم منه وجود استقلال نسبي لهذا البناء.

6- تقوم الدعائم المنهجية للبحث السوسيولوجي الماركسي على المنهجين الجدلي والتاريخي، مع عدم استبعاد أهمية الطرائق البحثية التي كانت تستخدم في زمانه، حتى إنه أسهم في تطبيق صحيفة استبيان حول أوضاع العمال. وقد ساعده المنهج التاريخي على كشف القوانين العامة والنوعية للتطور الإجتماعي كما ساعده المنهج الجدلي على التمييز في الحياة الاجتماعية بين الموضوعي والذاتي، والعام والخاص، والضروري وغير الضروري، والاجتماعي وغير الإجتماعي. وقد ساعد هذا على إكساب علم المجتمع طابعا علميا وطابعا نوعيا في الوقت نفسه [52].

7- تتركز وظائف علم المجتمع وأدواره في وظيفة علمية وأخرى مجتمعية، كل منهما تثري الأخرى وتنميها وتطورها. فإذا كان مسعى البحث السوسيولوجي الماركسي هو الكشف عن تجسدات القوانين العامة والقوانين النوعية للتطور الإجتماعي فإن القصد من هذا هو توفير أرضية علمية للتنبؤ بالمسار الإجتماعي، الذي يفيد في إعادة النظر فيما هو قائم، وما يمكن أن يؤول إليه لو ترك على تلقائيته وما يقتضيه الأمر من تخطيط

وتدخل له لتجاوز تناقضاته وسوءاته، سواء ما يتعلق بالاستغلال أو الاغتراب، أو أية صورة أخرى من صور استلاب الإرادة الإنسانية المبدعة، ولهذا كان الرجل حريصا على تأكيد أهمية إسهام العلم والبحث في إحداث التغيير المقصود حين قال في رده على «فويرباخ»، «لقد درس الناس العالم على أنحاء عدة، غير أن المهم في الأمر هو تغييره»[53].

موقف الرجل من الظروف:

لم يكن الرجل رجل علم فقط ولم يكن رجل عمل عام فقط، بل كان هذا وذاك، مفكرا ومنظرا وسياسيا وصحفيا وعالما في الاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والفلسفة، وغيرها ... كان رجلا موسوعيا بكل ما تحمله الكلمة من مضمونات، ولم يرتبط ببلد محدد، فتحرر من الإقليمية الضيقة، ووسع مسرح مشاهداته، وعمقها من منهل التاريخ الإنساني. ولهذا يعد موقفه مما أحاط به نتاجا لكل ما مارسه وخبره.. ، وبإيجاز أتى العلم عنده مغايرا لمن سبقوه موضوعا ومنهجا وغاية.. ويمكن أن تمدنا المقارنة بينه وبين «أوجست كونت» بأبعاد يمكن أن تجلو موقف الرجل من المجتمع والإنسان:-

ا- فإذا كان «كونت» قد ساوى بين دراسة المجتمع ودراسة الطبيعة، لأن العلم الطبيعي كان لديه الانموذج الذي على علم الإجتماع أن يسير في ركابه، مما خنق العمل الاجتماعي لتصوره له خاضعا لقوانين عقلية أزلية لا تتغير ولا تفيد معها أية محاولة إنسانية، ما دام كل شيء يسير[54] طبيعيا سواء حاول الإنسان أو لم يحاول، فإن «ماركس» نظر للإنسان كموجود واقعي نوعي خلاق، ورأى أن للمجتمع مسارا ديناميا متغيرا، وأنه يجب التدخل لإصلاح المسار وتغيير وجهته تغييرا مقصودا. وهذا هو معنى التنمية في معظم الأدبيات المعاصرة.

2- لم ير «ماركس» المجتمع مجرد مجموعة من الأفراد تتحكم في علاقاتهم نوازعهم السيكلوجية مما جعله هو لا كونت أو هيجل المؤثر البارز في هز سطوة النزعة النفسية التي سيطرت على النظريات السابقة عليه[55] .وهذه مسألة أسهمت في بلورة الموضوع السوسيولوجي الأساس المحدد بما هو اجتماعي.

3- إن المفهومات الأساسية في نظرية «ماركس» مثل البناء الفوقي، قوي

الإنتاج، علاقات الإنتاج، التكوين الاجتماعي الاقتصادي، مفهومات سوسيولوجية وكلية بنائية، يمكن دراستها وتحليلها، وجمع شواهد معاصرة وتاريخية عليها، على عكس مفهومات «كونت» الحافلة بالغموض والتي تند عن شروط المفهومات والتصورات العلمية، كالدقة والوضوح والقابلية للاختبار.

4- كانت معظم المقولات السابقة عليه، سواء مقولات «كونت» أو حتى «هيجل» مفضية إلى الحالة البنائية القائمة ومنتهية إليها، وبوصفها أفضل الممكنات، في حين أن تصورات «ماركس» استهدفت تجاوز الحالة البنائية الآنية في عصره إلى حالات أخريات مستقبلية [56].

وبإيجاز ملح، أتى موقفه تفسيريا لا تبريريا، نظر للمجتمع من داخله، ديناميات وتناقضاته، ورأى الناس صناع الحياة ومنتجيها وعد المجتمع امتدادا للإنسان العامل، دونما تعال للمجتمع على الإنسان.

ولكن أليست النظرية نظرية، وكشأن كل نظرية ليس فيها شيء نهائي وإلا حكم على العلم بالتوقف، وبالتالي أوصد كل أبواب الاجتهاد؟ نعم «الماركسية» في هذا نظرية، لها ما لها وعليها ما عليها. وهناك انتقادات ذات طابع فلسفي عام، وأخرى ذات طابع عقائدي وأيديولوجي، وثالثة ذات طابع اقتصادي، وإذا كان لكل مقام مقال، فالذي يعني في سياق العمل الراهن هو تلك الانتقادات ذات التوجه العلمي السوسيولوجي. وهنا يمكن لنا القول بأنه وجهت «لماركس» في دراسته السوسيولوجية للإنسان والمجتمع بعض الانتقادات الهامة التي يمكن تركيز أبرزها في اثنين:

الأول: ويتعلق بالتفسير المادي للتاريخ ولتطور المجتمع البشري. ويعد «بيترم سروكين» P.Sorokin[*] من ابرز من حاولوا التأكيد على هذا النقد. ففي مؤلفه الموسوم ب «النظريات السوسيولوجية المعاصرة» صنف «ماركس» بين أنصار الاتجاه الاقتصادي، وجاهد منذ البداية ليكون نقده مستندا إلى بعض الأفكار المنهجية، ثم أشار إلى أن تفسير «ماركس» تفسير علي-سببي-أحادي الجانب، ويعد ضربا من الميتافيزيقا حيث يستعصي تطبيقه في المجال الاجتماعي على عدد كبير من العلاقات، التي هي في الأصل كما يذهب «سروكين» ذات اعتماد متبادل mutually dependent ويستشهد بعد ذلك على دحض العامل الاقتصادي ببعض الدراسات التي أوضحت أن دور

العامل الاقتصادي أكثر خفوتا عكس ما تصور «ماركس» [57].

والمدقق في مثل هذا النقد الذي يكاد يكون اكثر ذيوعا في كثير من الكتابات المناوئة لماركس يرى أنه لم يضع في حسبانه بعدين أساسيين:-

1- أن ماركس وانجلز أكدا اكثر من مرة أن العامل الاقتصادي ليس عاملا وحيدا، بل هو عامل مهم، لا يلغي أدوار بقية العوامل بما في ذلك مكونات البناء الفوقي، فضلا عن أن العامل الاقتصادي الذي سمى هكذا من قبل بعض الشراح والمفسرين للنظرية يشتمل في مضمونه على علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، ومجمل الأساس الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع.

2- أن ماركس لم يعتمد التفسير العلي في أي من دراساته. فمنطق الجدل يعني تبادل التأثير والتأثر بين الظاهرات المجتمعية، بين الكلي والجزئي، والشكل والمضمون. والضرورة والصدفة.. الخ، لكن المنتج لهذا التفاعل الجدلي لا يكون سالبا مكررا بنفس الأوضاع والصور، بل هو يصل إلى مركبات جديدة-الفكرة-نقيض الفكرة-مركب الاثنين.

وحول هذا النقد يذهب هنري لوفيفر H.Lefevure إلى أن البعض تصور أن ماركس لم ير في الطبيعة البشرية سوى الإنسان الاقتصادي في حين أن ماركس نفسه، وأنصار فكرة السوسيولوجي يقررون أن سيطرة العامل الاقتصادي على الوجود الإنساني بأسره هي ما يسميه ماركس باسم اللاإنساني L'inhumain. بمعنى أنه حينما يستسلم الإنسان للمال باعتباره قوة سحرية Fetiche فإن ماهيته عندئذ لابد من أن تهبط إلى مستوى «اللاإنسانية». وخلاصة هذا أن التوجه الماركسي سائر منذ البداية نحو ضرورة العمل على تجاوز مرحلة الإنسان الاقتصادي. [58].

الثاني: ويتعلق بمصداقية التنبؤ الماركسي بمسار التطور الاجتماعي، وانتقال التكوين الرأسمالي إلى التكوين الاشتراكي. وحول قضايا التنبؤ يرى رالف داهريندورف R.Dhrendorf أن ماركس كان «يوتوبيا» عندما تصور مجتمعا بلا طبقات وبلا صراع. الحقيقة أنه بنى تنبؤاته على استقراء التاريخ، وعلى تحليل التكوين الرأسمالي، لكن هل هناك من الشواهد الواقعية ما يؤيد صحة تنبئه؟ هذا أمر لم يتحقق بعد [59] لقد لفتت أفكار التنبؤ الماركسي بمسار المجتمع أنظار كثير من الباحثين، داخل إطار علم الاجتماع وخارجه، حتى إن بعضا من المهتمين بعلم الاجتماع من أمثال ريمون

آرونR.Aron،

رأى أن فكر ماركس السوسيولوجي يكاد يتوقف صدقه عند التكوين الرأسمالي، وبالتالي أطلق عليه عالم اجتماع وعالم اقتصاد النظام الرأسمالي، وتفسير «آرون» لهذا أن «ماركس» لم يكن لديه تصور دقيق بماهية النظام أو التكوين الإشتراكي [60] و يذهب أناتول رابوبورت A Rapoport. أحد منظري اليسار الجديد إلى أن تحليلاته ودعاواه حول الصراع الطبقي أصابها بعض الذبول، فصورة الطبقة العاملة الآن لم تعد الصورة التي أشار إليها، وشواهد هذا التغير هي تبرجز العمال وتحولهم إلى شبه موظفين، تلتحم مصالحهم بمصالح النظام الذي يعيشون فيه [61]. وثمة انتقادات أخرى تتساءل عن عدم حدوث الثورة الإشتراكية في الولايات المتحدة، مع أنها أكثر التكوينات الرأسمالية تطورا، في حين أنها حدثت في روسيا والصين وكلاهما لم يكن رأسماليا، ولكن كان في مراحل سابقة عليها.

ومع التسليم بمنطقية الانتقادات الموجهة إلى التنبؤ الماركسي، ومشروعيتها العلمية، فهناك. تحليلات وتفنيدات لها من أنصار الاتجاه الماركسي، إلا أن العمل الراهن يرى أن سؤال التنبؤ سيظل سؤالا معلقا، ما دمنا لم نر بعد بديلا للمجتمع الرأسمالي الأمريكي وما دام التاريخ لم ينته بعد، بمعنى أن النظام الرأسمالي لم يتطور إلى شيء آخر لا مختلف ولا متفق مع ما أشار إليه «ماركس» فهو لا يزال باقيا ويحافظ على هذا البقاء. وإذا حدث وتطور إلى شيء أخر مختلف عما أشار إليه ماركس، فهنا يكون النقد قد ثبت واقعيا، أما إذا لم يحدث فسيظل السؤال مفتوحا فيما يتعلق بهذه الجزئية. وان كان البعض يذهب إلى أن التكوين الرأسمالي السائد في الولايات المتحدة يختلف عما حلله «ماركس»، حيث حدث تقارب بدرجة أو بأخرى بين العمال وغيرهم من خلال ما يسمى بالمجتمع التنظيمي [62]. ونظرا لأن الردود على هذه الانتقادات من قبل أنصار ماركس، لم تأت بشكل حاسم فإن الأمر وبصفة عامة يجعل هذه الانتقادات قائمة ومشروعة علميا.

والخلاصة من كل هذا، وبعيدا عن زحام صراع الأفكار، التي تم صوغها حول أفكار هذا الرجل وأعماله، فإن الذي يهمنا هو: تصوره لعلم الاجتماع،

من حيث موضوعه ومنهجه، ووظيفته، فهو يرى أن العلم علم بنائي ويرى المجتمع كلا تاريخيا متغيرا ومتطورا، كما يرى أن المنهجين التاريخي والجدلي يسهمان في وصول أكثر دقة وأكثر واقعية إلى الظاهرات المجتمعية، وان المجتمع في تطوره وتغيره لا يسير سيرا عشوائيا متخبطا تحكمه الأهواء الفردية والنوازع السيكولوجية محكوم بقوانين اجتماعية نوعية للتطور الاجتماعي، وأنه نتاج للعمل الإنساني المبدع الخلاق، وأن غاية العلم ليست الدقة والأناقة المنهجية، وإنما التخطيط لمستقبل أفضل للإنسان يتجاوز الحالات البنائية الراهنة بمشكلاتها وتناقضاتها إلى أخريات مقصودة ومرغوبة، هذا هو جوهر التصور الماركسي لعلم المجتمع، فهل هناك من شك في صحة وواقعية هذا؟ هذا ما يستطيع القارئ المثقف والمتخصص أن يثبته أو ينفيه. على أن حصاد القول يفضي بنا إلى أن النقلتين الكيفيتين الاساسيتين في تاريخ علم الاجتماع، هما اللتان تحققتا على يد ابن خلدون ثم ماركس، فقد ولد العلم على يد الأول، ونشأ وبلغ قدرا من النضج على يد الثاني.

أيميل دور كآثم
1858- 1917

من الآن فصاعدا، سيختفي الأثر الخلدوني من علم الاجتماع لحديث والمعاصر، فقد شاء المفكرون الغربيون، ألا يذكر اسمه، إلا في معرض التاريخ للفكر الاجتماعي، وبإستثناءات قليلة لجهود تاريخية وجهود تحليلية لبعض المستشرقين الفرنسيين، ذابت الأدوار التاريخية والموضوعية للرجل، ليبقى فكر أوجيست كونت، وفكر ماركس كمنبهين أساسيين، حاول المشتغلون بعلم الاجتماع الاستجابة لهما : تقليدا ومعارضة، ومخالفة أو مزجا مشروعا أو غير مشروع بين فكريهما. وسيترك طابع جهود الرجلين بصمات أساسية على الأعمال التي تلت فيما بعد. [63].هذه نقطة أساسية استلزم الأمر رصدها، لأنها يمكن أن تساعد في فهم كثير من الأعمال التي سيتناولها العمل الراهن، تحليلا وتفسيرا وتقويما، بما في هذا أعمال «دوركايم» بالطبع.

الرجل والظروف:

عاش الرجل في الفترة ما بين 1858- 1917. وهو يعد من أوائل الفرنسيين في علم الاجتماع الذين ساروا في طريق العمل الأكاديمي، أثر تطلعه هذا في نشاطه وأفكاره، فقدر له أن يواجه ظروفا مرتبطة بالعمل الجامعي عكس سابقيه، ابن خلدون وأوجست كونت، وماركس، الذين كانوا رجال فكر، ورجال حياة عامة. ولد دوركايم في إبينال Epinal باللورين، المقاطعة الفرنسية الشرقية. وأتى ميلاده لأب من الحاخامات اليهود، الذي أراد لابنه أن يسير على نهج الأسرة، بأن يصبح رجل دين. وقد أراد الإبن لنفسه هذا أيضا، ومن ثم درس العبرية وقرأ كتاب العهد القديم، والتلمود الذي يحوى تعاليم الأحبار الربانيين الموسويين. وفي الوقت نفسه درس العلوم العلمانية وسار في التعليم الحكومي. وبعد محاولتين فاشلتين تم قبوله بالمدرسة العليا سنة 1879. وفيها التقى بعدد من الرجال الذين تركوا آثارا واضحة على الحياة الفكرية في فرنسا، من أمثال هنري برجسون الفيلسوف الشهير، وبيير جانيت P.Janet الباحث في علم النفس، وكان من أكثر أساتذة المدرسة تأثيرا فيه فوستل دي كولانج F.De Goulange مؤلف كتاب «المدينة

القديمة» والذي اصبح بعد ذلك مديرا للمدرسة [64].وبعد تخرجه من هذه المدرسة سنة 1882 اشتغل دوركايم بالتدريس في المدارس الثانوية حتى سنة 1887، ثم أتيح له أن يذهب إلى ألمانيا في إجازة علمية، وهناك تعرف على فكر «فاجنر» و«شمولر» و«فونت» وتأثر بهم وانعكس هذا على موقفه الفلسفي، سواء من الفكر أو من الواقع [65]، هذا بالطبع بجانب تأثره البالغ بفلاسفة عصر التنوير من أمثال «جان جاك روسو» ومرنتسكيو، كما تأثر بالطبع بفكر «سان سيمون» الذي عده دوركايم أستاذه في علم الاجتماع.

وأما عن أبرز الملامح البنائية للمجتمع الذي عاش فيه، فمع أن فرنسا كانت تنؤ في أوائل ومنتصف القرن التاسع عشر بالثورات، إلا أن المسرح السياسي في تسعينات هذا القرن عايش هدوءا نسبيا. وأما عن مجتمعه الذي قضى فيه سنوات الطفولة والتنشئة الاجتماعية الأولى، فقد كان مجتمعا يهوديا محافظا ومتضامنا تسوده علاقات مباشرة، ومع أنه انتقل إلى العاصمة «باريس» حيث المجتمع المتباين فلم ينس ارتباطاته الأولى حتى أن يخيل للمرء أن تصوره للمجتمع لم يخرج عن هذين النمطين، مجتمع الطفولة البسيط، ومجتمع العاصمة المعقد، كما اتضح من تصوراته للتضامن الآلي والتضامن العضوي. على أن فهمنا لتصوره لدور علم الاجتماع يقتضي تفحص علاقته بالفكر الاشتراكي. حيث بدأ صاحبنا يهتم ومبكرا بهذا الفكر، سواء ما قدمه «سان سيمون» أو «ماركس». ففي الوقت الذي كان يطلع فيه على أنماط هذا الفكر، بدأ يخط التصور الأول لدراسته الشهيرة حول «تقسيم العمل»، وكانت النتيجة أن صاغ أفكارا ونظريات متأثرة حينا بالمقولات الاجتماعية للإشتراكية ومناهضة لها أحيانا أخرى ولكن تصوراته كانت تؤكد التضامن الإجتماعي بدلا من الصراع الإجتماعي [66].

عن علم الاجتماع:

1- أشار «دوركايم» اكثر من مرة إلى ما أطلق عليه «الفروع الخاصة» لعلم الاجتماع وكان يحبذ صراحة ازدهار هذه الفروع ونموها على نطاق واسع. وقال في هذا: إن علم الاجتماع لا يستطيع أن يصبح علما إلا إذا تخلى عن دعواه الأولى في الدراسة الشاملة للواقع الإجتماعي برمته، وإلا إذا ميز بين مزيد من الأجزاء والعناصر، والجوانب التي يمكن أن تتخذ

موضوعات لمشكلات محددة. وقد أيد دوركايم البدء في علم الإجتماع بالمرحلة التي أسماها «كونت» مرحلة التخصص. وقبل دوركايم صراحة فكرة أن علم الإجتماع يجب أن يختص بطائفة واسعة من النظم والعمليات الإجتماعية. وكتب على سبيل المثال في كتابه «قواعد المنهج في علم الإجتماع» أن علم الإجتماع-شأنه شأن كثير من العلوم الإجتماعية-له من الفروع بقدر التنويعات الموجودة في الظاهرات الإجتماعية. ومع هذا الإلحاح في التقسيمات الفرعية للعلم، كان يصف علم الإجتماع بأنه «علم دراسة المجتمعات» (67).

2- نسجت الفلسفة الوضعية التي عبر بها «كونت» عن تصوره لعلم الاجتماع خيوط فكر دوركايم، و يتبدى هذا بوضوح في تأكيده على ضرورة تناول الظاهرات الإجتماعية كأشياء، وهو التأكيد الذي يعني صراحة أو ضمنا محاكاة العلوم الطبيعية وتطبيق نظرتها وتصوراتها للظاهرات الطبيعية على الظاهرات المجتمعية (68). و يتأكد هذا التوجه لدى «دوركايم» من أخذه بالفكر العضوي الذي أقام مماثلة بين الظاهرة الاجتماعية، والظاهرة البيولوجية. وفي هذا يقرر «رادكليف براون» أحد مؤسسي الإتجاه الوظيفي في علم الإجتماع، أن دوركايم هو أول من أقام المماثلة بين المجتمع والحياة العضوية على أساس وظيفي. فكما أن حياة الكائن العضوي تعبير عن البناء العضوي ووظائفه، فإن الحياة الإجتماعية تعبير وظيفي عن البناء الإجتماعي (69).

من بين أهم ما اهتم به «دوركايم» محاولته تحديد الظاهرة الإجتماعية وتشخيصها، بوصفها الموضوع الأساسي لعلم الإجتماع. وفي هذا حدد لها من الخصائص التي يفيد التركيز فيها في معرفة موقفه من المسألة السوسيولوجية والمسألة المجتمعية فالظاهرة الإجتماعية أولا تلقائية بمعنى أن الفرد ليس بصانعها لأنها موجودة قبل أن يوجد الأفراد. فنحن نولد ونجد أمامنا مجتمعا كاملا معدا من قبل لا نستطيع أن نغيره إذا أردنا، وعلينا أن نخضع له. وهي ثانيا جبرية وملزمة فليس الفرد حرا في اتباع النظام الإجتماعي أو الخروج عليه.. فالمجتمع وضع الجزاء لكل من ينحرف بسلوكه عما اقتضته طبيعة الحياة الإجتماعية ونظم المجتمع الذي يعيش فيه. وهي ثالثا عامة بمعنى أنها لا توجد في مكان دون آخر. ورابعا فالظاهرة

الإجتماعية خارجية بمعنى أن لها خواص سابقة على الأفراد ومستقلة عنهم، بحيث يمكن ملاحظتها منفصلة عن الحياة الفردية، بما يمكن من دراستها دراسة موضوعية على أنها أشياء [70].

4- فيما يتعلق بتطور المجتمع عنده يذكر نصا في كتابه «قواعد المنهج»- الذي يعد تلخيصا للكثير من تصوراته لعلم الاجتماع، وللمجتمع-يذكر أن العامل الفعال الوحيد الذي يؤثر في المجتمع هو البيئة الإجتماعية بمعنى الكلمة ونعني بها البيئة الإنسانية. وحينئذ فيجب على عالم الإجتماع أن يبذل مجهوده الرئيسي في الكشف عن مختلف خواص هذه البيئة الإنسانية التي تستطيع التأثير في تطور الظاهرات الإجتماعية. ولقد اهتدينا حتى الآن إلى نوعين من الخواص التي يتحقق فيها الشرط السابق بصفة شديدة الوضوح. أما النوع الأول فهو «عدد الوحدات الإجتماعية» أو ما سبق أن أطلقنا عليه أسم حجم المجتمع Volume De La Societe. وأما النوع الثاني فهو درجة تركز «الكتلة الإجتماعية» أو ما سبق أن أطلقنا عليه اسم «الكثافة الديناميكية» La densite dynamique. ويجب الا يفهم هذا المصطلح الأخير على أنه يعبر فحسب عن درجة التركز المادي التي لا تؤثر تأثيرا واضحا مادامت هناك بعض الفجوات الروحية التي تفصل بين الأفراد، أو تفصل بالأحرى بين مجموعات الأفراد، بل يجب أن يفهم هذا المصطلح أيضا على أنه يعبر عن الصلات الروحية الوثيقة التي لا يعد التركز المادي إلا تابعا لها، أو بصفة عامة إحدى نتائجها.. وبهذا يمكن تحديد الكثافة بعدد الأفراد الذين يعيشون حياة مشتركة إلى جانب ما يتبادلونه من خدمات وما يوجد بينهم من تنافس. وليس من الممكن أن تتأثر الحياة الإجتماعية إلا بعدد الأفراد الذين يشتركون اشتراكا فعليا في هذه الحياة. ولهذا السبب كانت درجة الالتئام بين الأجزاء الإجتماعية التي يتكون منها أي شعب من الشعوب هي خير وسيلة تعبر عن كثافته الديناميكية.. والحالة التي توجد عليها هذه البيئة-الاجتماعية-في كل لحظة تخضع هي نفسها لبعض الأسباب الاجتماعية، وهذه الأسباب على نوعين: فمنها ما هو جزء لا يتجزأ من بقية المجتمع، ومنها ما يرجع إلى التأثير المتبادل بين هذا المجتمع وبين المجتمعات التي تجاوره [71].

والمدقق في هذا النص يستطيع أن يتبين أولا أن كثافة المجتمع، وتقسيم

العمل والاتصال بمجتمعات أخرى عوامل بارزة في التطور والتغير الإجتماعي.. و يستطيع أن يتبين ثانيا أنه يعتبر الواقع المادي الموضوعي- ليس فقط الواقع الاقتصادي-تابعا للأفكار والتصورات، أو بصفة عامة لمظاهر الوعي الجمعي المتمثل في وجود قيم مشتركة بين الأفراد (72).

5- يمثل كتابه تقسيم العمل الإجتماعي Deladivision Du Travail Social أهمية كبرى في التعرف على الفكر الدوركايمي، لأنه كان موضوع أطروحته للحصول على الدكتوراه، ولأنه العمل الرئيسي الذي قد يلي «قواعد المنهج» في الأهمية، من وجهة نظر دارسي نظرية علم الاجتماع، لأنه من خلال قضاياه وأفكاره يبين لنا تأثره الواضح بفكر «أوجيست كونت» بل وبالمماثلات البيولوجية التي عقدها صراحة وضمنا مع المجتمع الإنساني. وإذا أردنا اختصار الوقت والصفحات لعرض الفكرة المحورية لهذا الكتاب فلن نجد خيرا من «ريمون آرون» عالم الإجتماع الفرنسي الذي ألم بكتابات «دوركايم» سياقا ولغة وتحليلا. يذهب «ريمون آرون» في كتاب «التيارات الأساسية في الفكر السوسيولوجي» إلى أن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها كتاب «تقسيم العمل» تتركز في التصور الدوركايمي لتحديد العلاقة بين الفرد والمجموع. و يعرض «آرون» المسألة من خلال التساؤل التالي: كيف يقيم جمع من الأفراد مجتمعا؟ وكيف ينجزون الشرط الضروري-الوعي-لوجودهم الإجتماعي؟ لكي يجيب دوركايم على هذا السؤال أقام تمييزا واضحا بين نمطين من التضامن: التضامن الآلي والتضامن العضوي. تتحدد أهم خصائص مجتمع التضامن الآلي بضيق الإختلافات والفوارق بين الأفراد وانحسارها إلى أقل درجة ممكنة. فالأفراد في هذا المجتمع متشابهون، لهم نفس المشاعر والأحاسيس، ويتمسكون بنفس القيم ويتفقون على نفس الأشياء المقدسة. وبعبارة موجزة أفراد هذا الجمع متجانسون لأنهم لم يتباينوا ولم يتغايروا بعد. و على النقيض من هذا النمط يكون التضامن العضوي، الذي يأتي تضامن الأفراد وتماسكهم فيه نتاجا لتباينهم، وتعبيرا عن هذا التباين في الوقت نفسه. ولان الأفراد يتغايرون ويتبادلون فهم يتفقون ويحدث بينهم الإلتقاء. وهنا يطرح «آرون» التساؤل التالي: لماذا عن «لدوركايم» أن يطلق على التضامن القائم على التباين تضامنا عضويا؟ هنا تدخل المسألة البيولوجية للتبرير والتوضيح. فمكونات الكائن الحي لا تتشابه،

أليس العقل مختلفا عن القلب وعن الرئتين؟ بلى، فهذه الأعضاء متغايرة لكنها ضرورية ولا غنى عنها للجسم بالتساوي، فكل يؤدي وظيفته [73].

ولكن ما الذي ينقل المجتمع من الحالة الآلية إلى العضوية؟ يحدد «دوركايم» هذا كما هو مبين في الفقرة السابقة مباشرة في الكثافة الإجتماعية، والتقسيم الإجتماعي للعمل، وأنماط الإتصال التي تيسر التلاحم بين الأفراد و بالتالي الاتفاق والاشتراك القيميين و بين البيئة الإجتماعية وما يحيط بها من عوالم.

6- تتلخص الأبعاد المنهجية لبحثه للظاهرات الاجتماعية في ضرورة دراسة هذه الظاهرات كأشياء، وتحرر الباحث من كل فكرة يعرفها عن الظاهرة موضوع دراسته. وأما عن أساليبه البحثية فتتمثل في الملاحظة والمقارنة، وتتبع تطور الظاهرة، وتفسيرها تفسيرا وظيفيا من خلال إنجازاتها وأدوارها في السياق البنائي الكلي [74].

7- وأخيرا يتحدد المسعى العلمي لديه في الكشف عن القوانين التي تحكم الظاهرات الإجتماعية، وذلك لهدف مجتمعي هو علاج المشكلات الإجتماعية، حتى نصل بالمجتمع إلى التضامن الإجتماعي المنشود وتقسيم العمل الوظيفي الفعال. فكأن الغايات العملية الأقرب إلى البرجماتية* هي المخرج النهائي «ولا يستحق علم الاجتماع لحظة عناء واحدة إن لم تكن له فوائد عملية» [75]، لكنها فوائد تسير صوب تدعيم الأوضاع القائمة.

موقف الرجل من الظروف:

نظر إلى «دوركايم» مرة على أنه مؤسس علم الإجتماع الحديث، ومرة على أنه الممهد لنقل النظرية السوسيولوجية الغربية من وضعية «كونت» إلى أعتاب الوظيفية، وهام به كثير من المشتغلين بعلم الإجتماع في الوطن العربي، إما بسبب أن الإنفتاح الأول على الفكر السوسيولوجي الغربي كان موجها نحو الفكر الفرنسي، وإما بسبب تجدد الفكر الفرنسي وتمايزه وحرية حركته النسبية، وإما بسبب أنه من أوائل من ارتبطوا بالعمل الأكاديمي، وإما لهذه الأسباب كلها، وقد يحلو للبعض أن يضيف إلى هذه أسبابا أخرى. لكن الهيام به دام واتصل لفترات طوال حتى إنه أعدت اطروحات للدكتوراه في بعض الجامعات العربية، في سبعينات القرن الراهن،

كان كل اهتمامها عرض أفكاره ومناقشتها نقاشا كان أقرب إلى الإعجاب و التعاطف منه إلى التحليل النقدي المنهجي. ولكي يتم لنا تقويم عمل الرجل، وتوضيح موقفه من الظروف التي أحاطت به، يمكن طرح بعض التساؤلات التي تفيد على هذا الطريق:

1- ما الدور المميز الذي قام به من أجل تطوير علم الإجتماع مفهوما وموضوعا ووظائف؟

2- ما الجديد الذي وافانا به الرجل، والذي يساعدنا على وضعه في مكانه الصحيح؟ والذي يميزه عن السابقين عليه في الوقت نفسه؟

3- ما الموقع الاجتماعي الذي نظر من خلاله إلى الواقع الاجتماعي الذي أحاط به والذي يساعدنا على توضيح من أجل من كان علم الإجتماع لدى دوركايم؟ و بإيجاز شديد هل لدوركايم دور متميز في تناول المسألتين: السوسيولوجية والإجتماعية؟ ولو أردنا تقديم إجابة سريعة وموجزة على هذه الأسئلة، و بالإستناد إلى العرض السابق لأفكاره، وغيرها من الأفكار التي لم يسمح المقام بعرضها لأمكن رصد الملاحظات التالية:

1- الأمر الوارد والمتفق عليه أن دوركايم بذل جهدا واضحا لتحديد علم الاجتماع، والتأكيد على طابعه النوعي الذي يميزه عن العلوم الطبيعية من جانب، وعن علم النفس من جانب آخر. وفي سبيل هذا اهتم بتحديد خصائص الظاهرة الاجتماعية-بصرف النظر عن اتفاقنا على مصداقية هذه الخصائص-بوصفها المقولة السوسيولوجية الأساسية أو الموضوع الأساسي للبحث السوسيولوجي. وفي هذا حاول أن يبرهن على أن للظاهرة الإجتماعية طبيعة خاصة، تميزها عن غيرها من الظاهرات البيولوجية والسيكلوجية. ومع أهمية هذا الجانب إلا أنه يلاحظ تماديه في مسألة الخصوصية التي جعلته يراها متباينة متغايرة بين مجتمع وآخر، وبين جماعة وأخرى، مما يقف عقبة أمام إمكانية القيام بتعميمات علمية، أو صوغ قوانين ترصد حركة التطور الاجتماعي. ومن الشواهد على هذا التمادي إشارته إلى أن «الانتحار» ظاهرة فردية ترجع إلى الفروق الفردية للأفراد، وهي ليست فروقا سيكلوجية، وإنما ترجع إلى بعض الخصائص الإجتماعية لكل فرد من الأفراد حسب الظروف التي يعيش فيها، في الأسرة والمهنة وما إلى ذلك، والتي تنعكس على وعيه الفردي وتحدده، وبالتالي يؤثر هذا

الوعي في سلوكه وفي قيمه وفي مواقفه، بل وفي واقعه. وبإيجاز يؤثر الوعي في واقع الناس وتصرفاتهم [76].

2- بجانب إبرازه للطابع النوعي للظاهرة الاجتماعية، فقد ركز على ضرورة تفسير هذه الظاهرات بظاهرات من نفس طبيعتها، أي تفسير ما هو اجتماعي بما هو اجتماعي، وليس بما هو حيوي أو نفسي كما فعل البعض، لكن أي المتغيرات أو العوامل أكثر أهمية من غيرها؟ هنا نجده كشأن الوظيفيين الذين أتوا بعده وحاكوه كثيرا أو قليلا يرى أن كل أبعاد الواقع هامة وبالتساوي في تأثيرها على غيرها من الأبعاد، بمعنى أن أي شيء في المجتمع يفسر بكل شيء في المجتمع. وأما عن موجهات التفسير فهي تبدأ بمخرجات الظاهرة أي بوظائفها فوظائف أي نظام وليكن الأسرة تعد مؤشرات عليه ومفسرات في نفس الوقت، وهو ما يسمى بالتفسير الغائي الذي يربط بين الشيء وغاياته وهو تفسير لا يحدد استراتيجيات العوامل الأساسية والوسيطة والتابعة و بالتالي لا يحدد العوامل الهامة وإن كان يستنتج أن الوعي الأخلاقي والنسق المعياري له السطوة الأولى في التفسير فكل جزء يرد إلى الوعي الكلي.

3- لا يخفي على كثير من قراء أعمال «دوركايم» أنه وقع في أكثر من تناقض وأكثر من إشكال. ففي الوقت الذي طالب فيه بدراسة الظاهرات الاجتماعية كأشياء أنكر أهمية الجوانب المادية الاقتصادية فيها، وفي الوقت الذي طالب بإبعاد التفسيرات البيولوجية والنفسية عن الحقل السوسيولوجي، نجده كثيرا ما كان يعقد مماثلات بيولوجية بين الظاهرة المجتمعية والظاهرة الحيوية، كما أوضح ذلك «رادكليف براون». وفي الوقت الذي نادى فيه بضرورة إبعاد الفلسفة عن علم الإجتماع، نجده هام بالفلسفة الوضعية التي جعلته يتأرجح بينها وبين التصورات المثالية بتركيزه على قضايا الوعي بوصفها المحدد الأساسي للواقع الاجتماعي. وفي الوقت الذي أراد أن يؤكد فيه أهمية البيئة الإجتماعية بشموليتها في تفسير الظاهرات الإجتماعية، تخلى عن الدراسة البنائية الشاملة، ورحب بأهمية تخصص فروع علم الإجتماع. ومع أن نفرا قد يرى في هذا منحى علميا نحو التخصص وتقسيم العمل، فقد أفضى تقسيم علم الإجتماع إلى فروع، وفروع للفروع إلى النزعة التجزيئية التي شاعت لدى الكثيرين، خاصة لدى

حرفيي علم الاجتماع الأمريكي، فدراسة الأجزاء كل على حدة وبالقطعة تشوه وتزيف الواقع البنائي الكلي. وهذا مطلوب للحفاظ على السياق البنائي القائم.

4- إذا دققنا ي كثير من نسيج نكره نجده ترك الكثير من التساؤلات بلا إجابات، الأمر الذي أثر على إجابته الكبرى على المسألة السوسيولوجية برمتها. فعندما أشار إلى أسبقية المجتمع عل الفرد كان معنيا بحالة وجودية راهنة وماثلة أمامه، لكنه لم يحدد كيف نشأ المجتمع، وما الذي جعل الناس يجتمعون لينظموا حياتهم الإجتماعية؟ وعندما أشار إلى أن التضامن العضوي يقوم على تباين الأفراد وتغايرهم، بعد أن كانوا آلة واحدة في التضامن الآلي، لم يفسر هذا التباين: فهل هو يرجع إلى بلورة المصالح ؟ وأي مصالح يقصد؟ لا يكفي أن نقول بأن زيادة السكان والاتصال الجمعي هما السبب، فكم من مجتمعات متخلفة وأولية زادت كثافتها السكانية، كالقرى في إفريقيا مثلا، ومع هذا لم تصل إلى التضامن العضوي الذي تكلم عنه.

5- وأما عن وظائف علم الاجتماع فقد أرادها علمية على الطريقة الوضعية وعملية على الطريقة البرجماتية والنفعية، وقد بالغ في كلا الأمرين. فمبالغته في دراسة الظاهرات كأشياء من خارجها جعلته لا يسبر غور طابعها الكيفي، وبالتالي أتى علم الاجتماع متطابقا مع الواقع بادئا به ومنتهيا إليه، كشأن أصحاب النزعة التجريبية الذين يرون في التجريب في العلم الإنساني وسيلة لمزيد من التجريب. وأما عن طريقته البرجماتية التي حصرها في دراسة ما هو مفيد فقط، فقد جعلته أسير الطبقة الوسطى ومصالحها، وما يفيدها، وجعلته يتغافل كثيرا من ظاهرات التغيير والثورة والصراع. وهنا يذكرنا «ريمون آرون» بأنه ليس واثقا من أن كتابات «دوركايم» تقربنا من حل المشاكل الجماعية لأنه أغفل كثيرا من المشاكل والأبعاد الجماعية [77].

6- وذا أتينا إلى موقفه من «المسألة الاجتماعية» و باعتبار هذا الموقف تلخيصا لتصوره للإنسان والمجتمع يمكننا أن نلاحظ:

أ-أنه عذ الإنسان الفرد تابعا خاضعا للمجتمع، وهذه نقطة لو حسبت لكان من الأولى أن تحسب لابن خلدون، لا لدوركايم. لكن المهم في أمر

دوركايم أن المجتمع الذي يعنيه ليس المجتمع بكل جماعاته وفئاته، وإنما الوعي الجمعي السائد وحده بغض النظر عما إذا كان وعيا حقيقيا أو زائفا، طبقيا أو مجتمعيا، آنيا أو مستقبليا. أنه ليخيل للمرء أن الإنسان في صورة التضامن الآلي إنسان بلا وعي وبلا عقل وبلا إرادة، ولم يحقق هذا إلا عندما وصل إلى المجتمع القائم على التضامن العضوي. وقد تكون هذه الصورة هي صورة «باريس» في زمانه أو المجتمع الأوروبي الذي تعني خصائصه أنموذجا يجب أن يراعى ويحاكي. وقد ساعدت هذه الأفكار فيما بعد-بجانب أخريات بالطبع-على جعل النموذج الغربي الرأسمالي العبرة والمثل لمن يريد أن يصير إنسانا.

ب-تسير كتاباته المتنوعة في مسار تأكيد ضرورة انصياع الإنسان لما هو قائم وما هو محيط. فالظاهرة الإجتماعية إجبارية وإلزامية، على المرء أن يتلاءم معها وينصاع لها، ومن هنا تلعب قضية الضبط الأخلاقي والتنشئة الأخلاقية Moralization لديه دورا بارزا. خذ مثلا تصوره للإشتراكية، كحل للمسألة الإجتماعية ستراه يحصرها في التنظيم الإجتماعي والتنشئة والضبط الأخلاقيين. فجوهر الإشتراكية لديه ليس في الملكية، وليس في دولة الرفاه Welfare State وإنما جوهرها دمج الفرد في المجموع من خلال سلطة أخلاقية. لقد كتب أنه لا يوافق على العنف، ورفض ملاحظة الصراع، واعتبره مجرد مظهر للأنومي* ومن ثم يجب ألا ينظر للصراع كقوة محركة، أو دافعة نحر التغيير وإنما الانومي Anomie يقصد به دوركايم اختلال المعايير وتفككها أو اضطرابها وهو ما عبر عنه بالفراغ الأخلاقي، الذي يفضي إلى البلبلة وضعف الانتماء اجتماعي. يجب فقط ضبطه وإصلاحه(78).

وفي ختام هذا نقول إن كل جهده يتمثل في محاولته المنهجية وإبرازه بعض الخصائص النوعية للظاهرة الإجتماعية. أما مخرج دراساته وآرائه فيعوزه الكثير من الصدق العلمي. فما عده عاما «كتقسيم العمل» عده آخرون من أمثال «ريمون آرون» ثانويا وسطحيا،لأنه لم يفسر لماذا يحدث تقسيم العمل.

لقد حاول صاحبنا أن يصنع شيئا، وأن يفهم المجتمع، لكنه لم يكن أصيلا في مسعاه: فقد أخذ من سان سيمون، وأوجيست كونت، وحاكي

ماركس. وإليك الأدلة التي تدعم الرأي القائل إن أهم ما يراه البعض أنه من إبداعاته، كان ردود أفعال متفاوتة في الدقة والإتقان في المحاكاة والتأليف:

أ-يؤكد «رادكليف براون» أنه أول من دعم استخدام المماثلة البيولوجية في علم الإجتماع، وبالتالي أجهض محاولته لإبراز الطابع النوعي لعلم الاجتماع.

ب-يوضح كليفورد فوجا ن C.Vaughan وزميلاه سكوتفورد M.Scotoford ونورثون I.Northon من خلال تحليلهما ومتابعتهما لأعمال دوركايم أنه أراد أن يبدأ وضعيا بدراسة الظاهرات الاجتماعية كأشياء، و بالتركيز على أبعادها الخارجية، القابلة للملاحظة، لكنه في مسلكه سقط في المثالية لأنه علق كل شيء تقريبا على «التصورات الجمعية» والمشاعر والقيم المشتركة، ونظرا لصعوبة دراسة هذه الأبعاد وضعيا كأشياء فقد استبدل التحليل السوسيولوجي بالتوجه السيكلوجي الإستبطاني. قد كان في صراع بين إقدام وإحجام موزعين بين الوضعية، والوقوف ضد النزعة الفردية، و بالتالي عندما أراد إنكار «الفردية» أضحى مثاليا، وعندما أراد أن يحافظ على الوضعية أضحى سيكلوجيا [79] مما جعله ينتهي إلى عكس ما بدأ، ويصل إلى ما هو مخالف لما أراده لعلم الاجتماع.

ج-يتفق «رايت ميلز» و«ارفينج زايتلن» و«ألفن جولدنار» على التوالي على. تأثر دوركايم بماركس، خاصة فيما يتعلق بقضية الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي. فالأول يرى بأن «دوركايم» قرأ «ماركس» وأراد أن يثبت عكس ما وصل إليه بشأن أسبقية الوجود على الوعي. ويرى «زايتلن» أن «ماركس» كان شبحا ظل يحاكيه ويناوره كل من أتى بعده وفي مقدمتهم «دوركايم». وأما «جولدنار» فيذهب إلى أن «دوركايم» أراد أن يخالف «ماركس» لكنه لم يستطع إلا أن يلتقي معه، ولو عل هوامش الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي. فهو يرى أن وجود المجتمع سابق لوجود الفرد، والوعي الجمعي سابق للوعي الفردي، والوجود الإجتماعي ليس متحددا لديه بمتغيرات مستقلة أكثر أهمية من غيرها، وإنما اعتبر كل المجتمع وجودا اجتماعيا، بمعنى أنه وسع من نطاق الوجود الاجتماعي ولم يحدده بالعلاقات الإنتاجية، كنقطة بدء مهمة. و يدلل «جولدنار» على التأثر الدوركايمي

بالفكر الماركسي بإشارته إلى أن الأول كان واعيا بقوة لفكر الثاني، وكان ملاحظا لتطور الإشتراكية الأوروبية، وتحرك الصراع الذي أفضى إلى إضرابات ديكازيفيل Decazeville سنة 1886 وهي السنة نفسها التي أنهى فيها دوركايم «مسودة» كتاب «تقسيم العمل الاجتماعي» وقد كانت هذه الظروف-بجانب قيم ومصالح غير معلنة-داعية لندائه بأفكار التضامن خوفا من الشقاق والتفكك في المجتمع الفرنسي [80].

ماكس فيبر
1864 -1920

يستدعي اسم ماكس فيبر Max Weber عند ذكره عددا من الأفكار والآراء، التي تتباين لدرجة التغاير الكلي وتتناقض لدرجة التنائي حيث يصعب إيجاد أية نقطة للالتقاء بين أطرافه. فما حققه من سمعة وشهرة كباحث سوسيولوجي لم يتم إلا بعد أن فارق الدنيا. يصنف على أنه من رواد علم الاجتماعي، مع أنه ابتداء لم يعد نفسه لهذا التخصص، ولم يحترف علم الإجتماع كمهنة إلا قبيل وفاته بعامين اثنين، فلم يعين في وظيفة أستاذ لعلم الإجتماع إلا عام 1918 عندما تم له ذلك في جامعة فينا. عده جون ركس J.Rex من أعظم منظري علم الاجتماع، بل يحكم بتفوقه وتألقه على «دوركايم» في هذا الأمر [81]، في حين صنفه ألفن جولدنر A.Gouldner على أنه «رومانسي» تفصح رومانسيته عن نفسها من تركيزه الشديد على الحدس والبصيرة في الفهم والتفسير، وفي مبالغته في تقدير الخصائص الذاتية للمشتغلين بالعلوم الاجتماعية-بل وإنصافها-على العوامل الموضوعية التي تحيط بهم [82]. ولم يجد دونالد ماك ري D.Mack Rue الذي يعد كتابه عن فيبر مثالا على ما قل ودل، لم يجد وصفا ملائما يطلقه عليه إلا اعتباره حاوي علم الإجتماع ومشعوذه [83] وأما عن علاقته بفكر «ماركس» فهي علاقة تثير تساؤلات كثيرة، وردود أفعال متباينة، سنعود إليها، بعد الوقوف على الرجل، ظروفا وفكرا.

الرجل والظروف:

ولد ماكس فيبر في أبريل عام 1864 في ايرفيرت Erfert بألمانيا. عرفت أسرته على أنها أسرة بروتستانتية، وعرف أجداده لأبيه بأنهم «لوثريون» طردوا من النمسا بسبب معتقداتهم، وعندما وصلوا إلى بيلفيلد Bielefield اشتغلوا بالتجارة حتى أصبحوا من أشهر تجارها، وتوسعوا في تجارتهم التي كان لها إمدادات في «فرانكفورت» «مانشستر» كان والده محاميا، عمل بالسياسة، وانتخب عضوا بالبرلمان، وكان من زعماء الحزب الحر. و بإيجاز كانت أسرته بورجوازية موضعا وتوجها. أما هو فقد انتقل مع أسرته إلى برلين عام 1869، وأعد ليكون عضوا بالكنيسة البروتستانتية عام 1879.

بدأ في دراسة الاقتصاد منذ 1882 فالتقى بأفكار آدم سميث وماركس وغيرهما كما التقى بالفلسفة، خاصة الكائنية والوجودية. وانتظم في محاضرات القانون الروماني في جامعة «هيدلبرج» عاش نفس الفترة التي ظهر فيها تورستن فبلن وشمولر.وسومبارت. والتي أثرت في توجههم التاريخي نحو دراسة الاقتصاد. وبعد حصوله على الدكتوراه قام بتدريس القانون في جامعة برلين عام 1892، وعمل أستاذا للسياسة عام 1894, وأستاذا للإقتصاد عام 1897, سافر إلى أوربا وأمريكا ما بين 1899- 1904، ولم يحترف علم الاجتماع إلا قبيل وفاته بعامين فقط [84].

وتجدر الإشارة إلى أنه كان مولعا بالسياسة، وكم تمنى أن يكون زعيما سياسيا أو حتى عضوا في البرلمان، لكنه أخفق في حياته السياسية والعملية فحاول أن يفهم مجتمعه، كما اهتم بتوضيح فضل البروتستانتية في صعود الرأسمالية، وولدت هذه الفكرة في رأسه مما عاناه من قلق وتعب [85]. ولهذا علينا-عند محاولتنا فهم ما كتب «حول الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»-أن نضع في الإعتبار كونه بروتستانتيا من أسرة تنتمي إلى البورجوازية التجارية، اشتغلت بالعمل السياسي.

وأما عن الظروف المجتمعية التي عاش وتحرك عبر سياقها وأراد أن ينظر لها فهي بإيجاز شديد ظروف أوروبا بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حيث وضح صعود الرأسمالية، وبدأت ألمانيا طريقها كي تكون مجتمعا رأسماليا صناعيا. كانت فترة هدوء وإنجاز داخلي نما فيها التفكير العلمي، وتراكمات رأس المال، والتطور التكنولوجي، وسيطرت أوروبا على العالم الثالث في إفريقيا وآسيا[86]. من خلال الاستعمار وأعمال القرصنة.

عن علم الاجتماع:

إن المجلد الأول من كتاب ماكس فيبر «الاقتصاد والمجتمع» Economy and Society والذي أسهم مع آخرين في ترجمته وتحريره روث .C.Wittich, G Roth. يكاد يحوي معظم التصورات والأفكار الفيبرية حول علم الإجتماع وقضاياه.. خاصة جزءه الأول الذي حوى المفهومات السوسيولوجية الأساسية التي عدت أدوات فيبر التحليلية للمجتمع وأنساقه وأفعاله الإجتماعية

ففي هذا العمل:

ا-يعرف علم الاجتماع بوصفه علما يكرس جهوده للوصول إلى فهم تفسيري للفعل الإجتماعي Social Action أسبابه، ومصاحباته. ويعرف الفعل بوصفه نتاجا للمعنى الذاتي الذي يخلعه الأفراد على سلوكهم، سواء كان هذا المعنى واضحا أو كامنا مواربا. ويعد الفعل اجتماعيا بالقدر الذي يضع فيه الفاعل سلوك الآخرين في حسبانه توجها وتصرفا [87]. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن فيبر أعطى لمفهوم الفعل الإجتماعي معنى واسعا كل السعة، بوصفه الموضوع الأساسي للبحث السوسيولوجي من وجهة نظره، فقد ضمنه كافة أنواع السلوك مادام الفاعل يخلع عليها معنى [88].

ويذهب «جون ركس» في عمله الموسوم «بمشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية» إلى أن ثمة خاصتين في مفهوم جفيبر» حول الفعل الإجتماعي، فهو-فيبر-يسلم أولا وصراحة بمدخل ذاتي لنظرية علم الإجتماع وذلك بتركيزه على أن المفهومات النظرية في علم الاجتماع يتعين صوغها في ضوء نموذج محدد للدافعية التي تحرك «الفاعل الفرضي» والذي يمثل بدوره تصورا مفترضا. أما الخاصة الثانية فتتعلق بمدلول مصطلح «فيبر» عن «المعنى» وهو مصطلح اعتبر من بين المصطلحات، التي لعبت دورا في الجدل الذي ثار في ألمانيا حول مسألة التاريخ ومناهج العلوم الاجتماعية عشية ظهور أعمال «ماكس فيبر»، المهم أنه عندما استخدم صاحبنا هذا المصطلح كان يعني به الإشارة إلى السلوك في ضوء الغرض أو المرمى الذي يسعى إلى تحقيقه الفاعل. [88].

2- ونظرا لتحديده لعلم الإجتماع بوصفه علما وشاملا للفعل الاجتماعي Social Action اقتضاه هذا أن يبذل جهدا في تصنيف الأفعال الإنسانية وتنميطها. و يقصد بالعام والشامل من وجهة نظره، وكما أوضح «ريمون آرون» من تحليله لأعمال فيبر، فهم المعنى الذي يخلعه الإنسان على سلوكه. وهذا المعنى، الذاتي بالطبع، هو المعيار الذي على أساسه يمكن تصنيف الأفعال الإنسانية، توطئة لفهم بناء السلوك. هذا ويمكن القول إن محاولته لتصنيف الأفعال هذه حكمت تفكيره إلى درجة واضحة، عندما هم بتفسير خصائص وأغراض المجتمع المعاصر، ووفقا لما أتى به يعد الرشد والعقلانية Rationalization خاصة أساسية للعالم الذي نعيش فيه. وتفصح هذه العقلانية

عن نفسها من خلال علاقاتها بالأهداف المحددة. فالمشروع الإقتصادي مثلا يكون رشيدا عندما تضبط الدولة بواسطة البيروقراطية، بل إن المجتمع بكامله يتجه نحو التنظيم البيروقراطي، وحتى العلم نفسه يعد من وجهة نظر«فيبر» مظهرا لعملية العقلنة التي تميز المجتمع الحديث [89].

3- تستند دعائم التصور النظري لدى ماكس فيبر على مسألتي النموذج أو النمط المثالي Ideal Type، ونظرية التنظيم، و بشأن المسألة الأولى نجده أشار إلى أن أفضل طريقة في دراسة المعاني الذاتية للظاهرات الاجتماعية تتمثل في استخدام النمط المثالي. وهذا النمط ليس فرضا، ولكنه يوجه الباحث إلى وضع الفروض، وليس وصفا للواقع بل يستهدف توفير الوسائل الواضحة للتعبير عن هذا الوصف. و يبدو أن هذا المنطق تقوم عليه عبارته القائلة بوجود نوعين من المعاني: الأول وهو المعنى الموجود واقعيا لفاعل فرد واقعي، والثاني هو المعنى الذاتي الذي ندركه نظريا ونطلق عليه النمط المثالي، وهو أوضح مستوى لمفهوم مجرد عام ارتكز عليه تحليل «فيبر»، فهو ينظر إلى الفاعل لا على أساس أنه يستجيب لمؤثر بعينه، وإنما على أنه يبذل جهدا ليتلاءم مع أنماط من السلوك المثالي المجردة. وفي هذا يوضح أن بناء أسلوب الفعل الرشيد الخالص يعني تقديم نمط من السلوك إلى الباحث في علم الاجتماع ليساعده في الدراسة لأنه عندما يقارن السلوك الفعلي بهذا النمط يستطيع فهم الأساليب التي يتأثر بها هذا السلوك الفعلي بالعوامل غير الرشيدة، ومن هنا تكون هذه العوامل سبب الإنحراف عن السلوك المتوقع. وخلاصة كل هذا أن النمط المثالي لا يشكل أسلوبا للفعل الواقعي وإنما يعتمد أسلوبا مثاليا مفترضا يمكن المضاهاة في ضوئه والمقارنة أيضا التي تساعد على فهم ما هو قائم [90].

وأما عن نظريته في التنظيم فهي تستند وبصفة أساسية على مفهومه للسلطة Authority التي ميز فيها بين ثلاثة أنماط، هي السلطة الكارزمية Charismatic المستندة إلى الإلهام والتي تنسب إلى وجود قائد ملهم له خصائص نادرة بمقتضاها يضحي قائدا أو زعيما، ويتمثل النمط الثاني في السلطة التقليدية Traditional التي تستند إلى قدسية التقاليد والإيمان بخلود الماضي، وبمقتضاها ينظر الناس للنظام الاجتماعي القائم بوصفه مقدسا وخالدا وغير قابل للانتهاك.. وأما النمط الثالث والأخير فسيستند

إلى الإيمان بسيادة القانون، ومن ثم يوسم بالسلطة القانونية التي تفترض وجود مجموعة رسمية من المعايير المستقرة نسبيا، والتي تسعى إلى تنظيم السلوك كي يكون سلوكا رشيدا. (92).

4- وعن تصوره للعلاقات الاجتماعية فيقصد بها سلوك جمع من الفاعلين تتحدد بمضمونات معنى هذا السلوك، و بالقدر الذي يضع كل الآخر في حسبانه ويوجه سلوكه في ضوء هذا (93). وإذا انتقلنا إلى مسائل الطبقة الاجتماعية بوصفها مقولة، وموضوعا أساسيا من موضوعات علم الاجتماع نجده يعرف الطبقة بأنها مجموعة من الأشخاص في موقع طبقي متماثل. ذلك الموقع أو الوضع الذي يعني احتماليا وجود استلاب السلع، والوصول إلى وضع في الحياة، والشعور بالرضا والإشباع الداخلي. والذي يود المرء الإشارة إليه بشأن هذا التعريف، أنه في منطوقه وجوهره لم يختلف كثيرا عن التصور الماركسي اللينيني للطبقة بوصفها جماعة من الناس تحتل موضعا متماثلا نسبيا في نظام الإنتاج الاجتماعي، و بذلك يكون ما أضافه فيبر بعض المؤشرات على الوضع الطبقي والتي حاول بعض الباحثين الأمريكيين أن ينسجوا على منوالها، فاعتمدوا مؤشرات عدة لتصنيف الناس حسب طريقتهم في الحياة-كما فعل لويد وآرنر L.Warner-حتى في شكل ولون الحذاء الذي يلبسونه، على أن المهم في هذا أن فيبر عاد وحدد الاشتراك في المصالح كأساس لوجود الطبقة، ووسع من هذه المصالح لتشمل أشياء كثيرة، لكنها لا تخرج في التحليل العام والأخير عن ملكية الأصول ا لرأسمالية (95).

5- وبشأن موقعه من قضايا الصراع والتغير في المجتمع الإنساني. يذهب البرت سالون A.Salomon إلى أن فيبر اجتهد في رسم إمكانات حل الصراع، وأنكر قدراته الدافعة نحو التغير، فقد رأى أن الصراع يمكن أن يتطور تطورا جدليا ديناميا، بمعنى أن وجوده لا يحول دون بقاء المجتمع واستمراره، فتغيره تماما أمر لا يحدث إلا في حالات استثنائية (96).

موقف الرجل من الظروف:

قيل عن «فيبر» الكثير، فالبعض عده ماركسيا مرتدا، أو ماركسيا بورجوازيا، والبعض صوره كأبرز ملهمي علم الإجتماع الأمريكي المعاصر...

والبعض الثالث يرى أن قدراته المنهجية والتحليلية تفوق بكثير قدراته النظرية وبالتالي إسهاماته التنظيرية. على أن الهيام به في الأوساط السوسيولوجية الأمريكية لا يتبدى فقط بهيام «تالكوت بارسونز» به، وبأعماله، بل وتأثره بكثير من مفهوماته والقضايا التي طرحها خاصة عندما قدم دراسته الشهيرة حول «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»، التي فيها حاول أن يناهض الفكر الماركسي في أساسه وجوهره، حيث قدم بعض الشواهد والمعطيات التي تفيد بأن الإقتصاد يمكن أن يكون متغيرا تابعا، يتأثر بالمتغيرات الثقافية والروحية في المجتمع.

على أن الباحث المحلل لا يملك إلا الإشادة بهذا الرجل الذي حاول إكساب علم الاجتماع بعض الخصائص والركائز العلمية من خلال بلورة وتنمية عدد من المفهومات كالمكانة والسلطة والقوة وقضايا التنظيم الاجتماعي، التي عبرت، بل وأشبعت بعض حاجات المشروع الرأسمالي بوصفه تنظيما كبيرا، هذا بجانب إسهاماته في مسائل المنهج، والأساليب البحثية. وإذا كان يحمد له مثل هذا بوصفه باحثا سوسيولوجيا فإن ما يطرح نفسه على الباحث الناقد هو: ما الذي أتى به جديدا في نظرية علم الاجتماع ؟ وما الموقف الذي من خلاله نظر إلى الواقع الإجتماعي ؟ وأخيرا ما هي الوظيفة المجتمعية لكل هذا ؟.

ولكي نسير على طريق إلقاء بعض الضوء على هذه الأسئلة يقتضي الأمر وضع الرجل في سياق الفكر الذي أنتجته عقول سابقة عليه، وأعني هنا بالتحديد الفكر السوسيولوجي، وقبل توضيح تأثره «بماركس» يمكن مقارنة بعض أفكار «فيبر» مع «بارينو» الإيطالي و«إميل دوركايم» الذي سبق توضيح دوره وإسهاماته، فالثلاثة ينتمون إلى نفس الجيل، وهم قد نظروا نظرة متفائلة إلى اللحظة التاريخية التي عايشوها، نتيجة للإستقرار النسبي للمجتمع الأوربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحدت بهم جميعا رغبة ملحة في أن يكونوا علماء، ورأوا أن المجتمعات يمكن أن تحافظ على تماسكها من خلال قيم وأفكار ومعتقدات مشتركة، إلا أنهم أيضا وفي الوقت نفسه لاحظوا اهتزاز بعض هذه القيم نتيجة لنمو التفكير العلمي، ويشترك ثلاثتهم بجانب كل هذا في رفض التفسيرات الإقتصادية للسلوك الإنساني [97].

وأما إذا انتقلنا إلى تأثره «بماركس» فيمكن القول، مع «ارفنج زاتيلن»، إنه كان بالنسبة «لفيبر» وغيره من الباحثين شبحا ظلوا يحاكونه ويحاجونه، وكان مصدر إلهامهم سواء أقلدوه أو نقدوه [98]، وهناك آراء غير قليلة ترى أن «فيبر» بدأ ماركسيا، لكن ذلك لم يسعفه ولم يضعه في مكانته التي تطلع إليها، فانتهى إلى عكس ما بدأ، فكان له في الأخير ما أراد من شهرة. ويدلل على مثل هذا القول البحث الذي نشره «فيبر» عام 1869 حول تفسير سقوط الأمبراطورية الرومانية، والذي لم يركز فيه على تفكك العائلة الرومانية، وإنما على الأساس الاقتصادي للمجتمع [99]، ويمكن أن يضاف إلى هذا إسهامات «فيبر» في دراسة قضايا الطبقات الإجتماعية والتي تتركز في محاولة تقديم تعريفات إجرائية أكثر تفصيلا، ولعل توضيح هذه النقطة في فقرة سابقة يدلل على هذا.

ومما يؤخذ على «فيبر» مغالاته في التشديد على الجوانب الذاتية في الحياة الإجتماعية، أي مرامي الأفراد ودوافعهم، الأمر الذي اقترب به من حافة التفسيرات السيكلوجية للظاهرات الاجتماعية، فقد أكد على قيم الأفراد ومصالحهم ومشاعرهم، وحتى في تمييزه بين أنماط السلطة ركز على دور الزعيم الملهم. وقد جعله هذا يفرط في مسائل النسبية الثقافية والقيمية، و بالتالي وضع تحديدات جمة أمام إمكانية التوصل إلى قوانين علمية موضوعية يسير المجتمع الإنساني في ضوئها. فقد أشار في مقاله الموسوم «بالموضوعية في العلوم الاجتماعية» إلى أنه ليس هناك تحليل علمي مطلق للثقافة، وإذا شئنا الدقة ليس هناك ظاهرات اجتماعية مستقلة عن وجهات نظر ذات جانب واحد [100]، ومع أهمية هذه النقطة فإن المبالغة فيها أفضت إلى آراء فردية ودراسات فردية أثرت في خطوط سير علم الاجتماع بعد ذلك حيث تحولت الدراسات إلى حملات قيمية نسبية خنقت البحث العلمي الموضوعي في علم الاجتماع.

وتتجمع خيوط فكر«فيبر»-في نسيجها الجوهري-حول قيم الفردية والذاتية ليكون بذلك مبررا ومساندا للعمل الفردي، وللمشروع الرأسمالي، الأمر الذي يدلل على وقوفه فكرا وموقفا وسلوكا بجانب المصالح الرأسمالية متغافلا عن الطبقات الاجتماعية العريضة من عمال وفلاحين و موظفين.. الخ. ولكن وبعد هذه الإطلالة السريعة سيظل دور «فيبر» واضحا-فقط-

بقدر تأثيره في من تلوه خاصة من منظري الغرب الرأسمالي، فقد ساعدهم في تحديد بعض الأسس المنهجية من خلال نموذجه المثالي، ومن خلال مفهوماته، ومن خلال دراسته حول البروتستانتية وروح الرأسمالية التي لا يزال البعض يراها سلاحا في وجه فكر آخر يرونه خطرا على المجتمع الرأسمالي.

استخلاصات أساسية

يهمنا التركيز في-أضيق الحدود المكانية على عدد من الاستخلاصات الأساسية التي أعتقد أهميتها في إلقاء بعض الضوء على أعمال رواد نظرية علم الاجتماع:-

أولا: يمكن أن يفيد العرض السابق في التوصل إلى أن أعمال رواد النظرية-بدءا من ابن خلدون وحتى ماكس فيبر-تكشف عن حدوث نقلة من تأثر الفكر النظري السوسيولوجي بالأيديولوجيات والأفكار السائدة، صوغ نظريات ذات مضمونات أيديولوجية تبرر مصالح بعينها وتدافع عنها، وتستدعي من بعض معطيات الواقع وشواهده أدلة على توجهاتها. فإن كان ابن خلدون قد تأثر بمجمل الظروف التي أحاطت به-الخاصة منها والعامة-فأن «دوركايم» و«فيبر» ومن قبلهما «كونت» أرادوا جميعا التنظير لصعود الرأسمالية الأوربية، والمحافظة على منجزاتها، وتبني توجه ليبرالي، غالي في الفردية، التي هي جوهر المشروع الرأسمالي الأمر الذي جعل بعضهم مثل «ماكس فيبر» يغالي في الأبعاد الذاتية والمسائل المرتبطة بالمشاعر وما إليها فجعل علم الاجتماع نسقا فكريا أقرب إلى علم النفس منه إلى علم الاجتماع.

ثانيا: إذا كان الرواد قد اجتهدوا في تنمية علم الاجتماع كنسق علمي، بهرته التكنيكات التي استخدمت في العلم الطبيعي فقد كان هذا على حساب الدور المجتمعي للعلم، الذي يبدأ من الواقع لا ليعيش معه وعليه وإنما ليتجاوزه، كما كان على حساب إمكانات إبراز الطابع النوعي للظاهرة الإنسانية المجتمعية التي تتغاير كما وكيفا عن الظاهرة الطبيعية، ويستثنى من هذا ابن خلدون إلى حد محدود، وماركس بدرجة أكثر وضوحا.

ثالثا: يبدو أن قضايا «النسبية» والمبالغة فيها وصلت بمعظم الرواد إلى عكس ما قصدوا، فبالغوا في الخصوصيات التي جعلت باحثي العلوم الأخرى ينكرون على علم الاجتماع قدرته على الوصول إلى تعميمات مبرهنة وقوانين عامة للتطور الإجتماعي. وبالتالي تحول العلم لديهم إلى نوع من الثقافة العلمية، التي يمكن أن يخوض فيها المتخصص وغير المتخصص.

رابعا: أفضى الاهتمام بالمسائل الأكاديمية ولو شكلا ومظهرا والتركيز على تفريعات المفهومات، إلى جعل العلم يمارس فقط على موائد الخاصة،

وحال بينه و بين دوره المجتمعي، وكان عدم الاهتمام بهذا الدور-في حدود الفترة السابقة التي عاشها الرواد-من بين العوامل التي أثرت في مكانة العلم وقدرته على الإسهام في التغيير الاجتماعي المخطط، وعزله عن الجماهير العريضة، ومصالحها.

خامسا: يلاحظ أن معظم الرواد تحددوا بمسرح ملاحظاتهم ومجتمعاتهم فكل من ابن خلدون وأوجيست كونت، ودوركايم وفيبر ارتبط بمجتمعه، شمال إفريقيا، وفرنسا وألمانيا، وأتت ملاحظاته بتعايشه مع هذا الواقع متحددة به. كما أن هؤلاء جميعا كانوا منظرين للطبقات الحاكمة والمسيطرة، فتحول العلم لديهم إلى علم ذي بعد واحد، قضى على واحدة من خصائص ظاهراته التي نادى بها دوركايم، وهي «العمومية» التي تعني تغلغل الظاهرة عبر معظم-إن لم يكن كل-نسيج البناء الاجتماعي، بطبقاته وجماعاته وقطاعاته، وهذه نقاط يجب النظر إليها بعين الاعتبار عند محاولة الإفادة من فكرهم وتدريب الطلاب والباحثين العرب عليه.

سادسا: لقد أفضى كل ما سبق إلى ولادة العلم ولادة محافظة، وباستثناء ماركس الذي كان يسعى إلى إحداث تغيير جذري، فقد أخذوا جميعا موقفا تبريريا من بناءاتهم الاجتماعية، ووجهوا اللوم للناس أفرادا وجماعات.

4 في الاتجاهات المحافظة في علم الاجتماع المعاصر

مقدمة

توجد عدة اتجاهات نظرية في علم الإجتماع المعاصر، يمكن جمعها تحت فئة الاتجاهات المحافظة. لكنه يلاحظ على بعض منها أنها مسميات جديدة لمضامين قديمة كالمالثوسية الجديدة التي تحاول أن تعيد أفكار توماس روبرت مالتوس R.Malthus إلى مسرح الفكر الاجتماعي، والتنظير السوسيولوجي، مع زخرفتها ببعض المصطلحات الجديدة، والزج بها أيضا عند تناول مشكلات الدول النامية، خاصة النظر إلى المسألة السكانية بوصفها أساس كل داء ومشجبا تعلق عليه إخفاقات التشويهات الرأسمالية لبناءات دول العالم الثالث. ومع أن فهمها لمسائل السكان يبدو فهما اختزاليا وتجريديا، فإن الذي يخرجها عن نطاق علم الإجتماع، موضوعا ووظائف هو منحاها البيولوجي في ا لتفسير.

وهناك محاولات «تنظيرية» أخرى منها نظرية المجتمع التنظيمي [1](Organizational Society) ونظرية المجتمع الصناعي الموحد[2] التي يعد من

اكبر دعاتها ريمون آرون R.Aron، لكننا لن نهتم بمثل هذه المحاولات، لأنها لا تحمل فكرا جديدا، ولم تجد استجابات واضحة، ولأنه لا ينطبق عليها شروط وخصائص الإتجاه النظري. ولهذا سيكون التركيز على أكثرها تأثيرا (سلبا أو إيجابا) في الفكر السوسيولوجي المعاصر، وفي ضوء المعايير التصنيفية التي حددت إطار تحرك الكتاب الراهن نجد أن أكثر الإتجاهات تعبيرا عن الموقف المحافظ في علم الإجتماع هي: البنائية الوظيفية، والنزعة الإمبريقية، والوضعية الجديدة.

الإتجاهات البنائية الوظيفية

تشغل الإتجاهات البنائية الوظيفية حيزا كبيرا من الفكر السوسيولوجي الحديث والمعاصر. وتتجاوز جذورها، وكذلك الجهود التي أسهمت فيها بطريق مباشر أو غير مباشر، أكثر من اسم من مشاهير علم الاجتماع الغربي، وأكثر من بقعة جغرافية في أوروبا وأمريكا، حتى إنه يمكن القول تقريبا بأنها تكاد تكون الإطار التنظيري الأساسي للنظام الاجتماعي الرأسمالي المعاصر. لقد كتب حولها شرحا وتوضيحا وتنقيحا، ونقدا وردا لسهام النقد عشرات الكتب والمقالات، ومع كل ما قدم لها من نقد من كل صوب، وحتى من بعض الأنصار ومن الخصوم، فهناك من يتمسك بها، لا داخل المجتمعات الأنجلو أمريكية فقط، وإنما أيضا من داخل الدول النامية، ومجتمعاتنا العربية. وهناك من الباحثين العرب من يتعاطف معها، بوعي أو بدونه، ويقاتلون في الحفاظ على توازنها مقدار مسعاها هي في الحفاظ على توازن المجتمع الرأسمالي واستمراره، ولو بإغلاق الأبصار والآذان عما إذا كان هذا التوازن واقعا أو خيالا، مفقودا أو موجودا، ولعل مثل هذا الوضع المشكل من بعض وجهات النظر يفرض على أي عمل حول اتجاهات نظرية علم الاجتماع ضرورة الوقوف عليها، ومحاولة فهمها وتحليلها.

التعريف بالاتجاهات البنائية الوظيفية ونشأتها:

لا يشكل الفكر السوسيولوجي الوظيفي خطا مطردا ناميا، نحو بناء عمل نظري يمكن وسمه بالعملية والإنسانية، لأنه-كما سوف نوضح بعد قليل-يحوي اتجاهات فرعية، ثم تفريع التفريعات التي تتلاقى حينا وتتناءى أحيانا. وقبل أن نسير مع بعض المسائل التفصيلية يمكن القول بأن الاتجاهات الوظيفية في جملتها تعبر عن نموذج دراسي تم اشتقاقه عند استخدام المماثلة بين المجتمعات الإنسانية والكائنات البشرية، وهو يركز على دوافع الفاعل-الإنسان-في الموقف. وهو يعد نموذجا ذاتيا إذ يفهم السلوك في نطاق معناه الذاتي عند الفاعل. فالأفراد من وجهة نظر البنائيين الوظيفيين يمارسون أنواعا شتى من الأفعال، وأثناء أدائهم يتبادلون العلاقات فيما بينهم. وإذا رأى أنه من الضروري المحافظة على هذه العلاقات الإجتماعية فلا بد لهم من وجود أنواع أخرى من النشاطات (3) الجزئية التي تكون هادفة إلى الحفاظ على الكل، أي بناء المجتمع الذي توجد فيه ومن خلاله.

وهذا هو المعنى التقريبي المتفق عليه للوظيفية، حيث هي الدور الذي يؤديه الجزء في الحياة الاجتماعية، وفي الكل الاجتماعي الذي هو البناء والذي يتألف من أجزاء أو انساق اجتماعية تتوافق فيما بينها.

وبإيجاز شديد ترجع تسمية هذه الاتجاهات إلى استخدامها لمفهومي البناء Structure والوظيفة Function في فهم المجتمع وتحليله، من خلال مقارنته وتشبيهه بالكائن العضوي أو الجسم الحي. وقبل الإشارة إلى بعض الجذور التاريخية لها يجدر بنا الوقوف على هذين المفهومين الأساسيين اللذين يعدان العمود الفقري للاتجاه.

أ-يقصد بالبناء الاجتماعي مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، فثمة مجموعة أجزاء مرتبة متسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي، وتتحد بالأشخاص والزمر والجماعات وما ينتج عنها من علاقات، وفقا لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكل، وهو البناء الإجتماعي (5). هذا هو تقريبا كل ما يمكن استنتاجه حول هذا المفهوم الذي يجوز أن نسجل بشأنه الملاحظتين التاليتين: أشار ردفيلد R.Redfield إلى الأولى حين ذكر لنا أن من استخدموا مفهوم البناء لم يستخدموا معنى واحدا، و يبدو انهم يستخدمون عدة أفكار أو تصورات مختلفة بشأنه. وأما الملاحظة الثانية فتتمثل في أنه ومنذ محاضرة راد كليف براون R.Brown، أحد رواد هذه الاتجاهات، التي ألقاها عام 1940، وعنوانها «في البناء الاجتماعي» منذ ذلك الحين لم يطرأ على المفهوم أي تغيير أو أية تطويرات جوهرية اللهم بعض الاشتقاقات، كالبناء التحليلي والبناء الواقعي وما إلى ذلك من تفريعات. ويدلل على هذا إن تعريف «تالكوت بارسونز» للبناء يذهب إلى أنه مجموعة من العلاقات الثابتة نسبيا بين الأفراد (6).

ب-و يقصد بالوظيفة الإجتماعية Social Function ذلك الدور الذي يسهم به الجزء في الكل. هذا هو القدر المتفق عليه تقريبا بين أنصار الإتجاه، وفي غير ذلك يوجد قدر من عدم الوضوح، فباريتو F.Pareto أحد رواد هذا الاتجاه يستخدم الوظيفة بمعنى المنفعة ويستخدم المنفعة هنا مرتين: مرة على أنها إضافة أو إسهام تقوم به ظاهرة بعينها لتأكيد هدف بعينه وإنجازه، ومرة بوصفها إشباعا حقيقيا أو مفترضا بقصد توكيد الحالة الراهنة

للنسق الإجتماعي والمحافظة عليه [7].

ج-وأما التفريعات الأخرى التي قدر للباحثين في هذه الاتجاهات أن يوافونا بها، فهي كثيرة، لكن أهمها: الشروط ألبنائية المسبقة Structural Prerequisties الشروط الوظيفية المسبقة Functional Prerequisites الشروط البنائية S.Requisites والشروط الوظيفية F.requisites والوظيفة الواضحة manifest والكامنة Latent، والمعوقة Dysfunction والميسرة Eufunction. ويقصد بالشروط البنائية، حالات بنائية، سابقة في وجودها لوجود أية وحدة اجتماعية. آما الضرورات الوظيفية فيعنون بها جملة الوظائف التي يتوقف على وجودها المسبق ظهور أية وحدة اجتماعية أخرى تؤدي وظيفة. أما المتطلبات البنائية في ظروف مساعدة في الحفاظ على الوحدات الاجتماعية، وهي تتشابه مع المتطلبات الوظيفية التي تتمثل في وجود أفعال أساسية، ووظائف مسبقة لأداء وحدات أخرى لوظائفها ومهامها. وأما الوظيفة الواضحة فهي تلك التي يقصدها. المشاركون في النسق من وراء تصرفاتهم وأفعالهم، أما الكامنة فهي التي تأتي بنتائج غير مقصودة أو معروفة من قبل المشاركين، والوظيفة المعوقة، أو الميسرة، هي تلك الوظائف التي تحقق نتائج سلبية أو إيجابية في المجتمع [8].

وأما عن بعض الأبعاد التاريخية لنشأة هذه الاتجاهات، و بقصد إلقاء مزيد من الضوء على تعريفها فيمكن صوغ المسلمة الأساسية الآتية:

«كان العلم الطبيعي خاصة علم الحياة أنموذجا ظل البنائيون الوظيفيون يحاكونه وينسجون على منواله بدرجات متفاوتة، وظلت هذه المحاكاة ملازمة لهم، ولإتجاهاتهم، نشأة، وتطورا، وواقعا معاصرا، الأمر الذي وسم جهودهم بالتجديد حينا، وبالتقليد حينا آخر، ولم يعد ما قدموه الترتيب العام لأفكار عامة وردت في قضايا كتابات الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع».

هذه هي المسلمة الأساسية التي يمكن اعتبارها خطا أساسيا أو محورا دارت من حوله الدعاوي والافتراضات النظرية التي أتى بها الرواد المؤسسون للاتجاه البنائي الوظيفي، وهو أمر تفصح عنه بجلاء الخطوات المختلفة التي سار فيها. فعلم الحياة منذ منتصف القرن الماضي، أشار بوضوح إلى أن بناء أي كائن عضوي عبارة عن ترتيب أو تنظيم ثابت نسبيا من العلاقات القائمة بين الخلايا المختلفة لهذا الكائن. وأشار أيضا إلى مصاحبات أو

نتائج الأعضاء المختلفة للكائن العضوي في حياة هذا الكائن واعتبار هذه المصاحبات أو تلك النتائج بمثابة وظيفة لكل عضو من الأعضاء [9].

ثم جاء وليم روبرتسون سميث W.R.Smith ليتلقف هذه الفكرة، ولتبدأ أول إشارات بزوغ الاتجاه البنائي الوظيفي، و يتضح هذا من كتاب «سميث» حول الزواج والقرابة Kinship and marriage سنة 1885 وأيضا في محاضراته حول الدين في المجتمع [10] وإذا كانت الفكرة السابقة لم تكن واضحة تماما في آراء «سميث» فقد زادها وضوحا هربرت سبنسر 1903- 1820 (H.Spencer)، عالم الاجتماع البريطاني الذي آتى تصوره لعلم الاجتماع حافلا بالاصطلاحات الوظيفية، ولم يكتف «سبنسر» باستخدام المماثلة البيولوجية Biological Analogy بالمعنى الحرفي للكلمة وإنما استخدم أسس ومفهومات علم الحياة وطبقها على المجتمع الإنساني تطبيقا شبه كامل. ولقد تطورت فكرة المماثلة البيولوجية إلى آخر مدى على يد المدرسة العضوية الاجتماعية التي من بين أعضائها البرت شاف A.Schaffe الذي أثرت أفكاره في اثنين على الأقل من رواد علم الإجتماع الأمريكي هما: البيون سمول A.Small الذي ادخل أفكار «شاف» إلى علم الاجتماع الأمريكي في أول كتاب أمريكي في هذا العلم سنة 1894،أقصد كتاب «سمول» مقدمة لدراسة المجتمع Introduction to the Study of Society. وأما الرائد الثاني الذي تأثر «بشاف» فهو تشارلس كولي C.Cooley الذي كان حريصا على القول بأنه انفق معظم وقته وجهده في تفسير وتحليل عمل «شاف» وإذا كان كولي لم يستخدم التصور البنائي الوظيفي استخداما مباشرا، فإنه يمكن القول بأن كتابه، العملية الاجتماعية S.Process سنة 1918 يحوي تفسيرا عضويا للمجتمع [11].

وهناك خيط آخر استمده وليم جرهام سمنر W.G.Summner من «سبنسر» وطبقه على دراسة الثقافة، ليأتي عمله وكأنه نزعة سبنسرية في ثوب أمريكي ويتبين جوهر فكر«سبنسر» من خلال نظريته في الطرائق الشعبية Folkways التي اعتبرها أنماطا اجتماعية تنشأ من خلال المحاولة والخطأ، وتقوم بوظيفة أساسية في الصراع من اجل البقاء. ولقد طور كيلر Keler أفكار «سمنر» بعد متابعته لكتابات «مالينوفسكي»، ثم اقترح نظرية وظيفية في الثقافة، باعتبار أن الوظيفة الأساسية للثقافة تتمثل في الوفاء بالحاجات

الأساسية لحامليها، وتنشأ أيضا كما أشار «سمنسر» نتيجة لعملية المحاولة والخطأ [12].

على أن أول صياغة متسقة حول منطق الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع، هي تلك التي قدمها إيميل دوركايم [13] من خلال كتابيه «قواعد المنهج» و«تقسيم العمل الاجتماعي» حيث يحوي الكتاب الأول تمييزا بين كل من التفسير العلمي أو السببي وبين التفسير الوظيفي لظاهرات المجتمع، مع ملاحظة انه أكد الحاجة العلمية إلى كليهما. وأما الكتاب الثاني فقد خصص جزأه الأول لدراسة وظيفة «تقسيم العمل» وخصص الثاني لتوضيح أسباب وشروط «تقسيم العمل» فوظيفة تقسيم العمل تتمثل في انه أتساس للتضامن العضوي للمجتمعات المتقدمة المعقدة، الشديدة التباين. وأما أسبابه وشروطه فتتخلص في زيادة الكثافة الاجتماعية، التي تزيد بدورها من التباين الفردي الناجم عن عدم تكامل الشعور الجمعي المشترك [14].

ومع الحرب العالمية الأولى أصبحت الوظيفية معروفة على المسرح الأمريكي، سواء كان هذا مجازيا أو حرفيا، وبالرغم من جهد «البيون سمول» المشار إليه فيما سبق فإن ليوبولد فون فيزه L.V.Wiese عد مصدر للوظيفية، حين ظهرت أعماله بالألمانية في مقالات نشرت 1918 , 1924 وقدمها هوارد بيكر H.Becker إلى قراء الإنجليزية سنة 1932 [15]. ولقد تأثرت الوظيفية خلال عشرينات وثلاثينات القرن الراهن بجهود اثنين من الأنثروبولوجيين البريطانيين هما: «راد كليف براون» و«برونسلاف مالينوفسكي» فبراون تعلم في «كمبردج» واقتفى آثار «دوركايم» ومدرسته، واستخدم المماثلة البيولوجية، لكي يوضح وظيفة كل عنصر من عناصر البناء في المحافظة على البناء الكلي، وتطوره. وفي نفس الوقت اغفل أو تجاهل المصاحبات الوظيفية F.Consequences لبعض العناصر الخاصة المحددة، المفضية إلى تباين بعض مكونات بناءات معينة، أو بعبارة أخرى المكونات الفردية لها. وجدير بالذكر أن هذا التمييز الأخير هو الذي جعل «مالينوفسكي» يميز نموذجه الوظيفي عن الآخرين، و يشير إلى أن النزعة الدوركايمية في فكر «براون» هي التي جعلت الأخير يتجاهل تماما الفرد، ويتخلص من العنصر البيولوجي أو يبعده عن التحليل الوظيفي للجوانب الثقافية والاقتصادية

والتعليمية والعلمية والتشريعية.. الخ، وذلك لتوضيح ارتباطها بالحاجات البيولوجية للأفراد، وان كان هذا هو الخلاف بين هذين الأنثروبولوجيين، فإن عمليهما في البحث الأنثروبولوجي قدم توضيحات وإضافات أثرت الوظيفية، وجعلت بالمقدور النظر للثقافة كأنساق وظيفية مترابطة ومتساندة [16].

ولقد كان للفكر الإيطالي دور في هذا الاتجاه، من خلال أفكار باريتو 1923- 1848 (F.Pareto) الذي قدم نموذجا استقاه من الميكانيكا، وصور المجتمع من خلاله نسقا متوازنا يتألف من أجزاء أو مكونات بينها اعتماد متبادل.

ولقد أدى به هذا إلى السؤال عما يعترى ظاهرة معينة نتيجة اضطراب أي عنصر فيها، والإشارة إلى أن تغير هذا العنصر وارتباطه بغيره و واعتماده عليه، هو الذي يعمل على تحقيق التوازن في النسق. وإذا كان «باريتو» قد اهتم بالوظيفة، فإنه مع ذلك لم يستخدم اصطلاح الوظيفة، مفضلا عليه مفهوم المنفعة utility كما سبقت الإشارة.

يتضح مما سبق عرضه، صحة المسلمة السابقة، وتعلق الرواد الوظيفيين بعلم الحياة، ومن حاول منهم البعد عن هذا العلم انتقده الآخرون وخلعوا عليه بعض الصفات كما فعل «مالينوفسكي» في نقده «لراد كليف براون» الذي أشرنا إلى جانب منه فيما سبق. على أن العرض السابق يوضح أيضا أنه قبل جهود «براون» و «مالينوفسكي» كان تركيز الرواد على البناء الإجتماعي أقوى وأوضح من التركيز على الوظيفة، وصور البناء متغيرا مستقلا والوظيفة متغيرا تابعا. وأما بعد محاولات هذين الباحثين، وبحثهما لما في النسق الإجتماعي الثقافي من ترابطات، فقد أصبحت الوظيفة أداة رئيسية في البحث والتفسير، وصورت كما لو كانت متغيرا مستقلا [17].

وإذا بدأنا من الحرب العالمية الثانية فصاعدا فسوف نجد أن البنائية الوظيفية كانت قد تلقت سهام نقد متتالية، ومن ثم كان عليها أن تطور نفسها وتحدد معالمها من جديد، وقدر لها بعض ذلك على يد بعض أنصارها من أمثال بارسونز T.Parsons وروبرت ميرتون، وماريون ليفى وغيرهم. وتشهد كتابات «بارسونز» إن نموذجه يشبه النموذج المستخدم في الفسيولوجيا باستثناء ما قدمه حول الإطار المرجعي للفاعل Actor والموقف Situation.

وأما «روبرت ميرتون» فقد ادخل عددا من المفهومات الأساسية إلى الاتجاه البنائي الوظيفي، كمفهوم البدائل الوظيفية Functional Alternatives والوظائف الكامنة Latent والواضحة Manifest، وإذا كان «بارسونز» قد اعتبر مفهوم «التوازن» مفهوما محوريا، فإن ماريون ليفي «أعاد صوغ مفهوم الوظيفة المعوقة dysfunction والوظيفة الميسرة» وذلك كإسهام منه لإكساب معنى مفهوم الوظيفة ومشتقاته قدرا من الحياد [18].

والخلاصة أن الاتجاه البنائي الوظيفي، منذ التلميح إليه على يد روبرتسون ووضع حجر أساسه على يد «دوركايم» وترميمه وتحسينه على يد «بارسونز» «وميرتون» وآخرين ظل مرتبطا بالعلم الطبيعي خاصة علوم الحياة والكيمياء والميكانيكا. كما أن مفهوماته كانت تلقح بعضها وتخصبها، فبدأت محددة بالبناء والوظيفة، لتكثر وتتعدد مشتقات كل منهما. ولقد انصب التركيز على الجوانب الثابتة من النسق، اكثر من الأبعاد الدينامية المتغيرة، وكانت الأبعاد الثقافية للنسق اكثر استخداما في التفسير من غيرها من مكونات النسق الأخرى.

هذه هي أهم ملامح تطور الاتجاهات البدائية الوظيفية، والتي يستنتج منها أنها اتجاهات كلية، تنظر للبناء الإجتماعي ككل مترابط ومتفاعل تتبادل مكوناته الاعتماد والتأثير والتأثر. وهي تحاكي العلم الطبيعي مستفيدة من مفهوماته كالمورفولوجيا-البناء-والفسيولوجيا-الوظائف. وهذه المفهومات، كما سبقت الإشارة هي التي وسم بها رواد هذا الاتجاه منطوقه. وفي النهاية تدور معظم محاور هذه الإتجاهات كما يشير واحد من أنصارها، وهو «ماريون ليفي» حول أسئلة ثلاث رئيسية هي: [19]

الأول: ما هي الأنماط التي يمكن الكشف عنها وإقرار وجودها عند دراسة ظاهرة معينة؟

ا لثاني: ما هي الظروف والمصاحبات التي يمكن أن تنتج عن التفاعل بين هذه الأنماط ؟

الثالث: ما هي الوظائف-النتائج-التي تدلل على وجود هذه الأنماط وتبرهن على تفاعلها، على اعتبار أن وظيفة العضو الإجتماعي دليل على وجوده، كما أن هذا العضو أو الجزء باق ما بقيت وظيفته؟

وتوضح لنا هذه الاتجاهات أن أولها يعني بالبناء ويركز عليه وعلى

مكوناته. في حين يهتم الثاني بالوظائف الإجتماعية. وأما الثالث والأخير فيركز على العلاقات المتبادلة بين البناء والوظيفة.

أهم التباينات داخل الاتجاهات البنائية الوظيفية:

يذهب بعض أنصار الاتجاه البنائي الوظيفي إلى أنه يحوى بداخله اتجاهات فرعية إذا كانت تتفق في النظرة العامة للإنسان والمجتمع على نحو ما سوف نبين فيما بعد، فهي تتباين في نقاط التركيز ومحاور البدء في التحليل، وفي هذا ميز كانسان F.M.Cancian بين ثلاثة اتجاهات فرعية هي:[20]

الأول: ويوصف بالنموذج العام أو غير المحدد الذي يهتم بالتحليلات السوسيولوجية العامة للنسق الاجتماعي. وهو اتجاه يقوم في جوهره على دعوى نظرية مؤداها: أن السمات الإجتماعية Social Traits القائمة في أي نسق اجتماعي في أي وقت من الأوقات بمثابة وحدات مترابطة معا، بطريقة متسقة، ولها علاقات منظمة ومرئية، يمكن الكشف عنها من خلال الوقائع الاجتماعية والنظم الاجتماعية. ولعل هذا الاتجاه هو الذي حدا بكنجزلي دافيز K.Davis أحد أنصار البنائية الوظيفية إلى القول بأن مثل هذا التوجه البنائي الوظيفي، لا يعدو أن يكون بدعة لأنه لا يقدم شيئا متميزا عن مهمة التحليل السوسيولوجي في علم الاجتماع بصفة عامة.

الثاني: وهو نموذج يبدو أنه اكثر شيوعا بين أنصار الاتجاهات الوظيفية و يوسم بالاتجاه التقليدي. وهو يقوم على قضية نظرية أساسية مفادها: أن معظم الأنماط الاجتماعية وجدت لتحافظ على تكامل النسق وتوازنه، بمعنى أن كل جزء في البناء ما وجد إلا ليؤدي وظيفة تحافظ على بقاء هذا البناء واستمراره وتوازنه. وهذه القضية في جوهرها تعني بأمرين أساسيين: (أ) أن النمط الإجتماعي يمكن تفسيره عن طريق نتائجه أو مصاحباته أو آثاره داخل البناء. (ب) وأن هذه النتائج أو المصاحبات ضرورية لازمة لتحقيق النسق لوظائفه الاجتماعية الأساسية.

الثالث: ويشير الاتجاه الفرعي الثالث إلى ما يسمى بالوظيفية الشكلية أو الصورية Formal Functionalism لأنه لا ينطلق بالضرورة من رؤية نظرية أو من توجه نظري معين، ويكاد يشبه الاتجاه الإمبريقي الذي يعني بإجراءات جمع المعطيات الواقعية وتصنيفها وتبويبها. ويفصح استخدام هذا الاتجاه

عن نفسه من خلال الدراسات التي قام بها كليد كلوكهون K.Kluckhon، خاصة في دراساته حول السحر لدى قبائل النافاجو.

وثمة محاولة تصنيفية أخرى للإتجاهات البنائية الوظيفية قام بها الباحثان الإنجليزيان دافيد ريدل، D.Redel ومرجريت كولسون 21(M.Colson) حيث ميزا بين ثلاثة اتجاهات فرعية هي على التوالي:

البنائية الوظيفية: وهي تمثل اتجاها يذهب إلى أن غاية المجتمع هي الحفاظ على النظام الاجتماعي، وتأكيد ثباته النسبي واستمراريته و بالمثل يكون هدف كل مكون من مكونات البناء، وكذلك الطريقة التي ترتب وتنظم بها هذه المكونات، هو تحقيق النظام والتوازن الاجتماعيين. ولعل من أبرز من تولوا تفسير هذا الاتجاه وتوظيفه رادكليف براون.

وأما الاتجاه الثاني فيوسم غالبا بالوظيفية البيولوجية Biological Functionalism وهو يحاول تخصيص غرض وجود المجتمع وغايته من خلال إشباع حاجات بيولوجية بعينها للكائنات البشرية. وقد تشيع لهذا التوجه برونسلاو مالينوفسكي.

وأخيرا يأتي الاتجاه الملقب بالوظيفية المعيارية Normative Functionalism، وينهض على فكرة مفادها أن الحفاظ على التوازن الإجتماعي يمكن إنجازه وتحقيقه عن طريق وجود قيم ومعايير عامة ومشتركة بين الغالبية العظمى من المشاركين داخل المجتمع. و يكاد يكون تالكوت بارسونز T.Parsons من أبرز المتشيعين له.

وهناك نقاط اختلاف أخريات تكشف عنها المحاولات التحليلية للاتجاهات السابقة لا تقف عند حد التباعد بين اتجاه فرعي وآخر، بل توجد في الاتجاه الفرعي الواحد، بين باحث وآخر، ولعل التحليل التاريخي لبعض مسارات أفكار هذه الاتجاهات يكشف عن هذا المعنى المذكور: (22)

1- اهتم جورج هومانز G.Homans في عام 1935 بفحص أعمال كل من راد كليف براون، ومالينوفسكي من رواد الفكر الوظيفي، واستنتج من تحليله أن «براون» كان أقرب إلى دوركايم من «مالينوفسكي»حيث اعتبر الأول الكل الاجتماعي هو المستوى الأساسي الذي على الباحث أن يبدأ به تحليله للظاهرات الاجتماعية، في حين أن «مالينوفسكي» كان اكثر اهتماما بالجزء الاجتماعي، و بالعضو الفرد، باعتباره المرتكز الأساسي للدراسة والتحليل.

2- اكتسب التمييز السابق بين المستويات التحليلية مقدارا آخر من الدعم على يد «كليد كلوكهون» وذلك عام 1944 عندما أوضح أن ثمة لغتين في الوظيفية، لغة التكيف adjustment التي تعني التركيز على الكيفيات التي تتواءم بها البناءات الاجتماعية مع بيئاتها الكلية. واللغة الثانية هي لغة التوافق والانتظام التي تعني تناغم البناءات وتوازنها في «جشطالت» اجتماعي واحد.

3- أشار ميلفورد سبيرو M.Spiro في عام 1953 إلى أن ثمة ما لا يقل عن اثنى عشر اشتقاقا وتباينا داخل الوظيفية منها ثنائيات: الجزء-الكل، الشكل-المضمون.

4- في واحدة من مقالات هاري بريد ماير H.Bredemeier وسمها «بمنهجية الاتجاه الوظيفي» نشرت عام 1955 أوضح أن مرتكز الاتجاه البنائي الوظيفي هو دراسة الظاهرة الإجتماعية من خلال علاقتها ببعض الأنساق الاجتماعية. وأنصار هذا الاتجاه في توجههم نحو تحقيق هذه الدراسة يسلكون أحد مسلكين: يحاول الأول توضيح الدور الذي يلعبه نمط سلوكي معين في الحفاظ على النسق الأكبر الذي يحتوي هذا النمط. ويتمثل الثاني في التركيز على قدرات وإمكانات نمط سلوكي معين على الاستمرار، وذلك بدراسة ظاهرة معينة من خلال أسبابها في العقل.

5- يذهب «ألفن جولدنار» إلى القول بأنه برغم تركيز «بارسونز» و «ميرتون» على مفهومات النسق بوصفها مفهومات محورية في بناء التنظير الوظيفي، فإن كلا منهما يغاير الآخر في نقطة الانطلاق، ففي الوقت الذي يركز فيه «ميرتون»على بعض وحدات السلوك، بقصد معرفة استمراريتها وتغيرها ومصاحباتها على البناء الاجتماعي، فإن «بارسونز» يركز مباشرة على السياق البنائي بوصفه نسقا. وافتراض بارسونز هنا يفيد أنك عندما تهم بدراسة أي نمط محدد أو أي جزء اجتماعي، فهذا يقتضيك أولا أن تطل على الكل بوصفه نقطة البدء في بحث أي نمط خاص وتحليله. وإذا كانت النقاط السابقة قد أوضحت ما هنالك من تباينات فما الذي يميز البنائية الوظيفية كاتجاه نظري في علم الاجتماع، وما هي النقاط التي تلتقي عندها هذه الاتجاهات الفرعية؟ أتصور أن الرد على هذا السؤال غير ممكن بدون الوقوف على القضايا الأساسية لهذا الاتجاه.

قضايا البنائية الوظيفية وتصوراتها:

ا-تصور المجتمع: تتصور البنائية الوظيفية في معظم اتجاهاتها الفرعية المجتمع على أنه نسق من الأفعال المحددة المنظمة، ويتألف هذا النسق من مجموعة من المتغيرات المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا. وترى أن للمجتمع طبيعة ترنسند نتالية أي سامية ومتعالية تتجاوز وتعلو على كل مكوناته بما فيها إرادة الإنسان، وتتحدد شروط هذا التجاوز والتعالي من خلال قواعد الضبط والتنظيم الاجتماعيين، التي تلزم الأشخاص بالانصياع لها والالتزام بها لأن أي انحراف عنها يهدد أساسيات بناء المجتمع، الذي تعد المحافظة عليه وصيانته وتدعيم استمراريته غاية في ذاتها. [23] بل يضاف إلى هذا ما حاول «بارسونز» أن يؤكده في المؤتمر الدولي الرابع لعلم الاجتماع حين ذهب إلى أن ثمة نظاما واحدا للمجتمعات المعاصرة، فهي تميل جميعها نحو الوحدة والتكامل على أساس تكامل القيمة، وهذه فكرة روج لها كثيرون من أمثال «ريمون آرون» كما سبقت الإشارة في مقدمة الفصل الراهن وهدفها في النهاية تحقيق دمج للمجتمعات الصناعية المتغايرة أيديولوجيا مع المجتمع الرأسمالي، وذلك لضمان تبعية المجتمعات النامية، وهز أيديولوجية المجتمعات الأخرى.

وأما عن قضايا التغير الاجتماعي في البنائية الوظيفية فهي تحتل موضعا مشكلا في البناء المعرفي للنظرية، ففي الوقت الذي تركز فيه النظرية على مسائل «الاشتراك» و«التوازن»، وتغفل قضايا الصراع والتغير، نجد بعض تلاميذها ينكرون ذلك. وفي هذا الاتجاه يذهب «اتزيوني وزوجته» إلى أن النموذج الذي قدمه «بارسونز» لدراسة التغير يعد اختبارا لمقدرة النظرية على استيعاب هذا الموضوع. فهو يقوم على فكرة التباين Differentiation، فأي وحدة اجتماعية S.Unit لها بناء بسيط تنجز من خلاله الوظائف الملقاة عليها والمطلوبة منها، غير أن التباين المعتمد على التخصص وتقسيم العمل والأدوار، و بروز ضرورات جديدة، يجلب وحدات تقابل هذه الوظائف التي لم تكن قائمة من قبل، فيحدث التباين الذي يسعى إلى التكامل الوظيفي. وهذا يعنى إعادة تشكيل مكونات البناء من جديد، وإعادة توازنها من جديد [24] على أن «ألفن جولد نار» يذهب إلى عكس ما حاول أن يستنتجه «اتزيوني» مستندا إلى إشارة «بارسونز» الذاهبة إلى أن نظرية

عامة لعمليات تغير النسق الاجتماعي ليست ممكنة في ظل حالة المعرفة الراهنة. [25]

2- مسألة التوازن الاجتماعي: توسم البنائية الوظيفية أحيانا بأنها اتجاهات للتوازن، تراه واقعا وهدفا يساعد المجتمع على أداء وظائفه وبقائه واستمراره، ويتحقق بالتناغم بين مكونات البناء والتكامل بين الوظائف الأساسية، يحيطها جميعا شريط ذهبي من الاشتراك في القيم والأفكار التي يرسمها المجتمع لأفراده وجماعاته فلا يملكون حق الخروج عليها، وان خرجوا وقعوا تحت وطأة جزاءات الضبط الرسمي، وان وقع عليهم هذا عدوا منحرفين خارجين على مسيرة المجتمع.

وإذا أردنا وبإيجاز تتبع خيوط «مقولة التوازن» فسوف نجد أن «بارينو» أحد منظري البنائية الوظيفية رأي المجتمع نسقا متوزانا، يتحقق توازنه بقواه العاملة على تدعيم الصورة-الشكل-التي حققها المجتمع واستقر عليها دون تغيرات جوهرية. و يتميز التوزان ها هنا بديناميته، فحالما يتعرض النسق لضغط تمارسه قوى خارجية، تتأهب القوى الداخلية للدفع بالنسق إلى إعادة توازنه، وأما عن القوى الداخلية التي يعنيها «باريتو» فهي تتبلور في عاطفة الثورة على أي شيء وكل شيء يعوق التوازن الداخلي، ومعنى هذا أن العواطف وغيرها من المتغيرات السيكولوجية، لا السوسيولوجية هي التي تحافظ على التوازن وتعيده. وخلاصة كل هذه المسألة في تحليل «باريتو» أن التوازن قاعدة استثناؤها التغير، وأنه يفسر بعوامل ذاتية غير موضوعية، وغير اجتماعية [26]

وأما كبيرهم «بارسونز» الذي وضع «مقولة التوازن» في مكانة محورية فيلاحظ أنه حاول توضيح تصوره للتوازن عبر مفهومات أقل يسرا ووضوحا في تناولها وتحديدها من «مفهوم التوازن» نفسه. فهو يربطه تارة بتناغم مكونات النسق أو تساوقها سويا، و يعالجه في أخرى من خلال التكامل integration ويلحقه في ثالثة بالنظام العام Order، وهي كلها تعكس اهتماما بالجوانب الثوابت في النسق، وغض الطرف عن الجوانب المتغيرة. ففي كتاب «بارسونز» الذي أعده بالاشتراك مع إدوارد شلز. E.Shills «نحو نظرية عامة للفعل الاجتماعي» أشارا إلى أن الخاصية العامة والأساسية لكل نسق اجتماعي تتركز في تساند مكوناته، ذلك التساند الذي يتألف من

علاقات محددة قائمة بين هذه المكونات كي تناهض عشوائية القابلية للتغاير Variability. و بعبارة أخرى فإن التساند هو الانتظام في العلاقات بين المكونات الداخلية، الذي يحوى ميلا نحو الصيانة الذاتية Self-maintenance التي يعبر عنها تعبيرا عاما «بمفهوم التوازن» (27). ويمكن أن تتضح الصورة أكثر من خلال تصور «بارسونز» للنسق الذي يراه في حالة تعادل صاف net balance لمجموعة المصاحبات، مما يشير من ناحية أخرى إلى عمومية التوازن، التي يتضاءل أمامها الصراع الاجتماعي. فقد وضع عبارته الذاهبة إلى أن النظام هو أول الضرورات الوظيفية للنسق (28).

و بإيجاز شديد تتحدد معالم مقولة التوازن في هذه الاتجاهات النظرية التي نذكرها فيما يلي:

- 1- إن المفهوم سواء لدى «باريتو» أو «بارسونز» أو غيرهما مفهوم مغلف بالغموض فالأول حدده بالقوة التي تحققه، والثاني خلطه بمفهومات أخرى، لا تقل غموضا عنه، حتى بدت الأمور مختلطة لديه. وحول هذه النقطة يشير دنكان ميشيل D.Mitchell إلى أن «بارسونز» لم يستطع التفرقة بدقة بين جانبين من جوانب التوزان يتعلق الأول بافتراض أن توازن النسق ليس إلا وسيلة لتوضيح بعض المتغيرات المستقلة والتابعة داخل النسق.. ويتعلق الثاني بافتراض وجود التوازن كحالة واقعية. بعبارة أخرى لم يستطع التمييز بين افتراض تكتيكي، وبين وقائع الأمور (29).

- 2- ترى الوظيفية في التحليل العام، أن التوازن قاعدة، استثناؤها التغير. ودليل ذلك اعتبار «بارسونز» للنظام أولى الضرورات الوظيفية التي يستند عليها النسق. بل إن بعضا من الوظيفيين المحدثين من أمثال ليبست S.Lipset وسملسر N.Smelser عندما ميزوا بين التوازن الثابت والتوازن الدينامي عدوا الأخير حالة غيرسوية للبناء (30) وهذه فكرة موغلة في رفض التغير(31)

3- لا يحوى الفكر الوظيفي-كما سبقت الإشارة-أي تعيين أو تحديد دقيق لشروط التوازن ومستوياته ومعاييره وفي هذه الحالة يذهب هندرسون L.J.Hunderson إلى أن ثمة خطأ وقع فيه الوظيفيون بفكرة غير واضحة وبمسألة بغير معايير(32) ونحو هذا المعنى أشار كنجزلي دافيز A.Davis-الوظيفيين المشهورين-إلى أن وضع «مسألة التوازن» في الفكر البنائي

الوظيفي، يعبر عن فكرة مبدئية غير كاملة متروكة لما يسفر عنه حصاد الدراسات والبحوث في هذا الصدد [33].

بعض القواعد المنهجية العامة [34]

ا-ترى الوظيفية في العلم الطبيعي، خاصة علم الحياة، مثلا أعلى، ويفصح هذا عن نفسه من مفهومات النظرية-البناء والوظيفة-ومماثلتها للمجتمع بالكائن العضوي، ومسائل التوازن والتغير وما إليها.

2- تركز الوظيفية، باتجاهاتها الفرعية على تفسير وظيفي متعدد المتغيرات، فهي تفسر أي شيء في النسق الاجتماعي بكل شيء في هذا النسق. حتى يخيل للمرء أنها تقف عند حد التصنيف والتحليل، ولا تميز إلا ضمنا بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة. والأمر الملفت للنظر أنه رغم كليتها في تصور المجتمع فهي تعود لتحصر نفسها في موضوعات جزئية، وأنساق فرعية تبدو منعزلة. ولهذا يسهل على المحلل لها أن يجد انفصالا واضحا بين مفهوماتها وقضاياها، وبين بحوثها ونتائجها الموغلة في التجزيء، فثمة وظائف واضحة وأخرى كامنة، وثالثة معوقة ورابعة ميسرة وما إلى ذلك من تفتيت للكل المزعوم.

3- ومع أن تصوراتها ومفهوماتها بنائية وكلية فهي تبدأ بالثقافة وتعدها الوعاء الأساسي للتفسير مرورا منها إلى الشخصية الفردية ثم التنظيم الاجتماعي.

مناقشة أساسية:

يلاحظ القارئ أن العرض السابق جاء مجزأ، نتيجة لواقع الاتجاه وما يحويه من اتجاهات فرعية، لهذا حرصت أن ألقي نظرة عامة وكلية عليه، حتى تتبين للقارئ ملامحه الإجمالية. وعندما تتبعت معظم الكتابات حوله لاحظت وجود قدر من الإجماع على وجود ثلاثة محاور أساسية يمكن عرض الاتجاه وتحليله بل ونقده من خلالها، يتعلق الأول بالبناء المنطقي للاتجاه، ويهتم الثاني بكيانه وجوهره، ويركز الثالث على موقفه الاجتماعي والموقع الذي نظرت من خلاله وأرادت أن تدافع عنه، وجودا ومصالح [35].

المحور الأول: من أبرز النقاط التي ينطلق منها بعض الباحثين في هذا الصدد تشجيع الوظيفية على ما أسماه الباحثون بالتفسير الغائي Telelogical

الذي يعني في جوهره اهتمام النظرية بفروض عامة غير قابلة للإختبار، حتى إن «كوهين» يرى أن ما تقدمه الوظيفية من فروض يتطلب نوعا من التحقيق العلمي لا يوجد في علم الاجتماع. ويرجع ذلك إلى أن أنصار هذه الاتجاهات الوظيفية ينظرون لوظيفة الظاهرة الاجتماعية، على أنها سبب ونتيجة لهذه الظاهرة. فالإشباعات المختلفة تعد من نتائج الزواج، وهي في الوقت نفسه-الإشباعات-تستخدم للتدليل كأسباب على وجود الزواج كأن يقال إن (أ) ينتج (ب) ثم يعتبر وجود (ب) تفسيرا ل (أ) [36]، وقد اتضح ما يشير إليه «كوهين» عند محاولة تفسير الصراع لدى كل من «بارسونز» و«كوزر» فكل منهما يفسر وجود الصراع بمصاحباته وما يسديه من وظائف للنسق، ويرى الأول أن هذه المصاحبات معظمها معوقة لوظائف النسق، في حين يرى «كوزر» هذه الوظائف نسبية ترتبط بشكل البناء وظروفه، بمعنى أنها أحيانا تكون معوقة وأحيانا أخرى تكون وظيفية، وكل منهما يرى في نهاية الأمر أن هذه الوظائف هي التي تفسر الصراع داخل النسق الإجتماعي. وترتبط الانتقادات التي وجهت إلى القدرة التفسيرية للنظرية بمدى وضوح ما قدمته من قضايا وفروض، وهما بدورهما رهن بوضوح المفهومات ودقتها والاتفاق على مدلولاتها العلمية. فالوظيفية سواء في الكتابات الممهدة لها أو في آخر ما أنجزه أنصارها، تحفل بعدد كبير جدا من المفهومات كالبناء والوظيفة الواضحة والكامنة والميسر الوظيفي cufunctional والمعوق الوظيفي dysfunctional المتوازيات الوظيفية equivalents والشروط الوظيفية Prerequisites و التكامل والتوافق adaptation و الاستمرار البنائي Structural continuity والثبات Stability والتوازن equilibrium وغير ذلك من المفهومات والاصطلاحات [37]. وكثرة المفهومات أو قلتها يمكن ألا يكون عيبا في أي نظرية علمية على شرط أن تكون هذه المفهومات مصوغة بدقة ووضوح كافيين، وأن يحمل كل مفهوم في مكوناته إمكانية اختباره وتحديد ما يشير إليه من الوقائع تحديدا دقيقا، وإلا انتفى عن المفهوم نفسه أهم خصائصه العلمية.

ولقد حاول «والتربيكلي» تفسير مشكلة الغائية في الاتجاهات الوظيفية، وأيضا مشكلة تعدد المفهومات وغموضها، بإرجاعهما إلى الاستعارة والمحاكاة المبالغ فيهما للعلوم الطبيعية، خاصة علم الحياة والميكانيكا والخلط في

استخدام مفهوماتهما في كثير من الأحيان. وحتى عندما أراد بعض الوظيفيين أن يستبدلوا ببعض المفهومات غير الواضحة غيرها وقعوا أيضا في فخ المحاكاة، فمثلا استخدموا مفهوم الميكانيزم أو الآلية Mechanism بدلا من الوظيفة، والحاجات الإنسانية بدلا من الشروط الوظيفية.

ولمزيد من التوضيح ركز «بيكلي» على مفهوم التوازن، وهو مفهوم محوري في الاتجاهات الوظيفية، لكي يضرب مثلا على عدم التوفيق في استعارة بعض المفهومات من العلوم الطبيعية. ففي علم الحياة، عندما يوصف البناء العضوي، وحالة توازنه، توجد على الأقل بعض المعايير التي تساعد على التمييز بين السواء والمرض. وأما في الاتجاهات الوظيفية فلم تتضح بعض الأمور أو المعايير التي تساعد على تشخيص حالة البناء الاجتماعي، لأن معظم الوظيفيين يكتفون بالإشارة إلى أن بقاء النسق الاجتماعي واستمراره دليل على توازنه وأن توازنه دليل على حفاظ النسق على بقائه واستمراره، وليؤكد «بيكلي» صحة تحليله اقتبس الفقرة التالية عن تالكوت بارسونز T.Parsons ابرز منظري الوظيفية المعاصرين:

«إن الخاصية العامة والأساسية لأي نسق من الأنساق الإجتماعية تتمثل في تساند مكوناته ذلك التساند الذي يتألف من العلاقات المحددة القائمة بين الأجزاء باعتبارها مناهضة لعشوائية التغاير Variability، و بعبارة أخرى فإن التساند هو النظام Order في العلاقات بين المكونات الداخلة في النسق، وهذا النظام يحوي ميلا نحو المحافظة أو الصيانة الذاتية Self-maintenance، التي يعبر عنها تعبيرا عاما من خلال مفهوم التوازن»[38].

وإذا عدنا إلى النقطة الخاصة ببقاء النسق واستمراره، فسنجد أنها تلقت كثيرا من الانتقادات من قبل عدد غير قليل من الباحثين. فرالف لينتون R.Linton وضح نقده لها من خلال تحليله ومناقشته لمفهوم التكامل الثقافي، الذي يرى أن الوظيفيين فشلوا في تحديد ما يقصدونه به. فالتكامل كما يرى «لينتون» يعني مبدئيا حالة من التوافق المتبادل والاعتماد المتبادل Interdependence بين أنماط السلوك، ولهذا فمفهوم التكامل يبدو سطحيا، لأن الصورة الناتجة عن الثقافة وتفاعل مكوناتها جماع تروس تدور بشحذ بعضها البعض، لكن دون وجود نقطة بؤرية للنشاط، وحتى هذا التوافق وذلك الاعتماد المتبادل لا يعزي لشيء، اللهم إلا المحاولة والخطأ. وفكرة

المحور أو الأساس الذي يحدد ماعداه، أو يساعد على التفاعل بين مكونات النسق، أو حتى ينشطها، فكرة جوهرية تغيب عن الوظيفية، ولا تظهر بوضوح برغم المحاولات التي أفادت من علم الحياة، وكذلك من الميكانيكا. و بعبارة أخرى فإن القدرة التفسيرية للنظرية على الأقل واهية، لا تخرج عن تفسير دائري، يفسر الشيء بنفسه وبنتائجه، دون تحديد عامل أو بضعة عوامل عامة أساسية.

ولو حاولنا أن نستجلي حقيقة بعض المفهومات الأخرى التي تستخدمها الوظيفية لا تضح ما يلي:

1- ليس هناك اتفاق حول تحديد المكونات التي تترابط والأنساق الفرعية التي يمكن اعتبارها مستقلة نسبيا، وأما عناصر المجتمع التي يهتم بها الوظيفيون فهي أيضا غير محددة، كذلك أنواع العلاقات بين العناصر [39].

2- ولو نظرنا إلى بعض الاصطلاحات مثل «التوافق» أو «الوظيفي». وجدنا أنها غير محددة بدقة، فكل الأنماط الإجتماعية داخل النسق يمكن تصورها على أنها متوافقة، أو سيئة التوافق، وبقليل من التخيل يمكن للمرء أن يدرك أن أي نسق اجتماعي لا بد أن يحوي نتائج متوافقة، وأخرى سيئة التوافق، وعدم تحديد المعايير والشروط الضرورية للحكم على هذه النتائج أو تلك، تجعل الباحث يبالغ في أحكامه الذاتية، مما يوقعه في خطأ صياغة فروض غير مدعمة علميا. فمثلا اعتبر «بارسونز» الصراع وباء بشريا، وان معظم وظائفه سلبية، إن لم تكن كلها، وهنا يمكن التساؤل، كيف يكون مجرد وجود وظائف الظاهرة دليلا على ضرورتها و بقائها واستمرارها؟ فمع أن وظائف الصراع كلها سلبية، فهو يوجد داخل النسق. ألا يعني هذا أن للصراع وظائف إيجابية لم يرها «بارسونز»، وتسبب في عدم رؤيته لها منطلقه النظري ومفهوماته التي يستخدمها، أم أنه يعني خطأ الافتراض الأساس الذي يربط بين بقاء الظاهرة الاجتماعية ووظائفها.

ولقد أدرك بعض الوظيفيين أنفسهم من أمثال «رادكليف براون» صعوبة تحديد التوافق، لكنه لم يقدم شيئا حاسما بخصوصه. كما يتضح من بعض محاولات تعريف التكامل أنه عرف بأساليب مختلفة تشترك كلها في أنها جاءت مشحونة بأحكام القيمة، بالإضافة إلى غياب الصراع أو على الأقل الإنتقاص منه، فمثلا التعريف الذي أورده «بيترم سروكين» P.Sorokin في

المجلد من الديناميات الاجتماعية والثقافية يعرف التكامل بأنه نوع من الإتساق المنطقي الذي له دلالة بين الأنماط الإجتماعية، وهذا يعني أن التكامل بمثابة موضوعات قيمية متشابهة، أو أسس تستخدم في كل مجالات الحياة الاجتماعية. وقد أدى مثل هذا التعريف إلى افتراض أن الصراع داخل النسق يكون بالضرورة صراعا نفسيا بين الأفراد. وهناك تعريف ثان يربط التكامل بالتعاون والاشتراك في الحقوق والواجبات والانتماءات التي توجه الجماعات الفرعية داخل النسق. وإيجازا للقول فليس هناك مؤشرات أمبريقية واضحة محددة توضح الحالات التي يكون فيها النسق متكاملا أو متوافقا، لان تعريف هذه الاصطلاحات تعريف غير دقيق. وربما كان من بين مبررات عدم وضوح المفهومات الوظيفية عدم الاتفاق على تعريف التحليل البنائي الوظيفي نفسه [40]، ويدلل على ذلك وجود أكثر من اتجاه فرعي داخل الاتجاه الوظيفي العام، ووجود أكثر من تعريف لكل اتجاه فرعي من هذه الاتجاهات.

وإذا كان من شروط أي نظرية علمية دقيقة قدرتها الواضحة على القابلية للاختبار والتحقق فإن هذا الشرط قد لا يصدق على الوظيفية. فمثلا الافتراضات التي تدور حول اعتبار النسق الإجتماعي نسقا متكاملا وثابتا افتراضات عامة لا تخدم الباحث، فكيف ومتى وتحت أي الظروف يمكن أن يعتبر نسق معين نسقا ثابتا؟ وكيف يمكن إيقاف مسار تاريخ أي مجتمع من المجتمعات للتأكد مما إذا كان نسقه ثابتا أو غير ثابت، خاصة أن بعد الزمن والتاريخ من الأبعاد التي لا يعلق عليها الوظيفيون أهمية تذكر ويكاد «رايت ميلز» يؤيد هذا بإشارته إلى أن النظريات الكبرى كنظرية «بارسونز» حول النسق تختار مستوى عاما من التفكير والافتراضات لدرجة أن من يريدون تطبيقها لا يستطيعون إخضاعها لأي نوع منطقي من أنواع الملاحظة والاختبار [41] و يعقب «هارولد فالدنج» على هذا بإشارته إلى أنه لكي يتسنى لنا الوقوف على أي نظرية علمية، وتحديد مكانتها في تراث علم الاجتماع، علينا أن نعرف مقاصدها. فهل هي تفسيرية أو تحليلية؟ وهنا يقول. لكي تكون هناك نظرية دقيقة حول ظاهرة ما يجب أن تشتمل على تفسير متسق لهذه الظاهرة، فالتفسير هدف أساسي من أهداف أي علم من العلوم. ويشير إلى أن بالرغم من أهمية هذا الهدف هناك مكونات

نظرية أقل تواضعا تظهر أثناء عمليات البحث، ويقصد بذلك ما يسميه الباحثون-خطأ-نظريات تحليلية، وهذا لا يقلل من أهمية المحاولات التحليلية كخطوة أولية أساسية، وظيفتها تطوير بعض المفهومات وصوغها وتمييزها علميا، كما في التحليل البنائي الوظيفي، كما يشير إليه عنوانه الأساسي. و يستشهد على هذا بنظرية «بارسونز» حول النسق الاجتماعي [42]، والهدف من اقتباس فكرة «فالدنج» هذه هو التنبيه إلى ضرورة عدم تحميل الأمر أكثر مما يحتمل، فيجب النظر إلى الوظيفية على أنها محاولة تحليلية دون الإسراف في نقد قدرتها التفسيرية.

المحور الثاني: و يتعلق بجوهر النظرية وكيانها، والذي يتبين منه بوضوح مبالغتها في التشديد على أهمية بعض القضايا أو العناصر البنائية وإغفال البعض الآخر:

أولا: الجوانب التي بالغت النظرية في التأكيد عليها:

ا-المبالغة في محاكاة العلوم الطبيعية:

يرتبط هذا النوع من المبالغة بنشأة الوظيفية ونموها في تربة علم الاجتماع، و يشهد على ذلك الرواد الأول الذين مهدوا التربة لنمو أفكار هذه النظرية، فإذا استثنينا الأفكار الأولى في الفلسفة اليونانية حول ترابط المجتمع ومكوناته، نجد أن أول العلماء الذين طرحوا فكرا بطريقة أكثر علمية هو «أوجيست كونت» وخاصة عند اهتمامه وحديثه عن الثوابت الاجتماعية S.Statics وإذا كان «كونت» وضعيا في فكره، جذبته العلوم الطبيعية، فإن «هربرت سبنسر» كان أكثر تأثرا بعلم الحياة، حيث عقد مماثلة حيوية بين عمليات البناءات الحيوية والمجتمع الإنساني، وهو بذلك قد اهتم بالعضوية واعتبرها مثلا أعلى لعلم الاجتماع، وإذا كان بعض مؤرخي نظرية علم الاجتماع مثل «تيماشيف» و«مارتندال» يرون أن «دوركايم» قد أعطى للوظيفية دفعة للأمام فان «بيرس كوهين» يؤكد على ذلك بشكل جلي، و يقرر أن «دوركايم» أيضا كان على الأقل-مثل-«سبنسر» متأثرا في كتاباته الأولى بالفكر المتعلق بعلم الحياة [43]. وباختصار فإن نشأة هذه النظرية تشهد على الالتقاء والتأليف بين الوظيفية والعضوية، الأمر الذي جعل هذه الاتجاهات أكثر تأثيرا في تصميم الأنماط التصورية المختلفة

داخل النظرية، ويؤكد «جون هررتون» بشكل شبه قاطع على أن النموذج الذي تعقبته الوظيفية-ومازالت-هو نموذج العلم الطبيعي وخاصة بعض أفكار وقضايا ومفهومات علم الحياة، ويدل على ذلك بأن الوظيفية تبحث عن القوانين العامة والأنماط المتكررة من خلال البحث الإمبربقي. وتهتم بمستوى عال من التجريد، في الوقت الذي تكون فيه بحوثها محددة بمستوى متواضع جدا من التعميم، مما يشير إلى وجود انفصال بين النظرية والتطبيق، وتبلغ المحاكاة أوضح صورها عندما تربط النظرية تحقيق الموضوعية بأبعاد وضعية تقتضي من خلالها تطابق المفهومات مع الواقع، والانفصال بين الملاحظة والملاحظ، وهذا يعني أن موضوعيتها إدراكية ابستمولوجية أو معرفية [44] وقد حاول «جون ركس» أن يوضح بتفصيل اكثر هذه المماثلة من خلال تحليله لأفكار واحد من الوظيفيين وهو «رادكليف براون»، وقد قسم «ركس» هذه الأفكار إلى خمس نقاط: تتعلق الأولى بموضوع كل من علم الحياة والوظيفية ومن خلالها يلاحظ أن علم الحياة يهتم بالكائن العضوي الحيوي، وعلى غراره تهتم الوظيفية بالكائن العضوي الاجتماعي. وتتعلق الثانية بالوحدة الأساسية، التي هي في علم الحياة الخلية وفي الوظيفية الفرد البشري. وتتعلق الثالثة بتصور البناء الذي يتركز في العلاقات بين الخلايا في علم الحياة وفي العلاقات بين الكائنات البشرية في الوظيفية. وتتعلق الرابعة بضروب النشاط التي تكاد تنحصر في علم الحياة في سلوك الخلايا، وفي الوظيفية في سلوك الجماعات والكائنات البشرية. وأما النقطة الخامسة والأخيرة فهي تشير إلى الوظائف التي تتبلور في علم الحياة في دور الأنشطة المختلفة في الحفاظ على البناء العضوي ونوع الصلات بين نتائج النشاط وآثاره، وحاجات هذا البناء، وعلى هذا المنوال نجد هذه الوظائف في الجانب الآخر تتعلق بدور النشاط أيضا ولكن في الحفاظ على بقاء البناء الاجتماعي ونوع الصلات بين مكوناته المختلفة وحاجات البناء [45]. وبعد محاولة توضيح المماثلة السابقة وتوكيدها قد يتراءى لأحد أن يسأل: ما هو الضرر من محاكاة العلم الطبيعي، ما دام سيصل بتخصصنا إلى درجة واضحة من الدقة، فالعلوم الطبيعية حققت تقدما ملموسا ودقة واضحة؟ وهنا يمكن الإشارة إلى أن الدراسة الراهنة لا تنكر تفوق العلوم الطبيعية ولا تقصد التقليل من أهميتها، لأن الذي يعنيها هو علم الاجتماع

وطابعه كنسق علمي متخصص. فالمبالغة في تقليد هذه العلوم قد تجعل الباحث لا يدرك الفروق الجوهرية بين طبيعة كل من الواقع الاجتماعي وظاهراته، والطبيعة وظاهراتها، كما أنه من المقبول مرحليا أن تتم هذه المماثلة في مهد العلم، أما إذا كان يرغب علم الاجتماع في مزيد من النضج والنمو فعليه أن يشق طريقه ويحدد ملامحه ويبلور شخصيته أو يحترم تخصصه دون الركون إلى التفسيرات والمماثلات الجاهزة، والتي عليه أن يتجاوزها، وإلا وصد الباب أمام أي تقدم كيفي في نطاقه. فقد أدت هذه المماثلات-مثلا-إلى تثبيت بعض الأفكار والقضايا في بعض الأذهان وفي بعض الأطر التصورية، وكأنها حقائق ثابتة راسخة لا تقبل النقاش. ويقصد بذلك أفكار وقضايا الثبات والتكامل الاجتماعيين مثلا، مما ترتب عليه من جانب آخر إغفال أبعاد أساسية من الواقع الاجتماعي أو على الأقل التقليل من أهميتها كالتغير والصراع. وأخيرا يمكن الرد على من يطرح السؤال السابق، وبعض المتحمسين للجري في ركاب العلم الطبيعي كبعض الوظيفيين بقصد كسب احترام علماء الطبيعة الذين ينتقدون علم الاجتماع لأنه لم يصل إلى تنبؤات كالتي وصلوا إليها. ويمكن الرد على هؤلاء بأن الذي يصنع العلم ليس نتائجه فقط، ولكن أهدافه التي تتركز في إقامة علاقات اكثر أو أقل عمومية بين مكونات ما يدرس. فالدرونية مثلا فيما يتعلق بالارتقاء ليست علمية تماما، فلم تقدم قضايا دقيقة، ولا ترتب عليها تنبؤات قاطعة ومع ذلك لا نجد دارسا واحدا ينكر الصفة العلمية لهذه النظرية [46].

2- المبالغة في تقدير أهمية الاشتراك في القيم:

عقد بعض أنصار الوظيفية مثل «بارسونز» و«ميرتون» أملا كبيرا على أهمية هذا الاشتراك في تحقيق تكامل عناصر النسق الاجتماعي ومكوناته. مما يشير إلى تحيز مسبق لنسق بعينه وتفضيله على غيره، بل وتدليله في بعض الأحيان، دون المكونات الأخرى، التي من المفروض وفق منطوق النظرية أن تتكامل معا. وإذا تركنا هذا جانبا، ووقفنا على تطابق هذا الاشتراك مع الواقع، وفقا لشروط موضوعية النظرية كما أوضحها «هورتون» يتضح أن الزعم بأسبقية الاشتراك في القيم على وجود النسق الاجتماعي زعم لا يمكن تأييده. لأن أعضاء النسق ينتجون قيمهم بعد وجودهم معا وتفاعلهم

سويا. ولأن «بارسونز» في نسقه الاجتماعي يقرر أن ليس هناك فقط قدر من القبول المعرفي للقيم من جانب أعضاء النسق، بل إن على هؤلاء الأعضاء أن يتمثلوا هذه القيم، ويتصرفوا بالتلاؤم معها وإلا خرجوا عن قواعد الضبط. هذا بالإضافة إلى أن مسلمة الاشتراك في القيم هذه لا تنفي أن هناك تعارضا بين القيم بل وصراعا، وقد أشارت بعض الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية إلى ذلك مع وجود استثناءات لا تصل إلى حد العدم في المجتمعات البسيطة، و يؤكد «رالف داهر ندورف» من جانب آخر خطأ التأكيد على الاشتراك في القيم وتكاملها عندما عقد مقارنته الشهيرة بين بعض الأفكار والمناقشات السوسيولوجية وبين اليوتوبيات التي صاغها مفكرون في عهود خلت، ومن خلال هذه المقارنة يقرر أن الوظيفية- بتركيزها على النسق-تشبه «اليوتوبيا»، لأن هذا النسق لم يتم وفقا لحقائق مألوفة، بل انه لم يصف العالم الحقيقي الذي يحيط بنا أو يفسره، هذا بالإضافة إلى أن قضية الاشتراك هذه قضية تكاد تشبه مجرد تعريف متناقض مع الدليل والبرهان الإمبريقي. مما أدى إلى أن تأتي هذه النظرية وكأنها نموذج عضوي يسير بطريقة نمطية نحو التكامل ويتناقض مع حقيقة وجود التغير الاجتماعي [47].

ثانيا: الجوانب التي أغفلتها النظرة:

لقد أغفلت الوظيفية أو بعبارة أكثر دقة قللت من أهمية بعض أبعاد الواقع الإجتماعي، مما جعلها نظرية ذات منظور أحادي أستاتيكي، هو منظور النظام أو التكامل أو التوازن. ولعل من بين أبعاد ذلك الواقع التي لم تولها النظرية اهتمامها بعدي التغير والصراع الإجتماعيين:

- ١- يكاد يتفق بعض المشتغلين بعلم الاجتماع، ومنهم على سبيل المثال «دافيز» و«كوهين» على أن الوظيفية لم تستطع أن تحتوي التغير الإجتماعي أو على الأصح لم تهتم به. لأن الشغل الشاغل للنظرية كان مركزا على تكامل البناء الإجتماعي الذي نظر إليه على انه ثابت كالعمود الفقري للإنسان، وحتى عندما أشار الاتجاه الوظيفي إلى ما يسمى بالتوازن الدينامي أو المتحرك، جاءت إشارته هذه غير واضحة، نظرا لأن مفهوم التكامل أو الثبات لم يحدد بوضوح. وجاءت تلك النظرة للتغير متسقة مع الإطار العام

للنظرية، والمصادر التي استقت منها بعض روافدها كعلم الحياة مع محاولتها مناهضة التاريخ وتحليله. وعندما حاولت بعض الاتجاهات الفرعية في النظرية أن تعيد النظر في التغير حتى تتلافى بعض الإنتقادات التي وجهت إليها من هذه الناحية، ما كان منها إلا إن اعترفت بتغير هادئ تدريجي يرتبط بالتغيرات الخارجية التي تفد إلى البناء، اكثر من ارتباطها بالتغيرات الداخلية [48].

2- قللت النظرية من أهمية الصراع في المجتمع، وذلك أيضا للاتساق مع منطوقها العام الذي يرتبط بالتكامل ويلح عليه، وقد يكون هذا الإقلال نتيجة لانشغالها بالتكامل، فلم تستطع أن تتبين الصراع وتقف عليه. وقد حاول بعض المهتمين بالوظيفية «كبارسونز» و«كوزر» وغيرهما أن يفسحوا مكانا للصراع في أطرهم التصورية. لكنهما كانا دائما موزعين بين غايتين قد تكونان متناقضتين أو متنائيتين، فهناك رغبة في الحفاظ على وجهة النظر الوظيفية الخاصة بالتكامل، وهناك رغبة في سد ثغرة في المنظور العام في النظرية بدراسة الصراع. وقد ترتب على ذلك نتيجتان أولاهما: وجود قدر من عدم الاتساق الداخلي للنظرية لأن التأكيد على التكامل يعني غياب الصراع والعكس صحيح. وثانيهما: النظر للصراع من زاوية خاصة كالتي جعلها «بارسونز» من خلالها حالة طارئة من حالات لا توازن البناء.

3- إن موضوعا كموضوع التدريج الاجتماعي social stratification يدعى بعض الوظيفيين أنهم قدموا فيه إسهاما، خاصة «بارسونز» و«دافيز» و«ولبرت مور». على أن تحليل مفهومهم حول «التدريج» يحفل بقدر من البساطة والسذاجة كشأن بعض المفهومات الوظيفية الأخرى. فكل ما قدموه ليس سوى معنى عام للتباين أو التمايز الاجتماعي داخل المجتمع Social differentiation وهناك فرق بين التدريج، والاختلاف والتمايز، وإذا كان «دافيز» و«مور» قد حددا معنى التدرج بإشارتهما إلى أنه:

عندما تكون الحقوق والواجبات والالتزامات المختلفة في المجتمع غير متساوية يكون المجتمع متدرجا، على أن «بيكلي» يقرر في هذا الصدد أن ما أشار إليه هذان الباحثان لا يعني التدريج الاجتماعي. لأن استخدام مفهوم التدريج لا بد أن يتضمن وجود درجة اجتماعية تشير إلى تجمعات أو

جماعات فرعية لها أوضاع اجتماعية خاصة تشير إليها المكانات والهيئات الاجتماعية، وهذا عكس ما أشار إليه «دافيز» و«مور» [49] اللذان حصرا المسألة في الحقوق والواجبات.

المحور الثالث:

وهو آخر محاور مناقشة الوظيفية، و يتعلق بالتحيزات الأيديولوجية التي يتضح بعضها من المحورين السابقين. ويدلل عليه التأكيد على جوانب دون أخرى في البناء الاجتماعي، والرغبة الملحة في التأكيد والتشديد على الثبات، ومحاولة إلغاء كل إرادة واعية للإنسان بدعوى مبالغ فيها لسمو المجتمع وتفوقه على كل أعضائه بشكل متعال. وتلك نظرة تبلورت بشكل جلي عند التعرض «لاوجيست كونت» وعند «بارسونز» الذي يرى أن أي خروج على القيم يعد انحرافا يستوجب مزيدا من الضبط ومزيدا من الجزاء. وإذا كانت الدراسة لا تحاول الإفاضة في هذه النقطة لأنها تتضح من خلال عرض الجزء الخاص بالوظيفية، فإنه يمكن القول إن الوظيفية بالرغم من وجود رغبة علمية في بنائها ومحاولاتها، ومحاوراتها مع بعض اتجاهات التنظير الأخرى في علم الاجتماع وخاصة الماركسية، فإنها جاءت في بعض مواقفها تبريرية جندت نفسها للدفاع عن النظام الاجتماعي القائم والمصالح التي يدافع عنها، وفي هذا يرى «ألفن جولدنار» أنها بهذا الموقف تشبه وضعية «كونت» التي ساندت وضع كل القوة في أيدي أولئك الذين يسيطرون عليها أيا كانوا. فالذي يسم نظرية معينة بأنها محافظة أو راديكالية نظرتها وموقفها من النظم المحيطة بها، وتزداد نزعتها المحافظة وضوحا كلما نظرت إلى هذه النظم على أنها ثابتة غير متغيرة كما تفعل الوظيفية. ويشير «جولدنار» إلى أن الوظيفية عندما اخترعت مفهوم الوظيفية المعوقة dysfunction، أرادت أن تصنع بعض الدعاية لحيادها العلمي، وتتلافى بعض النقد الذي وجه إليها من جراء اهتمامها بالوظائف الميسرة والتوازن. ولكن هذا المفهوم لم يمنع سهام النقد لأنه ليس سوى إصبع معوق في خندق اكثر منه معوقا ناتجا عن الخندق نفسه فالنظرية قبل كل شيء وبعد كل شيء لا تسمى الإتجاه الوظيفي المعوق هذا بالإضافة إلى أن الاستخدام الشائع للوظيفة يعني بها دائما الوظيفة الميسرة eufunction. والنقطة التي

تلفت النظر في تحليل «جولدنار» إشارته إلى أن الإيديولوجيات التي احتمت فيها الوظيفية هي التي وضعت النظرية في مأزق أيديولوجي واضح، وهي أيضا بمثابة الخنجر الموجه إلى قلب النظرية وعقلها. فالذي يريده النظام الحاكم الآن في أمريكا نظرية اجتماعية تهتم بالكيفية التي يستطيع بها هذا النظام أن يقلل المشكلات الداخلية، والكيفية التي تحمي القوة الأمريكية. وهذه المطالب تعد مشكلات أساسية تواجه الوظيفية، لأنها لم تضع بين افتراضاتها ما يفي بها وفي بداية الأمر حاولت النظرية أن تستجيب مع هذه المطالب فاهتمت بالوظائف المعوقة غير أن ذلك لم يعد كافيا فحاول بعض أنصار النظرية مثل بارسونز أن يهتم بالصراع لكنه لم يقدم تفسيرا دقيقا يساعد على حله والإقلال منه. وأتاح هذه الفرصة لظهور نظرية القرار والاتجاه نحو السوبرنتيقا* والبحوث العلمية والإمبريقية، الامر الذي زاد مهمة الوظيفية صعوبة. فهذه النظريات والاتجاهات تقدم الأسباب والمتغيرات المحددة، في حين أن الوظيفية ترى أنه ليس هناك أسباب، بل هناك اعتماد متبادل، وهذا يعني أنها تفسر كل شيء في النسق بكل شيء في النسق، فليس هناك أي وزن أو تقدير كمي للمتغيرات التي تحدث المشكلات. وبعبارة أخرى فإن الافتراض بوجود اعتماد أو تساند متبادل داخل النسق لم يعد افتراضا هاما في أغراض التطبيق، ولم يعد يجذب اهتمام النظام القائم، ولذلك حاول بعض الوظيفيين من أمثال «نيل سملسر» أن يبرزوا بعض المتغيرات داخل النسق ويشددوا على أهميتها، بل إنه ينادي بتحول الوظيفية إلى رؤيا كنزية تعتمد على المبادئ التي أشار إليها الاقتصادي الشهير «كينز»، وكختام لهذا يرى «جولدنار»، أنه نتيجة لهذه المشكلات وتلك الأزمة التي تعاني منها الوظيفية رفع بعض المهتمين بها شعار التقارب والالتقاء حتى مع الماركسية وذلك لإنقاذ حياة نظريتهم (50).

و يكاد يلخص نيل سملسر N.Smelser الانتقادات السابقة بطرحه مجموعة من التساؤلات على الوظيفية يمكن تلخيصها فيما يلي:-

1- لو أن الوظيفية كانت نظرية علمية فإن افتراضاتها يمكن اختبارها إمبريقيا.

2- هناك بعض مجالات الضعف، وتفاوت الاهتمام بموضوعات سوسيولوجية معينة كالتدريج الاجتماعي، والصراع الاجتماعي، والتغير

الاجتماعي.

3- هل تحوي الوظيفية تصورا متميزا حول الطبيعة الإنسانية؟

4- هل تتضمن الوظيفية تحيزات إيديولوجية؟

وفي إجابته على هذه الأسئلة يشير إلى أن الوظيفية ليست إلا تنويعا وتنغيما للنزعة العضوية Organicism. وأنها أغفلت كثيرا من الأبعاد البنائية كالصراع والتدريج والتغير، وأنها لا تحوي نسقا فكريا حول الطبيعة الإنسانية والإرادة الإنسانية، وأخيرا فإن الباحث الذي يلتزم بها يتمسك في الوقت نفسه بالإيديولوجيات المحافظة [51]

الوضعية الجديدة

تضرب الوضعية Positivism بجذورها إلى قرون خلت تكاد تصل إلى فكر السفسطائيين، والفلاسفة اليونانيين ذوي النزعة العلمية، وخاصة الفيلسوف «ديموقريطس». ومع تطورها في القرنين التاسع عشر والعشرين أضحت تشكل ملامح اتجاه يعتمد على معطيات التجربة، وما ينطق به الواقع أساسا لتفسير العالم. وتعني كلمة وضعية عندما استخدمت في علم الإجتماع التركيز على دراسة ما هو قائم، وأضحى كل من يركز على ما ينبغي أن يكون عليه الواقع الإجتماعي مصنفا في إطار الدراسات غير الوضعية. ومعنى هذا أنها تسعى لأن يبدأ البحث السوسيولوجي بالواقع ليتعايش معه، يصفه ليحافظ عليه. وقد يدعم هذا ما سبق أن أشار إليه «أوجست كونت»-الرافد الأساسي للوضعية في علم الاجتماع-بأنك تدرس لكي تضبط وهو أيضا الذي أفضى «بدوركايم» لأن ينادي بضرورة دراسة الظاهرات الاجتماعية كأشياء دون أخذ موقف قيمي أو أيديولوجي منها، وبالتالي تصور أية بدائل يمكن أن تؤثر في سياق استقرار المجتمع واستمراره على ما هو عليه[52].

ويتصور الوضعيون الجدد على وجه العموم أن مناهج العلم الطبيعي التي حققت نجاحات ملموسة تعد مناسبة لدراسة الظاهرات الاجتماعية، وهو ما حاول «أوجيست كونت» أن يبرهن عليه، على أن الوضعية الجديدة كما هو شائع في كثير من الكتابات السوسيولوجية، يبدو أنها تعتمد على عناصر ثلاثة هي [53]:-

1- التكميم: ويقصد به التعبير الكمي عن إبعاد الظاهرات الاجتماعية متغيراتها وعملياتها، ومصاحباتها، وذلك باستخدام العد والقياس، واستخدام الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية.

2- السلوكية: و يقصد بها الإهتمام بدراسة مدخلات ومخرجات السلوك الواضحة والظاهرة والقابلة للملاحظة، فبعض الأبعاد والعمليات الأخرى تستعصي على الدراسة كاللاشعور الذي لا يمكن إخضاعه للملاحظة على سبيل المثال.

3- الحسية: ويقصد بها التركيز بل والسعي نحو المعرفة المعتمدة على الإدراك الحسي. فحقائق الأشياء تتوقف على إمكانية حدوثها جزئيا أو

كليا، من خلال عدد من الانطباعات الحسية. وإذا أمكن للباحثين إقامة نظام على أساس هذه الإنطباعات تيسر لهم سن القوانين ذلك لأن جوهر القانون لا يعني ضرورة واقعية، وإنما هو وبالأساس تصور إنساني دخل بطريقة غير منطقية في عالم المدركات.

4- النفعية: مع أن بداية الفكر السوسيولوجي الوضعي في القرن التاسع عشر أرادت أن تمثل توازنا مضادا للنفعية الفردية، إلا أن هدفه من هذا لم يكن تدميرها والقضاء عليها، بل محاولة استكمالها [54]. هذا وقد حاول «بارسونز» أن يوضح هذا البعد بإشارته إلى أن النفعية ذاتها تعد محاولة وضعية لتطوير نظرية الفعل. وقصد «بارسونز» بنظرية الفعل أية نظرية يكون الإطار المرجعي الإمبريقي لها هو النسق الملموس. وبهذا وطالما قبلت الوضعية فكرة أن الأهداف لا تخضع للتنبؤ العلمي أو الضبط، فإنها بذلك تكون قد حصرت نفسها في نطاق تحليل الفعل في ضوء العناصر القائمة، وبصفة عامة وكما يذهب «جون ركس» فإن الخاصية الأساسية التي تميز كافة النظريات الوضعية للفعل هي أنها لا تفسح مكانا على الاطلاق للعناصر المعيارية [55].

وتجدر الاشارة إلى أن ثمة أسماء معروفة أسهمت ي نمو الاتجاه الوضعي الجديد منها على سبيل المثال «جورج لندبرج» الذي اعتبر العلم وسيلة أساسية لحل التناقضات وتحقيق التوازن. وركز في هذا الصدد على السلوك والتفاعل بين البشر بوصفهما محركين ومصدرين للطاقة التي تحدث النقلات في الظاهرات. ومن ناحية أخرى حاول أن يمزج النزعة الكمية بالسلوكية، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الشعور والدوافع والقيم معوقات لنمو العلم الإجتماعي، وعلى الباحث ألا يأخذ أي موقف، أو يصدر أي حكم قيمي على الواقع [56].

إن أول ما يلاحظ على التوجيهات الوضعية، وتنويعات ألحانها، سواء كانت وضعية تجريبية أو وضعية منطقية، أنها علميا تركز قصارى جهدها في وصف الواقع المعطي والمحسوس، وصفا كميا يعني بسلوك الإنسان دونما اهتمام واضح بتفسيره، وببواعثه المجتمعية الناجمة عن ظروف البناء الاجتماعي، وإنما بالأهواء الفردية والخصال الشخصية. إنها ببساطة شديدة تقضي بقبول عباراتنا الوصفية البسيطة التي نعبر بها عما هو قائم، ونسلم

بأن هذا هو كل ما يمكن معرفته، بل إن أهواءنا التي تشكل جانبا كبيرا من حديثنا العادي تمضي الآن باعتبارها حقائق. وفي هذا يشير الفيلسوف جلنر A.Gellner إلى أن الوضعية

الجديدة أو ثقافة العبث وللإنسانية تلمح إلى قول يقضي بأن العالم هو دائما على نحو ما يتراءى لنا، وبصرف النظر عما إذا كانت رؤيانا حقيقية أو زائفة طالما ليس لدينا فكر حاذق يسهم في بلورة الرؤيا وتصحيح مسارها، ويعبر البريطاني «جون لويس» عن عبثية الوضعية بإشارته إلى أن كونراد لورنز K.Lorenz الذي يعد حجة في صيد الأسماك والأوز أخذ يطبق مشاهداته لسلوك هذه الحيوانات على الإنسان وسلوكه، وهذا يعني مبالغة هذا الاتجاه في تبسيط الملاحظات، وآنيتها، وعزلتها عن سياقها المجتمعي الموضوعي، وسياقها ا لتاريخي [57].

وأما الملاحظة الثانية فهي تأتي من إيقاعات الوضعية الجديدة الرباعية الحركة: السلوكية والنفعية والتكميم والحسية، التي تعبر وبوضوح عن قيم المشروع الرأسمالي: الربح والحساب والمحسوس والحفاظ عليها لضمان بقائها واستمرارها. إنها مزيج من «وضعية كونت» التي رأت في العلم الطبيعي أنموذجا للعلم الإنساني مع إغفال كافة الخصائص النوعية المميزة للواقع الاجتماعي عن الطبيعي، وغائية «ميكيافيللي» التي تبرر كل وسيلة مادامت في نهاية الجولة محققة فائدة ما.

والذي يعنينا هنا، ليس تبرير هذا الاتجاه للنظام الرأسمالي، وإنما الذي يعني باحثا من العالم الثالث هو تزييف وعي الإنسان بالواقع الاجتماعي، والإيحاء له بأن هذا هو العلم، وهذه هي الحقيقة العلمية مادام يعبر عنها بحسابات ومعادلات ودلالات وما إلى ذلك. ومع أننا لا نعارض استخدام التكميم في علم الاجتماع فإننا أميل إلى القول بأن المتطلبات المنهجية هي التي تحدد ذلك مع إدراك متى ولماذا نستخدم التكميم؟ وما هي مصاحبات استخدامه على الحقيقة الاجتماعية إيجابا أو سلبا؟ بمعنى أن التكميم ليس غاية، وليس وصفة لكل عمل سوسيولوجي، فثمة موضوعات مهما تألق التكميم فيها فسوف تجزأ حقائقها، وتطمس معالم جدلية علاقاتها. فلو وافانا باحث ما بأن 90٪ من عينة ما تفكر في هذا الموضوع أو ذاك، أو توافق على هذه الفكرة أو تلك، فإننا كميا لا نستطيع

توضيح وفهم الجدل القائم بين البناء الاجتماعي والوعي الاجتماعي الذي يقود هذه النسبة إلى التفكير بهذه الكيفية.

وثمة ملاحظة ثالثة ذات صبغة منهجية تكشف لنا عن أن الوضعية الجديدة تخلط-وبشكل سافر-مسألة العلاقة بين الموضوع التجريبي والتصميم المنهجي من جهة وبين مسألة العلاقة بين الحسي والعقلي في المعرفة السوسيولوجية من جهة أخرى. فالبحث التجريبي-حصرا-يتركز في صور المعرفة الحسية، وبالتالي تطرد كل حالات التحليل والتنوير النظري للباحث. وبعبارة أخرى يرفع البحث التجريبي واليقين الحسي لدرجة المطلق. ويتأكد هذا من المقولة الوضعية الجديدة الذاهبة إلى أن كل قول لا يمكن التحقق منه تجريبيا هو قول خاطئ. على أن مثل هذا الموقف يعني أولا إنكار دلالة الممارسة الاجتماعية، و يعني بالتالي اعتبار النظرية السوسيولوجية كما لو كانت شيئا خارجا على البحث السوسيولوجي. الأمر الذي حدا بجونار ميردال G.Myrdal إلى القول بأن النظرية تستعمل هنا كما لو كانت صندوقا خاويا يملأ بمادة تجريبية [58].

خلاصة القول إن الوضعية الجديدة تنظر في الأشياء كما هي، وتهيم بها وصفا، وتدركها إدراكا حسيا جزئيا، معزولا عن سياقه التاريخي، وعن إطاره البناء، والوقوف على الأوضاع القائمة، وكأنها نهاية النهاية، بل ونهاية التاريخ الاجتماعي للإنسان ومجتمعه.

الاتجاه الإمبريق

ي ربما اعترض البعض على ضم الإمبريقية بين صفحات كتاب يتركز اهتمامه على الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، على اعتبار أن هذا البعض يفهم الإمبريقية على إنها تطليق لكل تفكير نظري. غير أن قبول المسألة بهذا المعنى التبسيطي تعني إخلالا بل تزييفا للوعي بهذا الاتجاه الذي يثبت مضمونه وتوجهاته أنه ليس مجرد طريقة في البحث السوسيولوجي. فالباحث-كما يقرر نفر من أنصار هذا الاتجاه-لا يبدأ مسلكه البحثي خالي الوفاض، لأن له توجهاته وأفكاره التي وان أراد مواربتها فهي متأثرة بتنشئته العلمية، وانتماءاته الطبقية زد على هذا أن «الإمبريقية» في نشأتها، ومسيرة ارتباطها بالمشروع الرأسمالي، وعلاقات باحثيها بأصحاب الأعمال تكاد تفصح عن نفسها بوصفها أيديولوجية أو على الأقل ساعية إلى خدمة أيديولوجية بعينها. وحتى رفض الإمبريقيين لمسألة الانحياز الأيديولوجي بدعوى الموضوعية والحياد يعني في جوهره موقفا فلسفيا وأيديولوجيا يهيم بالواقع ويتعايش معه، لأن مسائل الحياد والموضوعية والاختيار وما إليها ليست مسائل مطلقة، وإنما هي محدودة ومتأثرة بعوامل ومؤثرات مختلفة هذا فضلا عن أنها هي-الموضوعية والحياد-قيم تتأثر بجماع نسق الأفكار المؤثر في ا لبا حث [59].

و يبدو من تحليل الإطار الفكري لهذا الاتجاه أنه تأثر إلى حد واضح بالدافعية، و بالوضعية الجديدة والبرجماتية Pargmatism أو الفلسفة الذرائعية كما يسميها البعض. فقد أخذت من الدافعية أسبقية الوعي والحافز الفكري للفرد وللجماعة على وجوده الواقعي، وبهذا قربت علم الاجتماع من علم النفس الإجتماعي نتيجة للتركيز على الدوافع من جانب، والاهتمام بالأجزاء أو العناصر المحددة كجماعات أو أفراد من جانب آخر. وأخذت من الوضعية الجديدة مسألة التركيز والتحدد بالوقائع بوصفها أجمل من النظريات كما ذهب «كلود برنار» في كتابه «الطب التجريبي». ومع أن مسألة الارتباط بالوقائع أساسية في أي علم، إلا أن التوجه الإمبريقي نحوها يبدو توجها مكتسيا برداء «المثالية الذاتية»، التي تفرغ هذه الوقائع من كل محتوى عياني ذلك لأن التعامل مع الوقائع في التحليل الأخير يقوم على الفصل الصارم والمصطنع بين العام والنوعي، الخاص، دون وضع أي

نوع من العلاقة بينهما في الاعتبار. وربما دلل على «ذاتية» هذا التوجه ومثاليته أيضا إصراره على أن كل ما لا يخضع للاختبار التجريبي وكل ما لا تحس به الذات الباحثة يعتبر باطلا، ومن أمثلة هذا مفهومات الطبقة والأمة والديموقراطية والحرب.. الخ. وأخذت أخيرا من «البرجماتية» «نفعيتها» وعمليتها. وهذه مسألة توضح ارتباط هذا الاتجاه بقيم ومصالح المشروع الرأسمالي الذي يسعى إلى الفائدة السريعة المباشرة [60].

القضايا الأساسية للاتجاه الإمبريقي:

تتلخص ملامح هذا الاتجاه في عدد من الخصائص والقضايا الأساسية التي يعد «رايت ميلز» أفضل من عرضها عرضا نقديا تحليليا في عمله الذائع الصيت «الخيال السوسيولوجي» sociological Imagination ولذلك سنحاول أن نقتفي أثره بصددها مضيفين إليها عناصر وخصائص أخرى ركز عليها آخرون. وتتلخص هذه الملامح فيما يلي:

- 1- يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن علم الاجتماع يمكن له أن ينمو ويتطور إذا ما ركز الباحثون فيه على أجزاء من الواقع، بقصد جمع عدد من الوقائع دون الخوض في تفصيلات نظرية. تعطل الباحث عن رصد الواقع الاجتماعي [61].

- 2- يرى الإمبريقيون أن تبني فلسفات علوم الطبيعة وإعادة صوغها بما يتلاءم مع دراسة الوقائع الاجتماعية يمكن أن تزود علم الاجتماع ببرنامج ونظام عمل. ومحاولة محاكاة العلوم الطبيعية ها هنا لا تأتي فقط من الانبهار بتطبيقاتها، وإنما أيضا من موقف علمائها القاطع من فلسفة البحث التي عبر عنها بريدجمان P.Bridgman حين أشار إلى أنه لا توجد طريقة علمية بذاتها، لأن العالم لا يخضع إلا لمبدأ واحد هو «الاستعمال الأمثل لموارد عقله، و بدون تحفظ» فميكانزمات الاكتشاف والاختراع، كما يقول وليام بك W.S.Beck مازالت مجهولة، وبرأيه أن عملية الخلق ترتبط أساسا بقوة واقعية الفرد.

3- يكاد «رايت ميلز» يلخص المسلك العام للبحث الإمبريقي في إشارته السهلة العميقة إلى أن الإمبريقيين ينهجون تقريبا النهج نفسه، يغترفون المعلومات من مقابلة منمطة ومنمقة أجريت مع عدد من الأفراد اختيروا

من خلال عينة ما. تصنف الأجوبة، ولمزيد من التنسيق والترتيب تحول إلى بطاقات مثقوبة، ولسهولة هذه الطريقة التي يمكن اكتسابها بذكاء متوسط تترجم النتائج ترجمة إحصائية أحيانا يعبر عنها بنسب مئوية، وعلى المستويات الأكثر تعقيدا تستخدم اختبارات إحصائية حينا. ويضيف «ميلز» في الفصل الذي وسمه الإمبريقية التجزيئية Abstracted Empiricism في كتابه «الخيال السوسيولوجي» أن المسعى الذي يراه الإمبريقيون مهمة لعلم الاجتماع يتجسد في قول واحد من اكثر أنصار هذه المدرسة رهافة وهو «بول لازر سفيلد» والذي يرى فيه أن على علم الاجتماع أن يقوم بدور كاشف الطريق أمام أفواج باحثي العلوم الاجتماعية حيث يقوم بدور الوسيط بين فيلسوف المجتمع المراقب المنفرد، وبين الباحثين الإمبريقيين. إن هذا الدور يتطلب أولا تحولا في الوجهة، إذ بعد الآن لا يدرس تاريخ الفكر والمؤسسات ولكن أنماط السلوك الملموسة والمحسوسة،وثانيا دراسة مشكلات المجتمع وحادثاته التي تتكرر، فلكي نفهم الحملات الانتخابية الأمريكية يجب أن ندرس أعداد الناس التي تقوم بالفعل الانتخابي، وتكرار هذا الفعل وانتظامه. وثالثا على الباحث الإمبريقي أن يركز جل اهتمامه بالحادثات المعاصرة حتى يتسنى جمع البيانات المطلوبة بالتفصيل والدقة المرغوبتين. وهنا على الباحث السوسيولوجي أن يكون صانع الأدوات وجرفيها، يجب أن يؤكد ويركز على أن يسأل الناس مباشرة، واكثر من مرة عما فعلوه ورأوه وسمعوه ورغبوا فيه. يجب ملاحظة أن المبحوثين أحيانا لا يتذكرون، وحينا يتهربون من الإجابة. هكذا تتطور المناهج، و يكتسب العلم-علم الاجتماع- قدرا من الدقة والموضوعية؟

خلاصة ملامح هذا الاتجاه أنه يرفض أهمية النظرية للبحث لأن الأفكار يجب أن تأتي من الخبرة ومن الدراسات السابقة، و بعد هذا يمكن أن تتشكل النظريات في ضوء معطيات الخبرة. وأنه يجعل مهمة البحث السوسيولوجي آنية معلقة ومشروطة بالوقائع المعاصرة بدعوى أنه يمكن الإحاطة بها منهجيا وتفصيليا على نحو أوفى. وأنه يهتم بالأساليب الإحصائية التي في شكلها ودلالاتها القول الفصل. وأخيرا يجب التخصص في فروع سوسيولوجية حتى ينمو الباحث، وينمو معه تخصصه، وأن يتحول علم الإجتماع إلى علوم فرعية، علم اجتماع التنظيم، وعلم اجتماع المصنع،

وعلم اجتماع اللعب، وعلم اجتماع المطعم وعلم اجتماع المأكل والمشرب والملبس.. . الخ. بإيجاز شديد وبلغة هذا الإتجاه يتحول علم الاجتماع هنا كما ذهب ديفيد ريدل ومرجريت كولسون إلى أساليب فنية مضاف إليها موضوعات جزئية معزولة بنائيا وتاريخيا مع قدر لا بأس به من الرطانة في لغو ا لكلام.

استخلاصات أساسية

تلتقي الاتجاهات التي صنفت تحت «الاتجاهات المحافظة» عند عدد من الملامح والخصائص المشتركة التي يهمنا تجميع خيوطها مع بعضها حتى يزداد المرء وعيا بها. فهي:-

أولا: إنها تتلاقى في نظرتها للعلم الطبيعي، فقد بهرتها إنجازاته التطبيقية، و بالتالي فمحاكاة هذه العلوم يكسب اتجاهاتهم قدرا مرغوبا فيه من الهيبة والاحترام، مما يمهد الطريق نحو توصيل مضموناتها الفكرية والأيديولوجية بتغليفها في غلاف علمي مقنع: فالوظيفية وما احتوته من اتجاهات فرعية أخذت من علم الحياة، وعلم وظائف الأعضاء، وأحيانا الكيمياء والهندسة، بعض قضاياها ومصطلحاتها كالبناء-المورفولوجيا-والوظيفة-الفسيولوجيا-والتوازن.. وأما الوضعية سواء كانت قديمة أو حديثة، وأيضا الامبريقية فكلاهما هام ببعض الأساليب الفنية في البحث، ورفض أي فكر وأي تنظير، وترك توجيه البحث للخبرة بعد اختصاره في دراسات جزئية محدودة في زمانها ومكانها.

ثانيا: مع التسليم بأن «الامبريقية» قد استطاعت أن تطور بعض الأساليب الفنية في البحث والنظرية السوسيولوجية فإنها وقفت عند حد اعتبار الطريقة البحثية غاية في ذاتها، وليست أداة لغايات أهم وأعمق توجهها نحو فهم المجتمع على نحو أفضل.

ثالثا: إنها جميعا في نظرتها إلى الإنسان تراه أنانيا فرديا، وبالتالي يجب ضبطه، ويجب أن يسعى هو إلى تكييف نفسه مع الظروف المحيطة، فأنت تدرس لكي تضبط كما ذهب «كونت».

رابعا: في الوقت الذي أرادت فيه هذه الاتجاهات أن تصب مضموناتها في «فاترينة» علمية، شحذ بعض الأدوات وتنميق بعض الطرائق البحثية، فإنها من الناحية الأخرى أنكرت وجود أية قوانين تحكم المجتمع، وتحكم تاريخه. فالدراسات جزئية، والتاريخ من وجهة نظرها كله حوادث فردية تصعب دراسته منهجيا، و بالتالي يقف الدور العلمي لدراسات هذه الاتجاهات عند حدود صوغ تعميمات مستقرأة من عينات بحثية محددة، وعندما أرادت أن تتجاوز معضلتها الخاصة بقوانين التطور الاجتماعي سلمت تسليما غير مبرهن أو حتى مبرر بأن المجتمع يخضع في التحليل

الأخير لقوانين طبيعية، أزلية، ثابتة، غير قابلة للتغيير، فالمحتم محتوم، والمقسوم مقسوم، ومهما أتراد الإنسان فلن يغير من المكتوب.

خامسا: إذا كانت القيمة الأساسية التي ظلت الوظيفية تنشدها وتجد في طلبها هي تحقيق التوازن الاجتماعي، واحتواء كل تغير، وكل صراع، وحله أو حتى إجهاضه، وإذا كانت وجهة الوضعية الأساسية تتمثل في أخذ موقف إيجابي Positive من الظروف القائمة والمحيطة، وإذا كانت غاية الإمبريقية تعنى بدراسة الواقع المعطى بادئة به، ومنتهية إليه فمعنى هذا أنها جميعا تبدأ من الواقع لتتعايش معه، لتحميه وتحافظ عليه، بوصفه الواقع الأمثل، وغاية الغايات. وهذا وإن أشار إلى مصالح بعينها تدافع عنها هذه الاتجاهات فهو يعنى من الناحية الأخرى توقف التاريخ، تاريخ المجتمع وتاريخ الإنسان و بقائهما عند الواقع الراهن دون صيرورة مستقبلية. رغم أن تاريخ الإنسان يشهد بغير كل هذا بل ويكذبه تماما حيث التغير حقيقة أساسية، وحيث التاريخ مجرى دائم ا لجريان.

والنتيجة التي يمكن للمرء استخلاصها أن هذه الاتجاهات أخلت بالوظيفة العلمية لعلم الاجتماع فلم تطور فكرا نظريا، ولم تسهم في صوغ قوانين لحركة المجتمع. وأما الوظيفة الاجتماعية للعلم-وبلغة «هوارد بيكر»- فقد تمثلت في الوقوف مع النظام القائم، والدفاع عنه وتبريره، وحشد الجهود العلمية لتدعيم منطقيته وأفضليته للإنسان. وبالتالي وقفت أمام كل تغير، ومن هنا يحق لها بجدارة منقطعة النظير أن توسم بأنها محافظة.

5 الاتجاهات النقدية في علم الاجتماع المعاصر

مقدمة

لماذا جعلنا الاتجاهات النقدية عنوانا لهذا الفصل ؟ ومع أنه تم تصنيف الاتجاهات في فصل سابق فإن التساؤل لا يخلو من المشروعية، لأن ثمة مسميات كثيرة ظهرت في السنوات العشر الأخيرة للاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع، منها الاتجاه الراديكالي، والاتجاه الماركسي الجديد، والهيجلي الجديد، واليسار الجديد. وبينها جميعا تباينات في المنطلق النظري، أو رفض التنظير القائم، على أن الملمح المشترك بينها جميعا هو بروز عنصر النقد كعنصر أساسي في محاولة تجديد علم الإجتماع وتحريره. ويتراوح هذا النقد ما بين نقد فكرة أو مفهوم أو قضية نظرية، أو خاصية نوعية في ظاهرة أو عملية إجتماعية، وبين رفض كل التنظير القائم، والبحث عن آخر جديد، و يتراوح أيضا بين رفض ظاهرة أو مجموعة من الوقائع، وبين رفض النظام القائم برمته، ويدلل على هذا أن بعض الباحثين في علم الاجتماع يعتبرون أنفسهم راديكاليين مثلا لمجرد أنهم يخالفون الاتجاه العام

السائد في الفكر السوسيولوجي أو في منهج البحث، والبعض الآخر يعتبر أن مجرد التعبير عن المعارضة-أخلاقيا-للسياسات الاقتصادية كاف لتصنيفهم على أنهم راديكاليون. وهناك آخرون يرون أن أي موقف نقدي من النظم الاجتماعية يعتبر موقفا راديكاليا حتى ولو كان هذا النقد لا يؤدي إلى أكثر من الدعوة لمجرد إحداث بعض الإصلاحات التكنوقراطية. ولهذا يرى من اهتم بالاتجاه الراديكالي من الكتاب العرب * أن يقتصر تعريف الراديكالية على الموقف النقدي من المسلمات والأسس التي تنهض عليها النظريات السوسيولوجية التقليدية وما يرتبط بها من مناهج، وأيضا من الأسس التي تنهض عليها النظم الاجتماعية، مع تقديم مسلمات بديلة وتصورات لنظم بديلة، على أن يتم هذا على أساس التحليل العلمي والشواهد التاريخية والأدلة الإمبريقية [1]. وهذا التعريف يتفق تقريبا مع المعنى الأكثر استخداما للراديكالية. ففي دائرة معارف العلوم الاجتماعية [2] تحدد الراديكالية بوصفها مركبا متفاعلا لمكونات ثلاثة يتمثل الأول وهو الأكثر أهمية في وجود موقف أو إطار فكري نحو نظام محدد في مجتمع من المجتمعات أو نحو النظام العام social للمجتمع في كليته وشموله. ويتركز الثاني في وجود فلسفة محددة وبرنامج عمل للتغيير الاجتماعي يضع في حسبانه التبديل لكل ما هو قائم واستبدال غيره به. وأما المكون الثالث فيؤكد ضرورة تحديد الأهداف والمفهومات من خلال تصورات ديموقراطية وإنسانية تعلى العام والخاص والمجموع على الفرد.

وهذان التحديدان السابقان يساعدان في استخلاص عدد من الأمور الهامة:-

ا-أن ليس كل محاولة نقدية-مهما كانت حدودها ومبتغاها-تعد راديكالية، وان كان أي موقف راديكالي يتضمن النقد بالضرورة.

2- أن علم الاجتماع الذي تكتمل مقوماته، لا يمكن-علميا وموضوعيا-إلا أن يكون راديكاليا، فالإطار التصوري، والموقف من الواقع القائم والرغبة في التغير، في ضوء تغليب العام على الخاص والاجتماعي على الفردي، هي جوهر علم الاجتماع.

3- وأن التعريف الحقيقي للتنمية-في ضوء معنى التنمية وتوجهاتها العلمية-لا يمكن إلا أن يكون تعريفا راديكاليا. فلا توجد تنمية حقيقية

غايتها المحافظة على أوضاع التخلف كلها أو حتى بعضها.

4- وثمة نقطة أكثر أهمية بالنسبة للعمل الراهن، وهي أنه ما دامت الجهود النقدية المعاصرة، لم تطرح بديلا نظريا لما هو قائم في تراث علم الاجتماع، فمعنى هذا أن أحد شروط تحديد الراديكالية قد سقط، وبالتالي يعد التفاعل بين مكوناتها الثلاثة المذكورة ناقصا، الأمر الذي يجعل الجهود القائمة نقدية حقيقية، لكن إما تمسكت بالماركسية، قديمة أو حديثة، أو طالبت بالإفادة منها مع غيرها من النظريات، كما هو الحال فيما يمكن تسميته بالتيار النقدي الليبرالي، الأكثر جنوحا نحو أخذ موقف على يسار النظرية الليبرالية التقليدية المتمثلة في الوظيفية. ولهذا يعتبر تعبير راديكالية، تعبيرا مجازيا لفظيا أكثر منه إشارة إلى موقف سوسيولوجي نظري متكامل العناصر، و يصبح الاصطلاح مقبولا فقط إذا قصد به إجرائيا الجهود القائمة: الماركسية الجديدة، والنقدية بوجه عام*. ونظرا لأن العمل الراهن، يركز على الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع فلن تهتم قصدا، بالآراء الواردة، المتناثرة هنا وهناك، والتي لا تشكل ملامح اتجاهات أساسية نقدية، حتى ولو صنفت-لفظيا-على أنها راديكالية.

وأما الماركسية الجديدة Neo-Marxist فهي بالأساس تنطلق من الإطار التصوري والمنهجي للماركسية، وأيضا من القوانين العامة للتطور الاجتماعي، وتأتي حداثتها من أنها تعيد قراءة الماركسية، محاولة توضيح مسارات عمل القوانين النوعية للتطور الاجتماعي، ومن خلال المعطيات الجديدة-تفصيلا- التي يفرزها الواقع الاجتماعي المتغير في هذا المجتمع أو ذاك، ونظرا لاستلهامها للأساس المعرفي والأيديولوجي العام للماركسية فهي أيضا رافضة، ساعية للتغيير. وهذا يعني أن كل موقف ماركسي جديد يعني بالضرورة موقفا نقديا، وراديكاليا، وان كان كل موقف راديكالي لا يعني أن صاحبه ماركسي جديد، فقد تكون له فلسفة مغايرة في التغيير بعد البحث والفهم [3].

لهذا اخترنا عنوان هذا الفصل وموضوعه كما هو مبين، مع توخي الاجتهاد في العرض والتناول، من أجل التمييز من خلال بعض الأمثلة التي توضح توجهاتها.

الماركسية الجديدة وعلم الاجتماع

مع أن اصطلاح «ماركسية جديدة» ليس محببا لدى عدد غير قليل من الماركسيين، لأنهم سيقولون لك على الفور: إما أن يكون الفكر ماركسيا أو لا يكون، وإذا استمر إصرارك فسيقال لك: إما أن تكون ماركسيا أو تحريفيا، ومع أن الإجابة على سؤال ما هي الماركسية الجديدة، وبالتالي ما هو الماركسي الجديد؟ تعد هامة علميا وأخلاقيا، لأنها إجابات تساعد في تحديد الفرق الموضوعي بين التجديد والتحريف في هذه النظرية، ولأن المبالغة في الجانب الأول قد تنقل الناقد إلى الجانب الثاني-التحريفي-ولو بحسن نية، مع هذا يستخدم الاصطلاح و يتكرر استخدامه مع أننا لم نلحظ اجتهادات محددة واضحة-في حدود ما أتيح-على هذا الطريق ويرجع هذا إلى تعقد الموقف واختلاط كثير من جوانبه. فليس كل ناقد مهاجم للمجتمع البورجوازي ولعلم الاجتماع البورجوازي يعد ماركسيا جديدا، وليس كل ناقد للماركسية مؤكدا أنه متمسك بإطارها وقضاياها العامة ماركسيا جديدا. وأحيانا يبالغ البعض بوجود عدة صور وأشكال للماركسية، منطلقا من اختلاف تجارب التطبيق بين الصين وكوبا ويوغسلافيا مثلا كما فعل «ألفن جولدنار» في كتابه «الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي»[4]، حتى الحدود بين ما هو ماركسي تقليدي-إن جاز التعبير-و بين الماركسي الجديد أصبحت غامضة ومختلطة من كثرة ما أثير حول هذا التوجه، حتى أن من يصنفون على أنهم ماركسيون جدد من قبل آخرين لم يصنفوا هم أنفسهم كذلك على اعتبار أنه لا توجد نظرية نهائية تماما، فالواقع يتغير دوما وحدود المعرفة تواصل اتساعها، والأساس في أية نظرية علمية استيعابها للحقائق الجديدة، وإلا تحولت إلى بناء سكوني جامد منفصل عن الواقع. ومعنى هذا أن قدرة الماركسية على استيعاب ما يستجد لا يسم الجهود المستندة إلى إطارها بأنها جديدة. [5].

ولهذا سأحاول تقديم تعريف إجرائي Operational للماركسية الجديدة ييسر خطة السير، ويمكن مناقشته في آخر التناول من خلال دراسة بعض القضايا التي تصنف على أنها تنتمي إلى الماركسية الجديدة. وهذا التعريف يرى:

ا- أن الماركسية الجديدة تسلم ابتداء بمفهومات الماركسية، ومنطقها

المنهجي، والقوانين العامة التي توصلت إليها، كما وضحها روادها المؤسسون.

2- أن الماركسية الجديدة تنطلق من الحقائق الجديدة التي يفرزها الواقع أو بعبارة أكثر دقة تتعامل مع القوانين النوعية للتطور الاجتماعي.

3- إن الماركسيين الجدد، يمكن أن يكونوا كل من التزم بالبندين الأولين، وأتى بعد الرواد المؤسسين وقدم أسهما على طريق فهم المعطيات والحقائق الجديدة، بشرط ألا يخرج عن الإطار العام المعرفي والأيديولوجي للنظرية. وفي ضوء هذا التعريف تم استبعاد كل من لا تنطبق عليه أبعاده وشروطه، وتجدر الإشارة إلى أن نشأة هذا النمط الفرعي من الفكر الماركسي أتى استجابة لوجود تجارب ناجحة لتطبيق الماركسية في الدول النامية وبصفة خاصة يعد ظهور أناس من أمثال «ماو» استطاعوا أن يغيروا واقع مجتمعاتهم. وإذا كان الماركسيون الجدد يتميزون-تعريفا-عن الماركسيين التقليديين الذين يرون أنه لم تحدث في العالم تغيرات كافية تقتضي إعادة النظر في أسس الماركسية فإنه يمكن التمييز في صفوف الجدد بين رجال التنظير والفكر أمثال باران وسويزي وماجدوف وفرانك، وبين رجال الفكر والممارسة من أمثال ماو وكيميل سونج وفانون [6].

وفيما يلي بعض القضايا التي أثيرت من قبل أنصار من يعدون توجههم ماركسيا جديدا، وسوف نحاول الإشارة إليها من خلال أمثلة محددة أظن أنها أكثر تكرارا من غيرها، حتى يتسنى بعد ذلك الوقوف على أهم الملامح المميزة لهذا الاتجاه:

١-مكان علم الاجتماع من النسق الماركسي:

من أبرز القضايا التي أثارها المشتغلون بعلم الاجتماع الذين ينطلقون من الماركسية قضية العلاقة بين علم الاجتماع والنسق الفكري الماركسي، على اعتبار أن «ماركس» نفسه رفض استخدام مصطلح Sociology الذي صكه «أوجيست كونت» ولم يأت هذا الرفض تقليلا من أهمية العلم ودوره، وإنما من بنائه ومضمونه وتوجهاته ووظائفه كما كانت سائدة أيام ماركس، فضلا على رغبته في دحض تجزئة الواقع وتفتيته من خلال علوم اجتماعية جزئية، تهدم الصورة البنائية الكلية. وإذا كنا هنا لسنا بصدد مناقشة هذا الموقف، فالمهم أنه أفضى إلى طرح عدد من التساؤلات وردود الأفعال حول

العلاقة بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع، هل تعد هي بذاتها علم الاجتماع ؟ أم ينظر إليها بوصفها إطاره النظري الذي يوجهه؟ وفي كلتا الحالتين ما هي وظيفة علم الاجتماع العلمية والمجتمعية؟.

أتت الإجابة على هذه التساؤلات متباينة (7)، فقد رأى البعض أن المادية التاريخية في جوهرها نسق سوسيولوجي، وبالتالي يجب فصل المادة التاريخية عن بقية مكونات النسق الماركسي، ورفض بعض ثان هذه الوجهة من النظر، مطالبا بأن تكون المادية التاريخية الأساس النظري والمنهجي للعلم، وبالتالي تكون هناك حاجة إلى خلق علم اجتماع جديد، أو حتى عدة علوم اجتماع-فروع لعلم الاجتماع على الطريقة الأمريكية-تتوازى مع المادية التاريخية وتستند إليها في الوقت نفسه. وثمة بعض ثالث رأي وجوب فصل المادية التاريخية عن مكونات الماركسية، ثم التمييز بين الجوانب الفلسفية والسوسيولوجية في النظرية. ومع وجود هذه المحاولات، فإن الأصل في التمييز بينها ليس المواقف الشخصية، وإنما الإطار الأساسي للفكر الماركسي نفسه، فمثلا ذهب «لينين» إلى أن المادية التاريخية مكون أساسي من مكونات الماركسية، لا يمكن عزله وفصله، إلا لأهداف الفهم والدراسة، وهي-المادية التاريخية-كل لا يتجزأ يمثل النظرية السوسيولوجية الأساسية لعلم الاجتماع العلمي.

وإذا وضعنا مثل هذا التحديد في الحسبان، فإننا نجد أن المحاولات المختلفة كان الكثير منها أقرب إلى التحريف منه إلى التجديد.

لقد بذلت محاولات ولا تزال تبذل أخريات لتجزئة النظرية، توطئة لصناعة توليف جديد، يفضي إلى إذابة هذا الفكر في غيره من صنوف الفكر الغربي. وهذه مسألة أتصور أن بعضا ممن أطلقوا على أنفسهم حينا «ماركسيون جددا» أسهموا فيها بوعي أو بلا وعي.

على أن التصور الماركسي الجديد يؤكد ضرورة الاهتداء بالمادية التاريخية لقيادة البحوث السوسيولوجية وتوجيهها موضوعا وتصميما، مع الإفادة من الأساليب الفنية البحثية التي توصل إليها العلم، مع ملاحظة ألا يمسخ علم الاجتماع إلى نوع من السيكلوجيا، أو إلى دراسات جزئية، بل لابد أن يكون علما بنائيا، له توجهات مستقبلية، وتكون مهمة البحث ساعية إلى إثراء النظرية وتطويرها، بما يجعلها أكثر قدرة على استيعاب الوقائع

والمعطيات الجديدة. وهذا لا يأتي إلا بالتخطيط لدراسة القضايا البنائية والظاهرات المجتمعية، النوعية والعامة، المحلية، والعالمية.

2- قضايا الطبقات الاجتماعية وأدوارها في التغيير:

يبدأ الماركسيون الجدد تناولهم لمسائل الطبقات الاجتماعية بالتأكيد على أن ماركس أكسب التصور العام للطبقة الاجتماعية معنى سوسيولوجيا فتصوره ليس استاتيكيا سكونيا كما فعل السابقون عليه، كما أنه جعل من الطبقة مقولة تحليلية وتفسيرية لكثير من الظاهرات الاجتماعية، فضلا عن تحديده لها تحديدا موضوعيا من خلال موقعها من نظام الإنتاج، والتنظيم الاجتماعي للعمل، ولم يقع في منزلق تحديدها من خلال مؤشرات لاحقة لوجودها. وبصفة أساسية ومع التسليم بالإطار العام النظري والمنهجي للماركسية في تناول المسائل الطبقية، فالبعض يرى بأن ماركس نفسه لم يضع تعريفا للطبقة فالتعريف الشائع هو ذلك الذي صاغه «لينين» والذي رأى فيه الطبقات «جماعات من الناس تحتل مواقع متماثلة-نسبيا-في نظام الإنتاج الاجتماعي.. الخ» وذلك لأن «ماركس» في الجزء الثالث من رأس المال عنى بمحددات الطبقة فقط [(8)]. ويحاول البعض أيضا أن يشير إلى أن تقسيم «ماركس» للطبقات حصرها في اثنتين أساسيتين-المستغيلة والمستغلة-دونما اهتمام بتفصيلات وحصر للطبقات في المجتمعات المعاصرة. وأما النقطة الأخيرة فتتعلق بمسألة الدور الثوري للبروليتاريا*، وهي مسألة أصبحت من وجهة نظر البعض بحاجة إلى إعادة نظر، خاصة بعد التطورات التي طرأت على الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، و بعد الحقائق التي أفرزتها التجارب النوعية لبعض المجتمعات، كالصين مثلا حيث اضطلع الفلاحون بدور الثوري، وليس البروليتاريا. هذه أهم القضايا التي أثارها عدد من الماركسيين الجدد، الذين من بينهم على سبيل المثال وليس الحصر هربرت ماركيوز وفرانز فانون وربجي ديبري R.Debray، ويشترك ثلاثتهم في إعادة تقويم الدور الثوري للطبقة العاملة «فماركيوز» يشكك في مقدرتها على إنجاز الفعل الثوري نتيجة للحراك Mobility الذي طرأ عليها في المجتمعات الصناعية المعاصرة، كالمجتمع الأمريكي، ولذلك علق حدوث الدور الثوري على جهود جماعات أخريات كالملونين والمتعطلين،

أو المضطهدين بصفة عامة، كما حاول «فانون» أن يبرز الدور الثوري للفلاحين وليس دور الطبقة العاملة، محاكيا في هذا ما سبق أن أسهم به «ماوتسي تونغ» في نظرية الطبقة الاجتماعية [9].

3- الوعي بالواقع والوعي الممكن، بين «لوكاش» و«جولدمان» [10].

أ-في تصويره لعلم الاجتماع يشير «جولدمان» إلى أنه بقدر ما يقتصر علم الاجتماع على دراسة الصور والأشكال الاجتماعية، فإنه يعجز عن فهم المجتمع، وتقديمه لنا، وتجدر الإشارة إلى أن «لوكاش» و«جولدمان» لا يدينان جميع الأحكام التي قدمها العلم البورجوازي ذلك لأن ثمة أحكاما تقويمية قدمتها البورجوازية التقدمية في نضالها ضد الإقطاع، مثل الحرية، لكنهما يريان معا أن علم الاجتماع هو علم الكليات الاجتماعية، في جوهرها، وديناميباتها، ولهذا فافتراض وجود بناءات ثابتة لا يقل خطأ عن التوجهات التجزيئية في العلم البورجوازي. فالبناء الاجتماعي هو دائما عملية دينامية للبناء والهدم، وهذا يقتضي إعادة النظر دوما في النماذج النظرية والأطر التصورية، وفي هذا اقترح في بحثه «الجدل اليوم» تغير مفهوم الرأسمالية إلى الإمبريالية لدى لينين وروزا لوكسمبورج، وهذا الأخير يجب أن يعدل لكي يعكس الطبيعة المنظمة للرأسمالية العصرية المتقدمة.

ب-اعتبر «لوسيان جولدمان» إن تطوير «جورج لوكاش»، لمفهوم الوعي الممكن هو إسهامه الأساسي في علم الاجتماع، فهو، أكثر من غيره من المفهومات، يعد نقطة ارتكاز منهجية جدلية للبحث السوسيولوجي لهذا اعتبر«جولدمان» الوعي عملية دينامية ومحافظة في الوقت نفسه. فهي دينامية عندما يحاول الإنسان مد نشاطاته إلى العالم من حوله، ومحافظة عندما يحاول أن يحافظ على بناءات الفكرة الداخلية.

لقد افرد «جولدمان» فصلا كاملا من كتابه «الإبداع الثقافي والمجتمع الحديث-سوسيولوجية البنية الكلية العصرية» (1971)، لكي يوضح أن مصطلح الوعي الممكن يمكن ترجمته إلى الوعي المحسوب لجماعة اجتماعية معينة. فماركس عندما تحدث عن وعي الطبقة العاملة-وليس مجرد وعي أفرادها-إنما كان يميز بين الوعي بالواقع والوعي بالممكن، أما الكتابات السوسيولوجية المعاصرة، فهي تقتصر على الوعي بالواقع نتيجة لإغراقها في الأساليب

الوصفية، والاستبيانات واستمارات البحوث، بمعنى أنها تركز على ما يفكر فيه الناس لحظيا، وليس فيما يتطلعون إليه. ويضرب مثالا لتوضيح ما يذهب إليه بأنك لو طبقت استمارة بحثية على الفلاحين الروس في يناير عام 1917, لكنت وجدت أن الغالبية مخلصة للقيصر، لكنه عند نهاية العام نفسه نجد أن الوعي بالواقع قد تغير جذريا. وعلى نفس الاتجاه يرى «وليم مايرل» أن مسألة ارتباط العلوم الإنسانية، وأي نتاج آخر للوعي الإنساني، بالنضال من أجل الأهداف المجتمعية، كانت من أكثر الأفكار التي أثر بها «لوكاش» في «جولدمان»، مما ساعد الأخير على بلورة فكرة أن الوعي الطبقي يتكون من الأفكار والمشاعر التي يملكها أفراد الطبقة عندما يقدرون موقفهم الطبقي تقديرا صحيحا، وذلك لأن الوعي الطبقي ليس مجموع أو متوسط ما يفكر به الأفراد، فهذا هو الوعي الإمبريقي الآني السيكولوجي كما ذهب لوكاش. أما الوعي الطبقي فهو رد الفعل-فكرا وموقفا وسلوكا-العقلاني المناسب لوضع خاص في عملية الإنتاج.

ج-يرى «جولدمان» أنه من الضروري لمن يريدون التدخل في الحياة الاجتماعية-لإحداث التنمية مثلا-أن يعرفوا أية معلومات يريدون نقلها، وكيف يمكن هذا، وأيها سيتعرض للتحريف عند استقباله وأيها يصعب استقباله في ظروف نوعية محددة، وهنا يجب أن نضع في الاعتبار أن أي جماعة-جماعات المصلحة مثلا-تسعى إلى معرفة الحقيقة، ولكن ليس للحد الذي يتعارض مع وجودها ومصالحها وينبه «جولدمان» في الوقت نفسه إلى خطورة أساليب الاتصال الجماهيري الإعلامي، التي قد تحدث وعيا بالواقع، قاصرا ومحدودا، يصعب التعامل معه من وجهة نظر مستقبلية. بعد هذه الأمثلة التوضيحية يمكن طرح تساؤل حول ملامح الاتجاه الماركسي الجديد هو: أي هذه الملامح يدنو من الماركسية الأصيلة كما وضعها مؤسسوها أو يبتعد عنها:

أولا: معارضة النظرية البورجوازية:[11]

وتأخذ هذه المعارضة عدة أبعاد منها:-

1-**بعد أيديولوجي**: يتمثل في أن النظريات السوسيولوجية البورجوازية تبرر الدور الإمبريالي للرأسمالية المعاصرة، وتحاول أن تخفي تكريسها

لتخلف الدول النامية وتبعيتها لها . وأخذ هذا النقد صورا متعددة، منها ما شكل نقدا عاما للفكر السوسيولوجي والتنموي البرجوازي كما فعل «شارل بتلهيم» و«بول باران» اللذان حاولا كشف التزييف الأيديولوجي الذي تمارسه القوى الإمبريالية، والذي يبدو واضحا في محاولتها إقناع البورجوازيات الوطنية بتبني مفهومات الديموقراطية الغربية. وغالبا ما تتلقى هذه البورجوازيات مساعدة وعونا ماديا وعسكريا لتدعيم وجودها وانتصارها على القوى الداخلية [12]. وثمة مواجهات حاولت كشف انحيازها الأيديولوجي من خلال دراسة حالات محددة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، كما فعلت مجموعة البحث الإفريقية مثلا . وهناك انتقادات وجهت لمنظرين بورجوازيين معينين، من أمثلتها انتقادات أندرو فرانك لكتابات «ماكليلاند» خاصة عمله «مجتمع الإنجاز» ونقد «بيرت هوسيلتز لبارسونز»، وخاصة في فكرته عن متغيرات النمط التي أرادها معايير للتخلف والتحديث.

2- بعد الكلية: يذهب الماركسيون المحدثون وفي مقدمتهم «جوج لوكاش» و«لوسيان جولدمان» إلى أنه لفهم المجتمع المعاصر يجب النظر إليه في كليته. ويذهب هذان المفكران إلى أن جوهر الماركسية ليس فقط فكرة الأساس الاقتصادي، وإنما أيضا كونها منهجا للكلية Method of totality، وتعنى الكلية لديهما التفوق الشامل للكل على الأجزاء ذلك لأن منهج تقسيم المشكلات إلى أكبر عدد ممكن من الأجزاء وفق المنهج الديكارتي قد يصلح في الرياضيات لكنه لا يصلح في العلم الإجتماعي، وذلك لأن تقدم المعرفة هنا لا يكون من البسيط إلى المركب، ولكن من المجرد إلى المحسوس ومن خلال التنقل بين الكل وأجزائه، والربط بين التوصيف والتفسير العلميين. فعند وصف البناء النوعي الخاص للموضوع قيد البحث وصفا خاصا، يجب ربطه في الوقت نفسه بالبناء الأشمل. وهذا ما يدعم جدل الجزئي والكلي والنوعي والعام [13].

3- الثورة والطبقة الاجتماعية: عارض الماركسيون الجدد قضايا دراسة الطبقات في الفكر البورجوازي، وانتقدوا بشدة دراسة الطبقات من خلال التدريج الاجتماعي، الذي يخفي الملامح الدينامية والعلاقات الكلية بين الطبقات الإجتماعية. وقدموا تفصيلات للبناءات النوعية للطبقات في بعض المجتمعات الحديثة والمعاصرة، كما سبقت الإشارة. أما فيما يتعلق

بمسائل الثورة فيرى بعض الماركسيين المحدثين وفي مقدمتهم «فرانزفانون» أن العنف هو السبيل الوحيد للقضاء على الاستعمار. فالعالم الاستعماري الذي قام على العنف لا يمكن الخلاص منه إلا بالعنف، ولهذا فمن الصعب تغيير العالم سلميا. وقد أبرز الماركسيون الجدد، بجانب الدور الثوري للبروليتاريا، دور الفلاحين والبورجوازية الصغيرة، نظرا لقلة عدد أعضاء البروليتاريا وتمركزها في المدن، وحاجتها إلى تحالفات طبقية [14].

4- الإقتصاد: فيما يتعلق بالقضايا الأساسية، ومع الإعتراف بالبعد الإقتصادي الداخلي في فهم كثير من أبعاد البناء الكلي للمجتمع، فإنهم أبرزوا دور النظام الإقتصادي العالمي في تكريس تخلف الدول النامية، و بالتالي أبرزوا قضايا التبعية بصورها المالية والنقدية والتكنولوجية والسياسية على نحو ما أوضح شارل بتلهيم في عمله «التنمية والتخطيط».

ثانيا: الاختلاف التفصيلي مع الماركسية التقليدية: حقيقي أو مزعوم؟

1-ركز الماركسيون الجدد على الإمبريالية العالمية ودورها وأساليبها في التعامل مع ضحاياها، كيف تقيدهم؟ وكيف تهزمهم؟ ومن المحاولات التجديدية ما أقترحه لوسيان جولدمان «بإشارته إلى أنه يجب أن نستبدل بمصطلح الرأسمالية عند ماركس» مصطلح الأمبريالية عند لينين وروزا لوكسمبورج، كما أن مفهومهما هذا يجب تعديله لكي يعكس الطبيعة المنتظمة للنظام الرأسمالي العالمي المعاصر. كما وضحوا أساليب الإستعمار الجديد في التعامل مع دول العالم الثالث وسعيه إلى الحفاظ على كبار الموظفين ورشوة البورجوازيات الوطنية، والتأثير الأيديولوجي أي المثقفين، والتغلغل في المؤسسات العلمية والثقافية والإعلامية [15].

2- اهتموا بالخصوصيات القومية، ودور الأمة في التحرر الشامل، بوصفها تجسدات لعمل القوانين النوعية للتطور الاجتماعي.

3- وفيما يتعلق بالمسائل الطبقية، فهم يطرحون قضية نظرية موادها: أنه يجب النظر إلى تطور المجتمع الأوروبي، مراحله ومقولاته، بوصفها حالات استقاها ماركس من تاريخ الإنسان، ولكن لا ينبغي أن يوضع تاريخ الإنسان في قوالب تمثلها مراحل ومقولات تطور المجتمع الأوروبي. وفي

هذا حاولوا إبراز دور الرأسمالية العالمية في تشويه تطور المجتمعات النامية وإيقافها عند مراحل ما قبل الرأسمالية. وفي تحليلهم لدور الطبقات الاجتماعية في التغيير، يكادون ينطلقون من فكر «ماو» مع تدعيمه بشواهد نوعية لحالات مأخوذة من هذا المجتمع المعاصر أو ذاك، كما اهتموا بإبراز دور الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في الثورة، مع رصد بعض الملاحظات والتحفظات على الدور الثوري للبروليتاريا [16].

4- وثمة نقاط فرعية أخرى تتعلق بجدل الإستغلال الصاعد والهابط: من استغلال المدن في الدول النامية للقرى، حيث تجذب الأولى رؤوس الأموال وفائض الإنتاج والقوى البشرية من خلال الهجرة، وتمثل هذا فيما ذهب اليه «فرانك» من سيطرة العواصم على التوابع والأطراف سواء على مستوى المجتمع المتخلف الواحد، أو على مستوى الدول النامية والدول المتخلفة.

وبعد، فهل هذه نقاط اختلاف، أم أمثلة تفصيلية، بمصطلحات عصرية، لم تخرج عن الجوهر والإطار الأساسي؟ أم أن التجديد يكمن في تفصيلات وأدوار طبقية ووضع العلاقات الخارجة عن البناء في الإعتبار بعد دراسة الأوضاع الداخلية لهذا البناء أو ذاك، أم أن الإسهام الحقيقي تمثل في الرد على المنظرين البورجوازيين، لتصحيح وعيهم بالماركسية، وبالعالم المعاصر، ومحاولة الرد على ما طرحوه من دعاوى حول قدرة الماركسية على استيعاب التغيرات الجديدة مما اضطر بعضهم إلى الخروج عن إطار الماركسية ولو بلا وعي؟.

التيار النقدي في علم الاجتماع الأمريكي

يضم هذا التيار عدة فصائل نقدية، يصعب الفصل بينها فصلا دقيقا، حيث يختلط فيها الموقف الليبرالي باليسار الجديد بما يسمى أحيانا اتجاها راديكاليا، بالدعوة إلى تبني الماركسية. فبعض أنصاره بدأ وظيفيا، لينتهي عند موقف رافض لها، دون بديل نظري واضح.

وإذا حاولنا أن نعرض لبعض أمثلة تعبر عن هذا الموقف بتياراته المختلفة المختلطة، داخل علم الاجتماع الأمريكي فربما لم نجد إلا «رايت ميلز» و«ألفن جولدنار». وربما يدعم هذا الانتقاء ما ذهب إليه «بيترورسلي» وآخرون [17] عندما أشار إلى أن أبرز عملين، حول نظرية علم الإجتماع حالها ومهامها منذ الحرب الثانية، هما «الخيال السوسيولوجي» لميلز عام 1959، «الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي» «لجولدنار» عام 1970. ومع أن ثمة جهودا أخرى على طريق نقد نظرية علم الاجتماع إلا أن هذين العملين يتسمان بقدر من الشمول النسبي الذي يعزز تناول أعمال صاحبيهما قبل غيرهما.

1 - رايت ميلز والخيال السوسيولوجي البنائي:

اختلف معظم من اهتم بتصنيف أعمال «رايت ميلز» وتحليلها وتقويمها حول التوجه المعرفي الأيديولوجي الذي استند إليه فعده أرفنج هورفيتز I.Horowitz برجماتيا [18]، ونظر إليه «جولدنار» على أنه رومانسي، بالرغم من أن «ميلز» أسهم في إنضاج تكنولوجيا البحث السوسيولوجي عندما عمل بمكتب البحوث الاجتماعية التطبيقية، و يبدو أنه اعتمد في هذا على جوهر كتاب «ميلز» «الخيال السوسيولوجي». وأطلق عليه آخرون أنه «تروتسكي تكساس» نتيجة لصلته بالفكر الإشتراكي. وبالرغم من الدور والسمعة الشهيرتين للرجل، فقد أخذ عنه الكتاب العرب نقلا، أكثر مما كتبوا عنه تحليلا ونقدا، ونستثني من هذا مقالا واحدا اهتم بأعمال الرجل، وإن كان تركيزه على جهوده البحثية أكثر من مواقفه ورؤاه النظرية، وبالتالي فهو وضح فقط جانبا من القضايا التي آثارها، وهو الجانب المتعلق بحرفية البحث السوسيولوجي وأساليبه الفنية [19]، ويمكن تلخيص أهم جوانب فكره فيما يلي:

1- ينظر أحيانا إلى رؤيته لعلم الاجتماع على أنها رؤية «برجماتية». فالأفكار والنظريات ليس لها قيمة في ذاتها، لأن الذي يحدد قيمتها ما تستطيع أن تفعله في الواقع. ولهذا كان يربط دوما بين الحقائق وقواعد العمل وأساليبه التي يجب اتخاذها، كان يصف ويحلل العمليات والعلاقات الإنسانية، و يقدم في الوقت نفسه حلولا للمشكلات الخطيرة التي يتعرض لها البناء الإجتماعي للمجتمع الأمريكي [20].

2- دعا «رايت ميلز» في كتاباته إلى ضرورة الأخذ بالنظرة الشاملة في الدراسة السوسيولوجية «بحيث يكون تركيز الباحث على مستويات ثلاثة هي: الإنسان والمجتمع والتاريخ. فالمشكلات الأساسية التي يعاني منها الناس هي نتاج لمشكلات البناء الإجتماعي العام، وهما يرتبطان بمشكلات التاريخ، وفي هذا يقول «ميلز:< عندما تصاغ مشكلات العلوم الاجتماعية صوغا حقيقيا، لابد أن تتضمن كلا من المتاعب والقضايا.. التاريخ الشخصي للأفراد، وأيضا التاريخ العام، ومجال العلاقات المعقدة القائمة بينهما، لأن حياة الفرد وتكوين المجتمعات كليهما يجريان في نطاق هذا المجال»[21].

3- يرجع «رايت ميلز» أزمة علم الاجتماع الغربي إلى التصورات الخاطئة للعلم نفسه. فالمفهوم السوسيولوجي كما ذهب، لابد أن يكون فكرة ذات مضمون إمبريقي، فإذا كان هذا المضمون أكبر من الفكرة تردى علم الاجتماع وسقط في التيار الإمبريقي التجزيئي، وإذا كانت الفكرة أوسع من المضمون الإمبريقي-الشواهد البحثية-وقع علم الإجتماع في شرك عالم المجردات في النظريات الكبرى. ثم يواصل نقده التفصيلي لكلتا النزعتين. فالإمبريقية التجزيئية التي تغفل دور النظرية في توجيه البحث وتوضيح رؤياه تهتم بالأساليب البحثية الفنية المحدودة أكثر من الإهتمام ببلورة موضوع البحث وصوغ مشكلته صوغا علميا واضحا، الأمر الذي جعل أنصار هذا الاتجاه يجمعون أكواما من البيانات والمؤشرات التي تستخدم لتبرير الواقع والنظام القائم. وفي المقابل يبتعد أنصار النظريات الكبرى-الوظيفية خاصة-عن الواقع بالتحليق في أمور مجردة، وقضايا غامضة، بدلا من البحث في المشكلات الاجتماعية الأساسية داخل سياقها البنائي التاريخي [22] ولعل أوضح الأمثلة التي يدلل بها «ميلز» على موقف نظريات من نوع الوظيفية تعليقه على أعمال أبرز روادها وهو «بارسونز» بأن ما قدمه هذا الأخير في

عمله «النسق الإجتماعي» Social System لا يعني إلا تجريدات غامضة 50٪ منها لغو كلام، 40٪ بديهيات شائعة في علم الاجتماع والباقي وهو 10٪ يحوي مضمونات أيديولوجية توضح توجه صاحبها بالرغم من غموضها المتعمد هي الأخرى[23]. هذا فضلا عن أنه عبر الفصل الثاني من كتابه «الخيال السوسيولوجي» حاول توضيح أزمة التنظير في علم الاجتماع الغربي متمثلة في أزمة الوظيفية وأزمة روادها. فخوف بعضهم من فكر «كارل ماركس» جعلهم يحجمون عن تناول قضايا أساسية، أبرزها قضايا التغير البنائي، وقضايا التاريخ، حيث كان يجب عليهم الربط بين نظرية البناء الإجتماعي والنظرية التاريخية[24]، فضعف الحس التاريخي لدى «بارسونز» وانحصاره في المجتمع الأمريكي وحده جعله يصل إلى تجريدات غير مبرهنة عندما اعتبر البناء المعياري القائم على الاشتراك في القيم أساسا لاستمرار المجتمع وتوازنه [25].

4- عاب «رايت ميلز» على معظم المشتغلين بعلم الاجتماع في الولايات المتحدة موقفهم المسبق من التراث الماركسي. لقد كان يؤكد أن ثمة فرقا بين أن تفهم وتعرف لترفض وتقاوم، وبين أن ترفض وتقاوم دون فهم ووعي. ولهذا ألف كتابا وسمه «الماركسيون» عرض فيه خصائص الفكر الماركسي، وبعض المحاولات الإبداعية فيه، كما فعل «لينين وماو». لقد أوضح أن كثيرا ممن يرفضون الماركسية يبدو أنهم-عن جهل-يرفضون الخصائص المميزة لعلم الاجتماع ليحصروه، ويحصروا أدواره وموضوعاته في قضايا جزئية وهامشية تجعلهم لا يتجاوزون آنيتهم. فإذا كان «ماركس» اهتم بالبناء الإجتماعي للمجتمع في شموليته وديناميته، وهو اهتمام محوري في علم الاجتماع فإن رفضهم «لما ركس» يعني رفض جوهر علم الاجتماع، وإذا كان عدد غير قليل من الباحثين الأمريكيين يجهل التاريخ وأهميته في علم الاجتماع فإن «ماركس» استخدم المعطيات التاريخية بتفوق وتألق، وبالتالي فإن رفضهم «لماركس» يعني رفض «عمق جوهري» وأساس منهجي-المنهج التاريخي-ضروري لعلم الاجتماع. وإذا كان معظم الإمبريقيين والوظيفيين أيضا يقبلون الواقع على ما هو عليه، وإذا فسروا المشكلات ردوها إلى قيم الأفراد وتوافقهم، فإن «ماركس» عد هذه المشكلات نتيجة منطقية لتناقضات البناء الإجتماعي، ومن ثم طالب بتغيير البناء، وبالتالي فرفضهم «للماركسية»

يعني رفضا لقضايا أساسية وبديهية من قضايا الواقع الإجتماعي، وهي قضايا التناقض وحتمية التغير، فضلا عن تقليص دور العلم وإبعاده عن الإسهام في تغيير الواقع. وأخيرا يختتم «ميلز» حديثه بإشارته إلى أنه ليس ثمة علم اجتماع إلا وكان ماركسيا بالضرورة، وان لم يكن العمل كذلك خرج عن نطاق علم الاجتماع [26].

5- في محاولته الربط بين نقد المجتمع الأمريكي ونقد علم الاجتماع فيه، وهي نقطة كثيرا ما تغيب عمن يصنفون أنفسهم ضمن حركة النقد في علم الاجتماع، وضح «ميلز» قضية اغتراب الإنسان الأمريكي وتزييف وعيه، و بالتالي طبعه باللامبالاة والقصور فيما يتعلق بالتغيير، وحاول ربط هذا الواقع بجانب عوامل أخرى بالطبع بالإيحاء للإنسان بأن مشكلته ليست مشكلة اجتماعية بنائية وإنما نفسية شخصية. فكثيرا ما أكد الباحثون من خلال دراساتهم له أن المسألة تعود إلى تكيف الإنسان وتوافقه مع الواقع المحيط، فكلما كانت لديه قدرات-نفسية-على هذا التكيف وذلك التوافق قل اغترابه والعكس صحيح، [27]. ولكي يثبت عجز وزيف مثل هذه التأويلات-لا التفسيرات-أنجز عدة دراسات حول الطبقات الاجتماعية، أبرزها دراساته حول «الدقة المتوسطة»، و«صفوة القوة»، ليخلص منها إلى أن حقيقة أي طبقة هي في الواقع والى حد كبير محصلة لعلاقاتها بسائر الطبقات الاجتماعية. وخلص أيضا إلى أن مراكز القوة الاقتصادية في المجتمع الأمريكي أصبحت تسيطر على السياسة الحكومية، وتؤثر في تشكيلها، هذا بجانب انتقال هذه القوة السياسية إلى أيدي جماعة صغيرة تتمثل في أصحاب الشركات الكبرى ومديريها، والصفوة العسكرية [28].

6- وعلى طريق تصحيح مسارات علم الاجتماع، طالب بضرورة تسلح الباحث بما أسماه «الخيال السوسيولوجي» حتى يتسنى إدراك أبعاد مشكلات المجتمع، فهذا الخيال كفيل بأن يساعد الباحث على أدراك أن الفرد جزء من بناء اجتماعي، وأن البناء الإجتماعي جزء ومرحلة من مراحل التاريخ وبالتالي إدراك سياق المشكلات، وأنه سياق بنائي وليس فرديا أو شخصيا ذاتيا. وفي هذا الصدد يقرر«ميلز» أن أولئك المحللين السوسيولوجيين الذين كانوا على وعي بأعمالهم ومهامهم كانوا يطرحون ثلاث مجموعات من الأسئلة الرئيسية تحوي أسئلة أخرى فرعية هي: [29].

الأولى: ما هو البناء الإجتماعي الكلي لهذا المجتمع النوعي؟ ما هي مكوناته الجوهرية، وكيف ترتبط بعضها ببعض؟ وكيف يتغاير كل منها عن بقيه المكونات المتباينة داخل النظام الإجتماعي الكلي؟ وفي داخل كل منها، ما هو معنى ودلالة أية سمة خاصة بالنسبة لاستمرارية هذا المكون وتغيره؟

الثانية: أين يقع هذا المجتمع من تاريخ الإنسانية ومراحل تطويرها؟ ما هي ميكانزمات تغيره؟ ما هو مكان هذا المجتمع، ومعناه ودلالته بالنسبة لتطور الإنسانية ككل؟

كيف تتأثر آيه سمة نوعية ندرسها، وكيف تؤثر في المرحلة التاريخية التي يتحرك عبرها ؟ ما هي الملامح الأساسية الجوهرية لهذه المرحلة؟ وكيف تختلف عن غيرها من المراحل؟ وما هي ملامحها المتميزة في صناعة تاريخ الإنسان؟

الثالثة: وأما التساؤلات التي تنتمي إلى المجموعة الثالثة فهي:-

ما نوعية الرجال والنساء المسيطرين والمتميزين في هذا المجتمع في هذه المرحلة؟ وما هي دواعي تميزهم وسيطرتهم؟ ما، نوعية الطبيعة الإنسانية Human Nature التي تظهر وتتضح من خلال السلوك والشخصية التي نلاحظها في هذا المجتمع، في هذه الفترة؟ وأخيرا ما مغزى ودلالة هذه الطبيعة الإنسانية، وأيضا ما مغزى ودلالة كل سمة وكل قسمة من قسمات المجتمع الذي ندرسه؟

هذه الأسئلة الرئيسية التي يراها «ميلز» ضرورية سواء كان اهتمام البحث منصبا على قوة الدولة، أو على مزاج بسيط، أو على الأسرة. وهي أسئلة ضرورية لكل تحليل سوسيولوجي جيد، إذ كانت أسئلة مميزة للأعمال الكلاسيكية الرائدة كما هي الآن بالنسبة لكل باحث يتمسك بالخيال السوسيولوجي. هذه بإيجاز توجيهات «ميلز» وتساؤلا ته التي تعبر عن ركائز مشروعه السوسيولوجي، وتكشف أيضا عن أطر استناده المعرفية. فهل هو بعد ذلك رومانسي أو برجماتي؟ أتصور أن مشروعه يركز على الدور البنائي الدينامي التاريخي في دراسة المجتمع، وهي أبرز ملامح علم الاجتماع التي تأكدت وتدعمت من خلال جهود الكثير من الباحثين، سواء أكانوا ينتمون إلى فكر اشتراكي أو يعيشون في مناخ ليبرالي. وهي في الوقت نفسه أرضية التقاء بين معظم النقاد المجددين في علم الاجتماع

المعاصر.

2- ألفن جولدنار وأزمة علم الاجتماع الغربي:

غالبا ما كان يرد اسم «ألفن جولدنار» بين الوظيفيين المهتمين بدراسة التنظيم الإجتماعي عامة، والتنظيم الصناعي بشيء من التخصيص. هكذا صنف بعد نشره الدراسة الشهيرة «أنماط البيروقراطية الصناعية» Patterns of Industrial Bureaucracy عام 1954، وهي الدارسة التي يتبين بوضوح من تحليل عناصر نسيجها النظري تأثره الشديد «بروبرت ميرتون»، أحد المنظرين المعاصرين للوظيفية،[30]. على أنه صنف بعد عام 1970 بين أنصار الاتجاه النقدي لعلم الاجتماع الغربي من داخله، وذلك بعد نشره عمله الذائع الصيت «الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع» عام 1970، وندعم هذا التصنيف بعد نشره كتابه النقدي الثاني «من أجل علم الاجتماع، التجديد والنقد في علم الاجتماع اليوم» عام 1973، الذي حاول أن يرد من خلاله على بعض الانتقادات التي وجهت إلي كتابه «الأزمة المقبلة» كما تلافى بعض الثغرات التي رآها هو في عمله.

أولا: يلخص «جولدنار» ملامح الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي من خلال المظاهر التالية:-

1- اتجاه النماذج الوظيفية، والنموذج البارسونزي خاصة، نحو الالتقاء مع الماركسية، التي كانت في السابق عدوها المناظر.

2- اغتراب الباحثين السوسيولوجين الشبان عن البنائية الوظيفية.

3- ظهور ميول من خلال بعض التعبيرات الفردية، لتأسيس جماعات ومنظمات جماعية.

4- تنامي النقد التكنيكي للنظرية الوظيفية.

5- التحول من النقد السلبي إلى تطوير آخر بناء إيجابي يطالب ببدائل نظرية ذوات توجهات وافتراضات جديدة.

6- تطوير نظريات ومشكلات بحثية وسيطة موجهة نحو قيم الحرية والمساواة أكثر من التوجه نحو الحفاظ على النظام الذي كانت تجد في طلبه الوظيفية.

ولقد حاول تحديد العوامل التي أسهمت في هذه الأزمة فيما يلي:

ظهور بناءات فوقية جديدة بين شباب الطبقة الوسطى تعارض الوظيفية، وحدوث تباينات داخل الوظيفية نفسها، وأخيرا تطور دولة الرفاهية التي لم تعد الافتراضات الوظيفية قادرة على ملاحقتها وتدعيمها(31).

وبالرغم من إشارته إلى أن محاولة تشخيص الأزمة البادية في علم الاجتماع الماركسي، تخرج عن مرامي كتابه «أزمة علم الاجتماع الغربي» فقد حاول على حد قوله تقديم بعض الملاحظات الشخصية، التي ركز أهمها في ظهور علم اجتماع أكاديمي في المعسكر الاشتراكي، وانتقال الوظيفية نحو الشرق من خلال بدء النظر إلى بعض قضاياها -كالتوازن- على أنها قضايا مطلوبة للمجتمعات الاشتراكية في مراحل تحولها، وتتركز ملامح الأزمة في أن خلق علم اجتماع أكاديمي في الاتحاد السوفيتي يمكن أن يشكل اتجاها متميزا عن الماركسية، بل ويقف في وجهها فضلا عن ظهور حركات اليسار الجديد بين صفوف الشباب السوفيتي من المشتغلين بعلم الاجتماع (32).

ثانيا: طرحت على «جولدنار» عدة تساؤلات بعد نشر كتابه النقدي الأول، تركز أهمها فيما يلي:-

ا-ما هو البديل الذي قدمه «جولدنار» بعد نقده المرير لكل الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع؟

2- لماذا كتب نقدا في علم الاجتماع، مع أن المطلوب نقد المجتمع؟ وبالتالي لماذا لم يركز وقته وجهده في تطوير نظرية للمجتمع، بدلا من محاولته تطوير نظرية حول النظرية السوسيولوجية؟

3- لماذا فصل الماركسية تعسفيا عن علم الاجتماع الأكاديمي، مع أن الماركسية أثرت في الفكر الغربي؟ هل يرجع هذا إلى عدم دقة تحليله لها؟

4- لم يناقش «جولدنار» مشكلة علاقة علم الاجتماع بالعالم المحيط وبعبارة أخرى، الأدوار التي على علم الاجتماع أن يقوم بها.

5- نقده «إرفنج زايتلن» لأنه لم يوضح المضمونات الأيديولوجية التي أثرت في علم الاجتماع ونظريته.

6- إن ما قدمه تحت ما أسماه علم الاجتماع التوصيفي الإستقرائي Reflexive sociology لا يعني سوى نوع من الإمبريقية المهذبة، غير المحددة نظريا (33).

هذه أهم التساؤلات والانتقادات التي وجهت إلى «جولدنار» والتي حاول في ضوئها صوغ عمله «نقد علم الاجتماع وتجديده» وهو العمل الذي يمكن تلخيص أهم محاوره وقضاياه على النحو التالي:-

1- بعد مناقشته لقضية وجود علم اجتماع متحرر من القيمة Value-Free Sociology وتأكيده استحالة وجود مثل هذا الأمر، حاول أن يدلل على هذا بتأثير الأيديولوجية على الأعمال السوسيولوجية سواء كانت نظرية أو بحثية ميدانية. وفي هذا الصدد كرر وتبنى السؤال الذي طرحه «هوارد بيكر:< في جانب من نقف؟ Whose side are we on مشيرا إلى أنه من الصعب عليك أن تأخذ موقفا عادلا محايدا بين المسيطرين والخاضعين، إذ لابد من تبني موقف واحد منهما[34].

2- في معرض محاولة تأكيده فهم الإطار الماركسي عاود نقده لعدد من المنظرين في علم الاجتماع، فيبر، دور كايم، بارسونز، موضحا تأثرهم به بوعي حينا، وبلا وعي أحيانا، ووضح في الوقت نفسه فقدان الوظيفية-بسبب توجهها المعرفي الأيديولوجي-القدرة على استيعاب كثير من حقائق العصر، خاصة حقيقة التغير الاجتماعي. و يستأنس هنا بإشارة «بارسونز» إلى أنه ليس بالإمكان الوصول إلى نظرية عامة لعمليات تغير النسق في ظل أحوال المعرفة الراهنة[35].

3- عاود التأكيد-بوضوح أكثر-على أنه من الصعب القيام بنقد نظرية علم الاجتماع، دون نقد المجتمع، أو العكس، لأن كليهما يؤثر في الآخر و يثريه، الأمر الذي يجعل الطلاق الراديكالي بينهما صعب الوقوع [36].

4- أكد أن دعواه إلى إقامة ما يسمى بعلم الاجتماع الواقعي الاستقرائي. Reflexive ليس غرضها خلق نظرية جديدة، بل السعي نحو إقامة ظروف إنسانية تقضي بتصحيح الوعي الزائف False Consciousness بالإنسان، و بواقعه. ولهذا فمهمة علم الاجتماع وضع برامج لتصحيح الواقع. وهذا يتطلب نقد التصورات الشائعة لرفضها والتحرر منها [37] بالتأكيد على:

أ-ضرورة دراسة نظرية علم الاجتماع كمنتج تاريخي.

ب-ضرورة وضع نظرية علم الاجتماع في سياقها التاريخي.

ج-ضرورة وضع نظرية علم الاجتماع في سياق الجهود السابقة عليها، واللاحقة أيضا.

د-ضرورة الكشف عن تأثيرات النظرية في تصور الإنسان والمجتمع وتغييرهما [38].

ه-حرص «جولدنار» على إبراز دور المنظر الراديكالي من وجهة نظره ربما ليرد بإيجاز على معظم من انتقدوه، وربما للتلميح إلى توجهه وموقفه. وفي هذا يقرر:-[39].

أ-أنه لابد للمنظر الراديكالي، من خلق تجمع اجتماعي ينتمي إليه، إذا لم يكن موجودا، حتى يشارك في التخطيط لخلق الظروف الضرورية للتحرر الإنساني. وهذا الانتماء من جانب آخر يوفر له ولزملائه قدرا من الحماية، والعمل الجماعي، ويساعده في فهم الكل الاجتماعي الذي يسعى إلى مواجهته.

ب-لا بد له من تحديد انتمائه الطبقي بوضوح، حتى يحدد طريق إسهامه في الحركة الاجتماعية لهذه الطبقة.

ج-يقتضي أمر دوره هذا تأهيل نفسه، ومساعدة الآخرين أيضا على مقاومة السلطة والنظم الثقافية القائمة، حتى يكون في وضع أكثر تحررا يساعده على الفهم الأفضل لما يحيط به. د-لابد أن يحكم علاقته بتجمعه مبدأ تأثيرهما المتبادل، وموقفهما المشترك، وعليه أن يأخذ المبادرة لتقديم أفكاره وتنظيراته، ولا ينتظر حتى يطلب منه هذا.

استخلاصات أساسية

بتفحص الكتابات المتاحة حول التيارات النقدية المعاصرة في علم الاجتماع لوحظ اختلاط بعض قضاياها ومواقفها. لكن عند محاولة وضع تصنيف دقيق لها في ضوء توجهها وجد أن ما وسم منها بأنه راديكالي إما إنه يسقط عنه واحد أو أكثر من شروط وخصائص الراديكالية، وأما هو أكثر ارتباطا بالماركسية، وإما اكتفى بنقد الواقع النظري القائم، والواقع الإجتماعي القائم دون تقديم بديل واضح متكامل. و يدلل على هذا أن الإشارة التي أوردها «د. سمير نعيم» والمأخوذة عن ثلاثة من الباحثين السوسيولوجيين البريطانيين أيان تيلور I.Taylor وزميليه حول ما أطلقوا عليه خصائص النظرية الاجتماعية الراديكالية توضح لنا الأمور التالية: (40).

ا-أن زعم الراديكاليين بأن أفكارهم وافتراضاتهم حول طبيعة الإنسان بوصفها طبيعة خلاقة غير محدودة القدرات لا تعد بأي معنى أفكارا جديدة تحسب لهم لأنها سبق أن أتت من خلال فكر منظرين سابقين، من بينهم «ماركس» على سبيل المثال.

2- ومن حيث افتراضات النظرية حول الواقع الإجتماعي وتأكيدها على أن الواقع دائم التغير، وبالتالي فدور النظرية تقديم فهم علمي سليم لقوانين التغير يفيد في إحداث التغيير، هنا أيضا نقول: إن هذا ليس بالجديد.

3- وأما من حيث الافتراضات حول آليات التفاعل داخل المجتمع بتأكيد الصراع، ورفض الاشتراك القيمي والاتفاق الجمعي، فهي أيضا ليست جديدة، بل كررت حتى من قبل بعض أنصار الوظيفية من أمثال «لويس كوزر».

4- وأما من حيث طبيعة النظرية ذاتها وتأكيدها على الممارسة وضرورة الاهتمام بتغيير الواقع والإسهام فيه وأيضا فيما يتعلق بطبيعة المجموعات التي تخدمها النظرية والتأكيد على أنها تشمل كل المضطهدين، رجالا ونساء وملونين.. . الخ فيلاحظ أن هاتين النقطتين الأخيرتين وردتا عند بعض الماركسيين الجدد أو الهيجليين الجدد من أمثال «ماركيوز».

ثانيا: يؤكد معظم بل جميع أنصار الاتجاهات النقدية المعاصرة على أن علم الاجتماع الحقيقي هر العلم الذي يأخذ بالتوجه الشمولي البنائي

الدينامي التاريخي، وأن عدم الالتزام بهذه القضايا والأبعاد أبعد علم الاجتماع عن طابعه النوعي بين علوم الإنسان والمجتمع. ومن ثم فلا بد من العودة والتأكيد على هذه الأبعاد، وهذه مسألة اتفق عليها «لوسيان جولدمان» كماركسي جديد، مع «رايت ميلز» بتساؤلاته العامة الثلاثة حول أبعاد «الخيال السوسيولوجي»

ثالثا: تتفق معظم الاتجاهات النقدية على أن ميلاد علم الاجتماع الأنجلو أمريكي، أتى ميلادا تبريريا محافظا، أسهم في تزييف الوعي بالإنسان وبالمجتمع، وجعل العلم أداة قهر وتسلط، وعقبة أمام التغيير.

رابعا: وضحت معظم الإتجاهات أن جهود علم الاجتماع لم تنفصل عن قيم ومرامي المشروع الإمبريالي العالمي، وبالتالي استخدم علم الاجتماع ولا يزال في إحكام تبعية الدول النامية، وتكريس تخلفها، والإيعاز لها صراحة وضمنا، وبأساليب مدروسة بتبني النموذج الغربي عامة، والأمريكي خاصة.

خامسا: بينت معظم الاتجاهات النقدية وبوضوح ضرورة التزام علم الاجتماع بوظيفته الاجتماعية الإنسانية، المتمثلة في ضرورة البحث والفهم الذي يهدف إلى تشخيص الواقع، لتجاوزه نحو مستقبل مخطط أكثر رحابة للإنسان.

وبعد، فإذا كان قد شهد اكثر من «شاهد من أهله» كما يقولون، فهل يظل موقفنا في الوطن العربي على تماديه، ناقلا، موعزا لدارسي علم الاجتماع أن يكونوا سلبيين ولا مبالين، أم إننا في حاجة إلى موقف نقدي يصحح أولا وعينا بعلم الاجتماع كمقدمة ضرورية، لتصحيح وعينا بدورنا كمشتغلين بعلم الاجتماع، نعيش من أجله ولا نعيش ونتعايش على تخصصنا الزائف فيه ؟

٦ في ملامح علم الاجتماع في الوطن العربي (استطلاع انطباعي)

مقدمة منهجية

المؤكد أن أية محاولة لإجراء تقويم علمي موضوعي لأوضاع علم الاجتماع في الوطن العربي، أو حتى على مستوى أي قطر من أقطاره، تتجاوز جهد أي باحث فرد مهما أوتي من قدرات التألق النظري والمنهجي. فالمسألة هامة، وأبعادها متداخلة ومتشابكة، فيها التأريخ وتتبعه، وفيها التحليل والتفسير وغيرها من المسائل التي تحتاج لفريق متكامل، تدعمه واحدة أو أكثر من الجامعات أو الهيئات العربية التي تتشرفي الوطن العربي شرقا وغربا.

حقيقة هناك جهود متفرقة، نشرت بلغات عربية وأجنبية حول الملامح العامة لعلم الاجتماع في واحد أو آخر من الأقطار العربية، لكنها جميعا كانت جزئية وانطباعية، ومع الاعتراف بعدم قدرة العمل الراهن على تجاوز انطباعية هذه الجهود، فالمبتغى أن أضيف انطباعات أخرى أو أؤكد سابقة، حتى

يأذن الله، ويتم جهد عربي مشترك. وربما لفتت ملاحظاتي الانطباعية أنظار من تتاح لهم فرصة تحقيق ما نصبو إليه.

ولقد سارت بعض الجهود التقويمية المتاحة أما في طريق السرد التاريخي لنشأة علم الاجتماع وتطوره في أجد الأقطار العربية، من خلال إسقاط انطباعات الكاتب، وتجربته ومراميه الشخصية على هذا التأريخ، الذي مزج في أحايين محدودة بتأويلات خاصة كما فعل «د. حسن الساعاتي» في مقاله الذي وسمه بتطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر 1964[1] أو كما فعل «أياد القزاز» في مقال جعل عنوانه «ملاحظات حول أوضاع علم الاجتماع بالعراق» عام 1970. أو سارت بعض هذه الجهود في اتجاه تحليل مضمون بعض الدراسات التي أجريت حول قطر من الأقطار العربية، للكشف عن سلامتها النظرية والمنهجية، ونوع القضايا المطروحة، وعلاقتها بمستقبله، ومن قبيل هذا النوع دراسة «نادية أبو زهرة» وموضوعها «الكتابات الإنثروبولوجية العربية بالكويت والتقاليد المدرسية العربية»[3] وهناك دراسات أجراها باحثون أجانب في معرض دراساتهم لبعض حالات علم الاجتماع في واحد من الأقطار العربية منها دراسة «ف. تونج F.Tong علم الاجتماع في بلد نام-اتجاهات وخصائص علم الاجتماع في الجمهورية العربية المتحدة 1971 [4].

-2-

وبالرغم من كثرة الجهود التي ذكرنا أمثلة منها، فإن الزمن الراهن لا يسمح بالعمل العشوائي المتروك لأمواج المحاولة والخطأ، لتحط بك المحاولة عند شطآن النجاح أو الإخفاق. فالمتتبع للتراث النقدي التحليلي لعلم الاجتماع في تراثه المعاصر يستطيع استقراء ملامح اتجاهات أساسية للتحليل النقدي التقويمي. فثمة مدخل بدأ-ربما-مع ستينيات القرن الراهن أخذ من الأيديولوجية-بوصفها جماع أفكار وقيم معبرة عن المصالح المسيطرة-متغيرا مستقلا أثر في نشأة نظريات بأكملها في علم الاجتماع كان هدفها توظيف علم الاجتماع، وما ينتج خلاله من بحوث أساسا لتبرير مصالح بعينها والدفاع عنها. وكان لمنظري الرأسمالية دور بارز في هذا المضمار، انتهى بهم إلى تحويل علم الاجتماع إلى عدة علوم جزئية متخصصة في كل

جزئية من جزئيات الحياة الاجتماعية، وتقريبه من علم النفس الإجتماعي، فصار علم الاجتماع علما للدوافع والثقافة والقيم والاتجاهات وما إلى ذلك، وفي الوقت نفسه إغفال الأبعاد الكلية والدينامية، التي تعد من اختصاص علم الاجتماع، والتي تميزه موضوعا واهتماما عن غيره من علوم الإنسان. المهم في الأمر أن مدخل تحليل نشأة النظريات السوسيولوجية وتطورها في ضوء الأيديولوجية أفاد في كشف النقاب عن كثير من المضامين المتوارية وراء هذه النظريات خاصة أعمال بعض الرواد من أمثال دوركايم وفيبر، و بعض النظريات، كالوظيفية والوضعية الجديدة [5].

وهناك مدخل آخر، لا ينكر تأثير الأفكار السياسية والأخلاقية والإيديولوجية بصفة عامة في علم الاجتماع، ولكنه يسير في طريق تطبيق قواعد البحث في علم الاجتماع، على دراسة علم الاجتماع نفسه بوصفه نسقا علميا ومنتجا إنسانيا. وهو ما عبر عنه البعض بسيولوجية علم الإجتماع «أو علم الاجتماع من وجهة النظر السسيولوجية» Sociology of Sociology والذي يعد كتاب روبرت فردريش R.Friedrich 1960 من الأمثلة المعبرة عن مرتكزاته، ومن أهم هذه المرتكزات أنه لفهم أي نسق علمي يجب التمييز بين مراحل نموه وتطوره، مع وضع الافتراضات التي تكمن وراء كل مرحلة في الحسبان. وعلى هذا يعد البعد التاريخي لتتبع تطور علم الاجتماع وتغيره هاما في معرفة مشكلات العلم في كل حقبة، وأساليب تجاوز هذه المشكلات. وهذا يقتضي بجانب الأفق التاريخي وضع الإطار السياسي الشامل كإطار للتفسير [6].

وثمة مدخل فرعي آخر، يستلهم مرتكزات الدخل السابق، إلا أنه كان أكثر تركيزا وتحديدا، حيث سعى إلى تطبيق قواعد علم الاجتماع المعرفي Sociology of Knowledge على نشأة علم الاجتماع واتجاهاته وتطورها، ونظر إليها بوصفها مكونات نسق فكري علمي خضع لنفس الظروف الموضوعية العامة والنوعية التي تؤثر في المعرفة الإنسانية. وأفاد هذا في فهم تباين العلم موضوعا وأهدافا بتباين الظروف الاجتماعية التاريخية التي عايشها العلماء والباحثون في هذا المجتمع أو ذاك، وثمة محاولات قد تفوق الحصر، حاولت تطبيق ذاك التوجه، على بعض توجهات علم الاجتماع نفسه، منها على سبيل المثال كتاب نوفيكوف N. Novikov «المجتمع التنظيمي» عام

1972، الذي عنى فيه بتحليل نشأة وتطور علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية [7]، والدراسة التي قام بها س. نوفاك حول تأثير المعرفة الإمبريقية والقيم الاجتماعية في تطور علم الاجتماع عام 1975 [8].

وتفيد مثل هذه المداخل في التأكيد على أن فهم أوضاع علم الاجتماع في الوطن العربي في حاجة إلى تحليل تاريخي ومعاصر لهذه الأوضاع، وضرورة ربطها بالإطار المجتمعي الذي أحاط بها، وأنه لا بد من منطلقات أساسية تقود عمليات التحليل والفهم، ولو من خلال قضايا عامة، وإلا فقد الباحث طريقه وأحاط به عدم وضوح الرؤية. ويضاف إلى هذا ضرورة تحديد مهام علم الاجتماع في كل مرحلة تاريخية يمر بها المجتمع العربي. ولكن ماذا على المشتغلين به أن يدرسوا؟ وبأي توجهات؟ وأي أهداف يقصد أن يحققها علم الاجتماع كي يشارك في تطوير المجتمع العربي ؟

- 3 -

هناك بعض القضايا والمسلمات والتساؤلات العامة التي نراها هنا هامة لدراسة أوضاع علم الاجتماع في الوطن العربي. وحتى إن لم نتمكن من الإفادة منها كما ينبغي، لأن الجهد في حاجة إلى عمل قومي مكثف، ودراسات مسحية لتراث العلم على صعيد كل قطر وعلى مستوى الوطن العربي، فإن المطلوب أن تكون هذه المعلومات بين يدي من يريد القيام بدراسات أوفى من مجرد الانطباعات التي يقدمها العمل الراهن، هذا بالطبع بعد مناقشتها والتدقيق فيها.

الأولى: إن علم الاجتماع بالرغم من تباينه بتباين مداخله، وغاياته، فإن ثمة نقاط التقاء بشأنه ظهرت في معرض الفصول السابقة، وأول هذه النقاط أن العلم يهتم بما هو عام وبنائي. وهذا يطرح سؤالا في حاجة إلى إجابة: إلى أي مدى التزم علم الاجتماع في الوطن العربي بهذه النقطة، والى أي حد اقترب أو ابتعد عنها، من واقع أعمال المشتغلين به على مستوى الأقطار العربية؟

الثانية: أنه إذا كانت الجوانب العامة في المجتمع تعني-حتى بين أكثر اتجاهات العلم محافظة-عمومية الظاهرات التي يجب أن تشكل موضوعا للعلم، أي انتشارها بين اكبر قطاعات المجتمع، وارتباطها بحياة الغالبية،

فهذا يعني أن علم الاجتماع لكي يتميز بموضوعية لا بد أن يقف بجانب القطاعات الأكبر عددا وقوفا موضوعيا، يصف أحوالها، وتصرفاتها، ويفسرها تفسيرا موضوعيا علميا، بالتركيز على العوامل الجوهرية المؤثرة في هذه الأحوال. وهذا يثير سؤالا أمام الباحث العربي مفاده: ما الذي درسه الباحثون العرب وما هي الموضوعات التي اهتموا بها أكثر من غيرها؟

الثالثة: لم يعد العصر يسمح بأن يكون العلم مجرد متعة وترف يتداول في «الصالونات» و«الجلسات»، فتاريخ العلم، أي علم وكل علم، يشهد على وجود وظائف له كان يؤديها، وكلما كانت هذه الوظائف إنسانية، كان العلم إنسانيا في الغاية.

كما أن البحث العلمي لمجرد البحث لم يكن في يوم من الأيام المبتغى، بل كان تطوير العلم لتطوير المجتمع، والإسهام في حل مشكلاته. وتشهد الصفحات السابقة، بعد شهادة تاريخ علم الاجتماع نفسه على وجود وظائف له، حددتها الظروف المحيطة بالباحثين، سواء تلك التي جعلتهم يعبرون عن مصالح قلة بعينها يخدمونها، أو تلك التي جعلتهم يعبرون عن مصالح الأغلبية. والسؤال الأساسي ها هنا يتعلق بالوظائف التي يؤديها علم الاجتماع لخدمة المواطنين العرب ومجتمعهم: بأي الوظائف يقوم؟ وأيها لا يقوم به؟ سواء بوعي زائف من الباحثين في نطاقه، أو لظروف أخرى فرضت عليهم ألا يؤدوا إلا ما هو مرغوب فيه.

الرابعة: لما كان العلم نشاطا إنسانيا مستهدفا وخلاقا فهو لا يأتي من العدم، ولا يدور في الفراغ، فهو ككل نشاط نتاج لجماع ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية تتحدد بكل مرحلة تاريخية من مراحل تطور المجتمع المعين. وأتصور أن الجهد السوسيولوجي في الوطن العربي ليس استثناء لهذا. فهو تأثر ولا يزال، سلبا أو إيجابا بنمط العلاقات السائدة في المجتمع، بين الجماعات وبين حائزي القوة والخاضعين لها، وبين المجتمع العربي بأقطاره وبين المجتمع الدولي بتناقضاته وما تسيطر عليه من قوى اقتصادية وسياسية، وحصاد كل هذا يمكن أن يتيح فرصا للباحثين للعمل، للإبداع، لتطوير علمهم، وشحذه نظريا ومنهجيا، وتحقيق التزامه بقضايا الوطن والمواطنين، كما يمكن أن يحول دون التقدم خطوة أو التحرك ولو قيد أنملة. وفي هذا تستخدم أساليب مفروضة من خارج المجتمع المعين، وأخرى

من داخله، حينا واضحة وأحيانا كامنة، وتتدرج من عدم الاكتراث بالبحث والباحث، وتتصاعد لتصل إلى رشوة الباحثين حينا، والضغط عليهم، وبين الترهيب والترغيب، يطلب من الباحثين أن يدرسوا موضوعات، لا غيرها، وأن يسيروا في مسالك قبل غيرها.

هذه بعض القضايا الغي أتصور أنها تساعد في دراسة أوضاع علم الاجتماع في الوطن العربي، والتي حاول العمل الراهن أن يفيد على الأقل من بعض منها.

بعض الجهود الممهدة لنشأة علم الاجتماع الحديث في الوطن العربي

يكاد يكون هناك اتفاق بين المحللين السوسيولوجيين للمعرفة الإنسانية نشأة وتطورا على أن الفكر الإنساني بما في ذلك بالطبع الفكر السوسيولوجي، يتأثر بجماع الظروف الاجتماعية والاقتصادية، في مجتمع معين، وما تحويه هذه الظروف من علاقات اجتماعية جوهرية. ومع أن للفكر قدرا من الاستقلال النسبي، الذي يتبدى أحيانا في تقدمه على الواقع الإجتماعي، أو تخلفه عنه لاهثا وراءه، فالأمر في كلتا الحالتين محكوم بعوامل موضوعية، تجعل الفكر اكثر توضيحا للواقع من أجل تجاوزه، أو اكثر تزييفا له من أجل الحفاظ عليه. وهذه مسائل يمكن أن تساعد في فهم مسارات علم الاجتماع في الوطن العربي.

وحتى نتلمس ولو بقدر مبسط الإطار الاجتماعي الاقتصادي الذي ولد في رحابه علم الاجتماع العربي الحديث، يمكن رصد عدد من الملاحظات والاستخلاصات التي يدركها تماما كل عربي يتمتع بحس وأفق تاريخيين:

الأولى: أن الاستعمار وما صاحبه من صور ودوائر للتبعية يكاد يكون قاعدة في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، فقد أسلمتنا إمبراطورية الرجل المريض (تركيا) للإستعمار الأوروبي، الذي سيطر على المجتمع العربي بأقطاره، مع ملاحظة أن هذا الاستعمار وتبعاته كان ولا يزال عملا رأته الرأسمالية الصاعدة ضروريا لدعم النظام الرأسمالي الأوروبي. وسعى هذا الاستعمار إنجليزيا كان أو فرنسيا أو حتى إيطاليا إلى تقسيم المجتمع العربي إلى أقطار ومناطق نفوذ ودويلات، وتحريك الصراعات داخل كل قطر أو بين الأقطار، فضلا عن تكريس التخلف، ونهب الموارد، وتكبيل الإرادة الجماهيرية.

المهم فيما يتعلق بموضوعنا أن الاستعمار حاول طبع العلم والفكر- بجانب إبعاد مجتمعية أخرى-بطابع يخدم مصالحه ويحافظ عليها، بأساليب تراوحت بين استقطاب بعض جماعات البرجوازية، ورشوة بعض المثقفين، وإعداد أرضية مصالح مشتركة معهم، وعلى الناحية الأخرى إغلاق كل المنافذ أمام إمكانية بلورة فكر قومي وحدوي بالتحكم في نظم التعليم، والبحث العلمي، والكتابة والنشر، وقبلها الممارسة الديمقراطية.

الثانية: كان البناء الاجتماعي للمجتمع العربي، وهو الأساس في كل فهم وتفسير، يعايش أنماطا إنتاجية مشوهة، وعند نقطة أولية جدا في التحليل يكمن التمييز بين نشاطين إنتاجيين أسياسيين: زراعي ورعوي، يعيش بجوارهما نشاط تجاري هنا وهناك، إلا أن تطور العلاقات الإنتاجية يشهد بوجود تكوينات اجتماعية اقتصادية متباينة ومتنوعة، لم تترك لها فرص النمو والتطور التلقائيين، إلا أنها رغم تنوعها، ورغم نمو النشاط التجاري تعتمد في إجمالها على الملكية الخاصة التي رغم وجودها لم تتطور إلى رأسمالية بالمعنى الذي عرفته أوروبا. وقد ساعد على هذا خصوصية الملكية الخاصة التي كانت لفترات طويلة ملكية «انتفاع» يهبها الخليفة والحاكم والوالي لبعض الفئات، والتي تعود للدولة مرة ثانية، مما صاحبه إهدار المنتفع لعائد إنتاجها دون تطوير يذكر للفن الإنتاجي. زد على هذا أنماط التشتيت والتفتيت بين قطاعات بناء المجتمع العربي.[9] المهم في الأمر أن التشويه كان سمة طبعت ملامح الأنماط الإنتاجية. وحتى بعض التحولات الثورية أو أشباهها، أجرت جراحات لا هي بالرأسمالية بالمعنى المعروف، ولا هي بالاشتراكية بالمعنى المفهوم، بل كانت إصلاحات وصفت في بعض المجتمعات العربية حينا بتطور لا رأسمالي، وأحيانا برأسمالية الدولة.

والمهم في الأمر أن هذا التشويه في الأحوال البنائية والسيطرة الاستعمارية بتفاعلهما أنتجا ظاهرات أخريات انعكست على الفكر والعلم. فالتبعية وانحسار الديمقراطية، بل أن شئت انعدامها، وازدواجية التشكيلات، أنتجت أنماطا من الفكر والعلم حوت الموقف ونقيضه، وحوت مساندة الإستعمار ومناوأته، وحوت النقل والنقد، والمحافظة والتجديد، والسير في اتجاه مصالح الجماهير، وضدهم.

لقد انعكست كل هذه الأوضاع على التمهيد لنشأة وتطور علم الاجتماع في الوطن العربي. ويمكن التدليل على هذا من خلال بعض الكتابات الاجتماعية الممهدة لنشأة علم الاجتماع، والتي يمكن أن تكون أمثلة[10] لتوضيح حالة الفكر الإجتماعي في مجمله:

1- كتب قاسم أمين-ومع كل التقدير لما كتب حول قضايا تحرير المرأة- «في السنوات الأخيرة أخذ المصريون يدركون وضعهم الإجتماعي السيء...

وشعروا بضرورة السعي إلى إصلاح... فقد رأوا لاختلاطهم بالأوروبيين كم هو كبير تقدم الآخرين».

2- أكد أحمد فتحي زغلول في تقديمه لكتاب أ. ديمولين «سر تقدم الإنجليز الساكسونيين» إلى أننا ضعفاء بالمقارنة مع شعوب الأرض، وما عندنا من الإرادة والحزم قليل ونحن ضعفاء في الزراعة والعلم والثقافة والتجارة سواء بسواء.

3- أكد محمد كرد على الكاتب الإجتماعي ورجل الدولة وأول رئيس للمجمع العلمي في دمشق بمناسبة ترجمة كتاب ديمولين المذكور أعلاه «أن التنوير وحده غير كاف لإحراز التقدم ما لم يصحبه نشاط علمي» ونوه بمنجزات الأنجلو ساكسون، وربط تخلف بلدان الشرق بخمول سكانها.

4- في عام 1902 صدر كتاب «عمر محمد» الكاتب بمصلحة البريد المصرية «حاضر المصريين وسر تأخرهم» ولعله كان المؤلف الوحيد الذي حاول-حسب ما سمحت به الظروف المحيطة-توضيح التركيب الطبقي للمجتمع المصري في هذه الفترة.

5- دعا بطرس البستاني السوريين إلى عدم الاغترار بالمظاهر الكاذبة للمدنية الأوروبية الغربية، وطالب بالدأب على دراسة عاداتهم وانتقاء اللازم منها.

6- وأما أمين الريحاني فقد نزع إلى التوفيق بين المادية والمثالية، لكنه نصر الفكر على الواقع، وكان من أنصار نظرية التطور وحصر العلاقات الاجتماعية في بعدها الأخلاقي وحده. وهذه الأمثلة رغم محدوديتها توضح بعض النقاط الهامة التي يأتي في مقدمتها الارتباط بالنموذج الغربي، ومحاولة محاكاته، وتكرار طلب هذا من خلال نزعة انتقائية تجريبية وتلفيقية شوهت الفكر. وكان هذا نتاجا لارتباط المجتمعات العربية بالاستعمار الأوروبي بالمعنى العام، وارتباط البعثات التعليمية والدراسية بالدول الأوروبية. فالرواد الأول لعلم الاجتماع الحديث في مصر مثلا تلقوا تعليمهم في جامعات إنجلترا وفرنسا، كما تلقى الرواد الأول لعلم الاجتماع بالعراق تعليمهم في الولايات المتحدة، وليس في هذا عيب في ذاته، وإنما الذي يدعو إلى التدقيق هو نقلهم ومحاكاتهم، وإغفال الخصائص النوعية لمجتمعاتهم والإفادة من الانفتاح على الفكر العلمي العالمي لإبداع توجهات

علمية مواتية لدراسة مجتمعاتهم وخصوصية قضاياها.

و يلاحظ أيضا أن نوعية المفكرين الاجتماعيين، وانتماءاتهم الاجتماعية، أثرت في نمط الفكر الاجتماعي وتوجهاته. فهم وان كانوا أكثر ميلا إلى الليبرالية، فقد عبروا عن مصالح البورجوازية وجعلوا من العلم سلعة تباع من خلال المؤسسات التعليمية والعلمية، لقد طالب معظمهم بالمساواة في الحقوق والواجبات السياسية، إلا أن أحدا منهم لم يطالب بالمساواة الاجتماعية (11).

والذي تجدر الإشارة إليه أن هذه الجهود، وان كانت اجتماعية Social بالمعنى العام للكلمة، فقد تركت علامات وآثار على جهد الرواد الأول، حتى عند إنشائهم لأقسام علم الاجتماع بالجامعات العربية، ووضعهم مقررات التدريس، تخطيطا وتأليفا. و يدلل على هذا بعض الأعمال الباكرة التي عرض لبعض مما أتيح منها كتاب «نقولا حداد» 1924 «علم الاجتماع» الذي أظن أنه أول عمل يحمل هذا العنوان تأليفا في المكتبة العربية، وكتاب د. عبد العزيز عزت 1949، ثم كتاب د. حسن سعفان عام 1953، والذي صدرت منه عشر طبعات درست لمعظم طلاب علم الاجتماع في مصر والكويت ولبنان وليبيا، والذي يعد أكثر الأعمال تكاملا نسبيا من حيث تناول موضوعات علم الاجتماع. ومن أن هناك كتابا صدر ببغداد عام 1950 لإبراهيم عبد الفتاح، فإن عدم إمكانية الحصول عليه حال دون عرضه. وبهذا تعد هذه الأعمال أول جهود التأليف بالعربية، مع ملاحظة أن كتاب د. عبد الكريم اليافي «تمهيد في علم الاجتماع» صدر عام 1955.

1- عن كتاب «نقولا حداد» علم الاجتماع:

صدر هذا الكتاب في جزأين، عنى الجزء الأول بالهيئة الاجتماعية، تشريحا وتحليلا وصدر عام 1924، واهتم الجزء الثاني بتطور الهيئة الاجتماعية ويستنتج أنه نشر عام 1935. و يلاحظ أن الحظ العام للجزأين** كما يفصح عنه تقديم المؤلف له ومضمون الجزء الثاني أنه حاكى الداروينية والتطورية، وقرأ أعمال «هربرت سبنسر» وترجم منها نصوصا كاملة. فقد خصص الباب الأول من الجزء الثاني لأوجه التشابه بين الجسم الحي وجسمانية المجتمع، وخصص الباب الثاني للتطور مركزا فيه على التنازع

والإنتخاب الطبيعي، والتطورين الإرتقائي والتقهقري. وأما الباب الثالث والأخير فقد أفرد صفحاته للتطور الإجتماعي التاريخي. مركزا على انبثاق الانسانية من الحيوانية. وأخيرا خاتمة حول معنى التقدم التمدني وغايته وقد ربط هذا التقدم بتطور العقل وتقدمه، وبأسبقيته على كل الاشياء، و يرى أن غاية التمدن هي التمتع *.

وتجدر الاشارة الى أن هذا الكتاب لقي ترحيبا وتشجيعا من كثير من الكتاب داخل الوطن العربي، الأمر الذي يعكس موقف الصحافة ورجال الفكر من هذا العلم، وأهمية العمل المقدم، ونوعية الفكر الذي تضمنه.

أ-كتب «سعد داغر» في عدد ابريل سنة 1925 من المقتطف:... «وجملة القول أن كتاب علم الاجتماع وحيد في بابه فريد في نوعه لم ينسخ بعد على منواله ولا سمحت قريحة كاتب عربي بمثاله».

ب-كتب «عيسى اسكندر» في مجلة «ألف باء» الشام «اننا بحاجة كبيرة الى معرفة اصول علم الاجتماع وتدريسه في مدارسنا، والى كثير من مثل هذه المباحث العصرية المفيدة، فجاء هذا الكتاب يسد تلك الثلمة لأن مؤلفه اللوذعي بحث في العلل الاجتماعية ومنشأ الإجتماع وتبويب علومه بأساليب لطيفة وعبارات رشيقة وتقسيم معقول».

ج-كتب «وديع بستاني» في مجلة فلسطين-يافا «فيا أمة السياسة و يا افرادها: كتاب علم الاجتماع مفتاح علم السياسة والسياسة أم الرئاسة وكلكم أبناؤها تحبونها وتعظمونها، فدونكم هذا الكتاب: اقتنوه ومزقوا صفحاته قراءة وتلاوة ثم تفرقوا في السياسة طرائق».

2- كتاب علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية:

يكاد يكون هذا الكتاب مقالا حاول منذ صفحاته الاولى أن يبرز أهمية علم الاجتماع في فهم الظاهرات الاجتماعية، ثم أوضح التباينات والفروق بينه وبين العلوم الاجتماعية الاخرى، خاصة علم النفس. وقد تبنى فيه صاحبه تماما الموقف «الدوركايمي» ونظرته الى المجتمع وظاهراته وتطوره. وأشار في بعض المواقف الى بعض تلاميذ دوركايم وتأثيرهم في مدرسته السوسيولوجية بل وفي المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع بصفة عامة.

3- أسس علم الإجتماع:

لقد كان هذا الكتاب أول عمل شبه متكامل نسبيا من الناحية التخصصية. و يدعم أهميته عدد طبعاته، وذيوعه وانتشاره بين الطلاب العرب، سواء الذين درسوا في مصر، أو الذين درس لهم صاحبه في جامعات عربية كثيرة.

هذا وقد أعد هذا الكتاب لتعليم المبتدئين في علم الاجتماع وهو في عموميته يشتمل على موضوعات كثيرة ومفهومات عديدة، تكاد تغطي معظم موضوعات علم الاجتماع. وقد اجتهد صاحبه في الرجوع الى عدد كبير من المراجع الفرنسية والانجليزية والامريكية التي اتيحت له ابان تأليف الكتاب لكن الملاحظ على الكتاب في عمومه:

أ-تأثر كاتبه بالمدرسة الفرنسية في علم الاجتماع من خلال أعمال دوركايم وتلاميذه، من خلال نقل مفهوماتهم وتصوراتهم للمكتبة العربية.

ب-لقد أثرت الفلسفة الوضعية التي نسجت خيوط فكر «أوجيست كونت» وحددت إطار استناد «دوركايم» في عمل المؤلف. وتبدي هذا في أكثر من موضع، يأتي في مقدمتها تصور المؤلف لعلم الاجتماع ووظيفته، فعلم الاجتماع لديه علم وضعي له غايات عملية ممثلة في دراسته المشكلات والعمل على حلها. ويدعم هذا الاستنتاج النظرة التجزيئية لمعطيات الواقع الاجتماعي، والتي تكشف عنها صفحات الكتاب ومحتوياته، والتي عالجت كل جزء بمعزل عن السياق البنائي والإطار الشمولي للمجتمع المعين، مع التركيز على دور النظم الثقافية والقيمية والمعتقدات في سلوك الإنسان.

ويمكن في ضوء هذه الأعمال وغيرها مما سيأتي ذكره في حينه رصد بعض الملاحظات على جهود الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع في الوطن العربي بينها:

1- إن البدايات الأولى للمنتج السوسيولوجي أتت على أيدي غير متخصصين، فأثرت تخصصاتهم في أعمالهم وتوجهاتهم نحو هذا العلم. فقد مهد لنشأة علم الاجتماع في مصر والعراق متخصصون في الفلسفة والقانون والاقتصاد والتاريخ [12] وأثر هذا بصورة أو بأخرى في العلم تصورا، وموضوعا ومهام.

2- انه حتى بعد إنشاء أقسام الاجتماع في مصر والعراق وسوريا وغيرها

من البلدان العربية، وفد الأساتذة الأوائل الذين قاموا بأمور التدريس من تخصصات متباينة منها الفلسفة والأدب العربي والإنجليزي والتاريخ والجغرافيا والقانون، والزراعة وما إلى ذلك. وقد حاول هؤلاء نسج خيوط العلم في ضوء خلفيتهم وتنشئتهم العلمية في الجامعات. ولهذا ولدت الأقسام متصلة مع الفلسفة أو مع علم النفس أو الخدمة الاجتماعية أو الاقتصاد الزراعي في كليات الزراعة.

3- إن هؤلاء الأوائل تلقوا تعليمهم في جامعات أوروبا كفرنسا وإنجلترا كما حدث في مصر والمغرب العربي، أو في أمريكا كما حدث في العراق، وقد اثر هذا بدرجة واضحة في تعليمهم وتصوراتهم، وحتى بعد عودتهم من البعثات ظلوا على صلة بالجامعات الأجنبية التي تعلموا فيها، وكان معظم منتجهم إما ترجمات* أو مؤلفات معتمدة على نفس المراجع والمصادر التي تعلموا من خلالها. وبإيجاز تمثل الجهد في النقل من الفكر السوسيولوجي الأوروبي الذي تعلموا من خلاله. وهذا سيفسر بعد ذلك سطوة الاتجاهات الوضعية والوظيفية على علم الاجتماع في الوطن العربي.

4- يلاحظ على أعمال رواد العلم أن القضايا التي شغلتهم كانت متمثلة في إبراز طابع العلم وأهميته، وضرورة التخصص فيه وتميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية. فلا تكاد تجد كتابا إلا وأفرد فصلا أو أكثر لتعريف علم الاجتماع وموضوعه وشرعيته العلمية. وبعد هذا انشغل معظم أفراد الرعيل الأول بالتدريس، ونادرا ما تعدى تأثير علم الاجتماع أسوار الجامعات، وبالتالي لم يقم بدوره المجتمعي البحثي إلا منذ منتصف الخمسينيات تقريبا، وبأعداد من الدراسات المحدودة بالعواصم الكبرى، والمحدودة الموضوع والمعالجة [13]، التي قربتها من النزعة التجزيئية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانشغال بالتدريس جعل المؤلفات تتسق مع هذه المهمة، وجعل محتوياتها تغطي مساحة عريضة من الموضوعات حتى يفي العمل الواحد بأكثر من مقرر. وفي هذا يؤكد الباحث ف. تونج F.Tong في دراسته لعلم الاجتماع في مصر، أن الاشتغال بالتدريس جعل التأليف يرتبط بتسويق الأعمال بين الطلاب، دونما امتداد خارج الجامعة، للقيام بمهام بحثية ومجتمعية أخرى. وانعكس كل هذا على التخصص في العلم وفروعه، فنجد الواحد منهم يكتب في كل فروع علم الاجتماع بل وخارج نطاق علم الاجتماع

.[14]

5- لقد أفضى تعليم هذا الجيل وحتى الدرجة الجامعية الأولى داخل البلدان العربية في عشرينات وثلاثينات القرن الراهن، ثم سفرهم إلى أوروبا وتلقيهم بعض العلوم العلمانية إلى وجود صراع في كتاباتهم وتوجهاتهم، بين قضايا التراث، وقضايا العلم الحديث. وانعكس هذا على أعمالهم التي أتت موزعة بين هذا الانتماء وذلك الاهتمام. فحتى البعض منهم عندما أراد قراءة مقدمة ابن خلدون قرأها بعين الفكر الأوروبي، فأفضى إلى قولبة المقدمة في إطار دوركايمي أحيانا وكونتي في أخرى، وحتى يكون الاستنتاج مدعما ببعض الشواهد نأتي ببعض الحالات:

أ-كانت مؤلفات الدكتور علي عبد الواحد وافي أول رئيس لقسم الاجتماع بالجامعات المصرية، والبالغ عددها 94 عملا حتى عام 1973 موزعة على موضوعات كثيرة، بعضها يرتبط بموضوعات علم الاجتماع والآخر يخرج كلية عما يجب أن يهتم به الباحث في علم الاجتماع فقد احتلت القضايا الإسلامية المرتبة الأولى، حيث كتب فيها عشرين مرة وبنسبة تصل إلى 21,3٪، وبعض التناول كان يتعلق بقضايا فقهية صرفة. فكتب عن اللغة وقضاياها، خاصة بقضايا العامية والفصحى وفقه اللغة خمس عشرة مرة بنسبة 15,9٪ من مجموع ما كتب. وكتب عن «ابن خلدون» عشر مرات بنسبة 10,6٪ وعن الأديان الأخرى السماوية وغير السماوية تسع مرات بنسبة 9,6٪. وكتب في مسائل التربية والتعليم ست مرات بنسبة 6,4٪ وكتب في علم الاجتماع بطريقة مباشرة ثلاث مرات وعن الفارابي ثلاثا أخرى. وفي موضوعات أخرى متنوعة كالشعر والرسم والفن وتاريخ الأزهر والاقتصاد السياسي واللعب والعمل واليوتوبيا والسياسة والغرائز والوراثة والبيئة والهنود الحمر وغيرها موضوعات أخرى كثيرة. ولم يقم تقريبا بدراسة واقعة واحدة سوسيولوجية الطابع مصرية الموضوع.[15].

ب-تراوحت كتابات «د. عبد العزيز عزت» من جيل رواد علم الاجتماع في مصر بين ثلاثة محاور أساسية، تمثل الأول في الكتابة عن ابن خلدون ومقارنة مقدمته بأعمال دوركايم، وتمثل الثاني في الكتابة في عدد من فروع علم الاجتماع على الطريقة الدوركايمية، متأثرا بإطارها وتصوراتها، وتمثل الثالث في الشرح الاجتماعي لمواثيق ثورة 23 يوليو، كما ركزت جهود «د.

السيد بدوي» على الترجمة عن المدرسة الفرنسية، فترجم لكل من ليفي بريل، ورينيه مونيه، وكتب في الأخلاق والعادات والقانون والجريمة في الفكر الفرنسي، وأما «د. مصطفى الخشاب» فقد تأثر بالمدرسة الفرنسية الدوركايمية، لكنه كتب في النظريات الحديثة الإنجليزية والألمانية والروسية والأمريكية، وفي فروع غير مطروقة في علم الاجتماع التطبيقي، وبذلك وسع من دائرة انفتاح العلم لتتجاوز دوركايم إلى اتجاهات نظرية أخرى. وكتبوا جميعا عن ابن خلدون وأوجيست كونت ودوركايم [16] وغلب على كتابتهم التأليف المعتمد على الترديد اكثر من التجديد. بمعنى أنهم انشغلوا بنقل الفكر الأوروبي، خاصة الفرنسي إلى المكتبة العربية.

وهناك مجموعة أخرى من رواد العلم في مصر، ظهرت لديها اهتمامات تطبيقية عملية، لمناقشة مشكلات اجتماعية محددة يبرز منها هنا جهود كل من د. عمار و د. حسن الساعاتي و د.عبد المنعم شوقي، حيث نجد أول الاهتمامات بالمسائل التنموية لدى الأول والثالث، أما الثاني فقد اهتم اهتماما واضحا بالاتجاه الإمبريقي الكمي المبسط في البحث، ففي الوقت الذي عنى فيه بالدراسات الميدانية والمسوح الاجتماعية، بدا رافضا كلية لأي توجيه نظري للبحوث السوسيولوجية [17] مما أثر في قيمة ما أنتج، وفي حدود تأثيره.

ج-وإذا أخذنا مثلا آخر لعدد من الحالات في القطر العراقي، والذي بدأ فيه علم الاجتماع رسميا في الخمسينات، فيلاحظ أيضا أن أمره لم يختلف كثيرا عن أمر العلم في مصر، مع اختلاف في المصدر التعليمي، حيث. حصل معظم أفراد الجيل الأول على درجاتهم العلمية من الولايات المتحدة الأمريكية. و يشير «د. أياد القزاز» في دراسته لحالة علم الاجتماع في العراق إلى أن ثمة تباينا واضحا بين الموضوعات البحثية التي اهتم بها الجيل الأول عندما كان يعد درجاته العلمية خارج العراق، وبينها بعد عودتهم. فقد درس «د. عبد الجليل الطاهر» المجتمع العربي في شيكاغو عام 1952 ودرس «د. شهاب حاتم» الحركة الوطنية في العراق من منظور نفسي اجتماعي عام 1954. ودرس «د. سالم الشبايس» قرية عراقية دراسة أنثروبولوجية عام 1955. واهتم «د. فؤاد البعلي» بالبدو في جنوب العراق عام.. 1957. لكن من عاد منهم إلى البلاد اهتم بالأعمال النظرية المتعلقة

بالتأريخ لعلم الاجتماع وفروعه وعلاقته بالعلوم الأخرى.. وتجنبوا الكتابة عن مشكلات المجتمع بأبعادها السياسية والاقتصادية، وما ألفوه باللغة العربية غلب عليه النقل والترجمة وعدم الاتساق والوضوح في أحيان غير قليلة. فكتاب «د. عبد الجبار عريم» مثلا وعنوانه علم الجريمة، حوت فصوله الموضوعات التالية:

مقدمة عامة-المدرسة الأنثروبولوجية-المدرسة الفرنسية أو البيئية-المدرسة البيولوجية السوسيولوجية-المدرسة الإكلينيكية الحديثة البيئة والوراثة-المناهج العلمية في دراسة سبب الجريمة-طرق تحديد أسباب الجريمة-طريقة الحالة الفردية-المدرسة النفسية المدرسة الروحية Spiritual School، مدارس ومناهج علم الجريمة-مناهج دراسة الجريمة-نظرية سوسيولوجية في دراسة السلوك الإجرامي-طرق دراسة الجريمة-علم الأجرام كعلم تطبيقي. ومع أن دراسات «د. علي الوردي» الذي عمل رئيسا لقسم الاجتماع بجامعة بغداد لعدة سنوات، كانت أكثر ارتباطا بالمجتمع العراقي وتاريخه، فقد اتسمت بالعمومية، واللامنهجية، التي قربت عمله من الكتابات المبسطة للعامة لا للدارسين لعلم الاجتماع. وقد اعتمد في معظم كتاباته على مسألة تعرض العراق بحكم موقعه الجغرافي للثقافة البدوية والثقافة الحضرية، الأمر الذي انتج ثقافة مزدوجة وشخصية عراقية مزدوجة [18].

وبإيجاز شديد أسهم الجيل الأول من المشتغلين بالعلم في إرساء دعائمه الرسمية، أعني إنشاء أقسام له بالجامعات، واهتموا بإبراز طابع العلم وتميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية، لكن من منظور العلم الأنجلو أمريكي. ويمكن القول أنهم لم يرسوا دعائم علم اجتماع نوعي، له خصائصه المرتبطة بسياق المجتمع العربي بشموليته وبعض تباينات أجزائه يفي بالمهام القومية والوطنية التي كانت مطروحة حينئذ وأعني قضايا التحرر والتنمية والوحدة. فالذي حدث هو وجود متخصصين في علم الاجتماع انشغلوا بالتدريس و بالعمل الأكاديمي بالدرجة الأولى. وهذا لا يعد لوما بقدر ما يعد رصدا موضوعيا لمرحلة هامة في تاريخ العلم، أثرت حتى في الأجيال التالية، فقد كان هؤلاء الرواد نتاجا لفترة كان فيها الاستعمار مسيطرا، وكانت هناك طبقات مسيطرة ومرتبطة بهذا الاستعمار، وكانت معظم إن لم يكن جميع

فرص الممارسة الديموقراطية معدومة، الأمر الذي أفرز منتجا سوسيولوجيا انعكست عليه في التحليل العام مظاهر التبعية الاقتصادية والثقافية. هذا فضلا عن تأخر إنشاء.. أقسام أكاديمية متخصصة لعلم الاجتماع بالجامعات العربية مما أفضى إلى تأخر بلورة العلم وإعداد المتخصصين فيه.

في ملامح علم الاجتماع المعاصر

بالرغم من جلاء الاستعمار فيزيقيا عن الوطن العربي إلا فلسطين، فما زالت صور التغلغل الاستعماري متشابكة متداخلة، تتكاثر، لتشمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتتدعم باستمرار صور التبعية للعالم الخارجي التي يخيل للمرء أنها تتكشف مع كل مخترع جديد. ومازال التعليم في المجتمعات الأنجلو أمريكية غاية للكثيرين، مع أن مادة البحث في علم الاجتماع ورحيق موضوعاته هي الوطن العربي. ومازال تسعير المؤهلات والمساومة والمفاضلات بين الخبرات يعتمد على مكان التخرج، من داخل الوطن العربي أو من خارجه. ومازالت خطوات الديمقراطية الأولى مرتعشة ومهزومة محاصرة ومضروبة. ومازالت صور التفاوت في الفرص والمعاش ظاهرة واضحة.. وحتى تلك النظم التي تعهدت بتحقيق مزيد من العدل الاجتماعي والسياسي، لم تسهم كما وعدت في بلورة تنمية مستقلة، بل ساعدت على تشويه التطور الاجتماعي الاقتصادي في بعض القطاعات عن طريق جراحات ليست إصلاحية بالمعنى العام للكلمة. فلم تخرج في أحيان غير قليلة عن ردود أفعال لواقف داخلية وخارجية دون استراتيجية واضحة.

هذه ملامح عامة للسياق البنائي للمجتمع العربي، الذي يعيش به، وخلاله المشتغلون بعلم الاجتماع، والذين ليسوا في التحليل الأخير إلا موظفين رسميين، مهما اختلفت مواقعهم. وإذا كان فاقد الشيء لا يعطيه، بمعنى أن من انحسرت أمامه فرص التعبير، ومن اضطر للكدح ليحفظ حياته، ويحافظ على راتبه، لا يطلب منه أكثر مما يستطيع، ليكون خلاقا مبدعا. لكن من الجانب الآخر، لا ينفي هذا ضرورة وجود بعض الباحثين الذي ذبحوا المصلحة الخاصة قربانا أمام معبد المصلحة العامة، وحاولوا أن يطوروا ويجددوا. وبالتالي كانوا مثلا يجب علينا تقييم منتج الآخرين في ضوئه. وما يذكر ها هنا ليس ضربا من التبرير لمن أخفق وتخاذل ونظر للعلم كسلعة، أو ضربا من الرومانسية والمثالية لمن كافح على طريق تمهيد خطوة نحو قيام علم اجتماعي قومي، لأنها صور واقعية وجدت وستوجد في تاريخ الفكر الإنساني. فبقدر وجود الفكرة ونقيضها يوجد المجدد والمقلد، ويوجد من يعمل العقل، ومن يستسهل ويفضل النقل. وهذا واقع مطلوب

لتناقضاته التي تفرز الجديد، وتصنف الغث والثمين.

لقد كانت هذه السطور السريعة ضرورية من وجهة نظر الكاتب، لفهم ما سوف يأتي بعدها من محاولة لرصد بعض الانطباعات حول بعض أحوال وأوضاع العمل السوسيولوجي في الوطن العربي التي قد يفيد تصنفيها إلى محاور في توضيحها. فبعضها يتعلق بالتوجهات النظرية، وبعض ثان سيركز على الموضوعات التي طرقها الباحثون العرب، وتلك التي بالغوا في التأكيد عليها، مقابل تلك التي كان نصيبها الإغفال الشعوري أو اللاشعوري. وأخيرا سنعرض أساليب التناول والمعالجة ومدى اقترابها من المنهج العلمي من ناحية، ومن طابع علم الاجتماع من الناحية الأخرى، لكي نطل أخيرا على أهم وظائف العلم.

١ - ملاحظات حول التوجهات النظرية:

يسهل عليك عندما تقرأ دراسة أو بحثا أجنبيا تحديد هويته النظرية، فتقول هذا وظيفي وذاك مادي تاريخي. وهذه دراسة أرادت أن توفق بين الاتجاهات النظرية، أو تلفق بينها حينا، وتلك ترفض كل تنظير، مفضلة البدء بالواقع، متصورة أن حديث الوقائع ابلغ من كل تنظير، ولكنك عندما تقرأ دراسة عربية تغلف فكرك الدهشة ويساورك الشك في معرفة كاتبها لأبجديات البحث السوسيولوجي ودور النظرية فيه. وبصفة عامة،. ورغم هذه الملاحظة، فإن العدد الأكبر من المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي ينتمي بحثا وتأليفا إلى الاتجاهات المحافظة، سواء كانت وظيفية تقليدية، أو إمبريقية تجزيئية، يليهم أصحاب التلقيط النظري من هنا وهناك، وبعد ذلك وأخيرا أنصار الإتجاهات النقدية، والتجديدية:

أ-ففي مصر يفيد حصر لرسائل الماجستير والدكتوراه أجرى حتى عام 1974، أن عددها بلغ 131 بحثا في علم الاجتماع وحوالي سبعة بحوث في الأنثروبولوجيا وبتصنيفها حسب استنادها النظري وجدت دراسة واحدة وجهت بالمادية التاريخية، وست وجهت بالبنائية الوظيفية بشكل واضح ومتسق، وحوالي ثلاث وعشرون حاولت أن توفق بين الاتجاهات النظرية، معظمها تتم بلا وعي وبلا تدقيق، لأن الباحث أخذ مفهوما من هنا وفكرة من هناك، وقضية من نظرية وافتراضا من أخرى. وأما العدد الباقي ويبلغ

91 بحثا فإما جاءت بلا لون نظري محدد، أو رفضت كل تنظير معتمدة على جمع مادة إمبريقية جزئية كما فعل «حسن الساعاتي» الذي اختصر البحث السوسيولوجي إلى ثلاث إيقاعات: P.S.M ترمز إلى الغرض من البحث ومجاله ومنهجه، دونما اهتمام بالفكر النظري لقيادة البحث السوسيولوجي نحو جمع البيانات. و يتجلى هذا في دراسته حول انحراف الأحداث والتصنيع والعمران، وفي بحوثه التي اشرف عليها بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية بالقاهرة. أما البحوث الأنثروبولوجية فقد اعتمدت في جملتها على الوظيفية التقليدية التي لم تتعد زمن «رادكليف براون ومالينوفسكي» [19]. وأما عن المؤلفات المصرية في علم الاجتماع فقد ظلت منغلقة على المدرستين الفرنسية والإنجليزية، دوركايم وتلامذته و براون ومالينوفسكي وايفانز ريتشارد. وتعد مؤلفات «د. عاطف غيث»، التي بدأت من 1958 عندما نشر مقالا حول نظريات «بارينو» بمجلة كلية آداب الإسكندرية، من أولى المحاولات لتجاوز الانغلاق على الفكرين الفرنسي والإنجليزي التقليدي، المتمثل في الوضعية والوظيفية التقليدية، وليمهد طريقا ويفتح بابا أمام ترجمات ومؤلفات أخرى من النظرية أتاحت للقارئ تراثا مغايرا لمقارنة أكثر وعيا مع ما كان متاحا في المكتبة المصرية من فكر. وتمثل ذلك في ترجمة «د. سمير نعيم ود. فرج احمد» لكتاب «أوسييوف» ثم الكتابة في النظرية كما فعل «د. احمد الخشاب» «د .عاطف غيث، ومحمود عودة وسمير نعيم ود .عمد الجوهري». حيث عرضوا لتيارات واتجاهات فكرية متعددة أتاحت فرصة المقارنة بين هذه الاتجاهات*

ب-ولو أخذنا مثالا من العراق وليكن كتاب «عبد الجبار عريم»-مشكلة المجتمع العربي المعاصر-بحث تحليلي في دراسة المشاكل الاجتماعية والحضارية [20]، و بالرغم من أن البحث نشر عام 1969، فلا يزال صاحبه يجد في الأسلوب الدوراني مثالا نموذجيا في البحث، ويرى فيما اسماه نظرية الصراع الحضاري CulturalConflict إطارا مفسرا لمشكلة الوطن العربي الأساسية التي رآها في تصارع القوى الحضارية المختلفة، التي يرد إليها كل اعتلال في الوطن العربي، حيث تكون القيم وتصادمها أساس الثورات والانقلابات والاضطرابات. ولذا فالباحث يركز على التفسير الثقافي مع وضع العوامل الخارجية المرتبطة بالاتصال الثقافي في الاعتبار. وهذا

توجه وان كان يهمل القوى الداخلية الأصيلة في بناء المجتمع العربي فهو أيضا يتغافل الإنسان ويراه نتاجا للثقافة وليس خالقا لها، وأنها تواكب وجوده وتفاعلاته وصراعاته مع الطبيعة ومع الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه لا يبتعد كثيرا عن محاولات «الودي» [21] في تفسير المجتمع العراقي في ضوء تعرضه لتيارات الثقافة البدوية والحضرية، والفوارق في التغير بين الجوانب المادية واللامادية في الثقافة، وهي كلها أفكار مأخوذة عن الفكر الأمريكي، وعن نظريات «اوجبورن ونيمكوف» التي إن صدقت-تجاوزا-على المجتمع الأمريكي القائم على هجرة ثقافات متباينة من أوروبا وغيرها من بلدان العالم فهي لا تنطبق على المجتمع العربي أو الثقافة الأصيلة التي قاومت الكثير من النزوات. زد على كل هذا أن هذه التفسيرات توحي صراحة أو ضمنا بالسير في ركاب ثقافات المجتمعات المتقدمة وتمهد طريق التبعية لها.

ج-وبتحليل أعمال «صفوح الأخرس» في سوريا نجدها معتمدة بحثا على الاتجاه الإمبريقي التجزيئي، كما في دراسته عن الأسرة، أو هي مزيج من اتجاهات متناقضة متعارضة كما في كتاباته النظرية المدرسية. فلو أخذنا مثلا كتابه الذي جعل عنوانه «العلوم الاجتماعية-طبيعتها-ميادينها، طرائق البحث فيها». نجده ليس مؤلفا متخصصا في علم الاجتماع كما يشير إليه عنوانه. فلا هو بالتأليف، ولا هو بالترجمة، فهذا أو ذاك ليسا مكتوبين على غلاف الكتاب، إذ ترجم نصا فصوله الثلاثة الأولى عن جورج هومانز، وبول لازرسفيلد، ولورا نادر، فضلا عن بعض الفقرات الخاطفة المتعجلة وغير الموفقة عن بعض رواد العلم. وهو كتاب يكشف عن واقع التأليف في علم الاجتماع الذي تمتزج فيه الترجمة والنقل مع الرغبة في الكتابة في أكثر من موضوع وأكثر من تخصص، حتى يتسنى تدريس العمل في أكثر من مقرر دراسي للطلاب، فضلا عن غموض الأفكار حول معنى علم الاجتماع ووظيفته، وعدم اتساقها في الغالب ا لأعم [22].

د-وأما دراسة «أحمد أبو هلال وإبراهيم عثمان» بالأردن حول القرابة والمهنة كتصورات لتحليل المجتمع الأردني فهي-وان كانت ليست فريدة في هذا بل تشاركها عشرات الدراسات العربية-تؤكد أننا نعرف كعرب ما لا نريد، لكننا لم نحدد بدقة ما نريد. فقد رفضت الدراسة الاتجاهات النظرية

السائدة، الوظيفية، والمادية التاريخية، لتعود من نافذة أخرى، بأفكار ترد إلى المدخل الوضعي الأمريكي في دراسة التدريج الاجتماعي Social Stratification. فقد اعتمدا على مؤشرات القوة، والتعليم والمهنة، والحراك والدور الاجتماعي فضلا عن خلط الدراسة مؤشرات التدريج بمحدداته ومبالغتها في خصوصية المجتمع الأردني، والتي يفهم منها أنه يجب أن يكون هناك علم اجتماع لكل جماعة اجتماعية صغيرة، في كل مكان من هذه الأرض. وهذا في جوهره يخرج عن طابع علم الاجتماع، ويحوله إلى علم للخصوصيات، مما يضح عقبة أمام إمكانية الوصول إلى تعميمات علمية وصوغ قوانين للتطور الاجتماعي [23].

فضلا عن أن مبالغة هذا البحث ومبالغة «الوردي» في خصوصية المجتمعين الأردني والعراقي تعني بين ما تعني تدعيم التجزئة والتشتيت العربي، وهي غاية إمبريالية، يدعمها الفكر الغربي، ومنه بالطبع الفكر السوسيولوجي.

ه-وأما في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فباستثناء دراسات «د. محمد الرميحي» التي كان لها تصورها النظري، وغايتها المجتمعية، المتمثلة جوهريا في إيضاح وعي المواطن الخليجي بحقائق واقعة، باستثناء هذا، تأثرت الدراسات والبحوث السوسيولوجية والأنثروبولوجية بالموقف العام لهذين العلمين في مصر. وفي هذا تشير «نادية أبو زهرة» في دراستها التحليلية حول الكتابات «الأنثروبولوجية في الكويت» إلى أن دراسة «د. محمد عبده محجوب» وموضوعها الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي، 1972، ودراسة د. سيد حامد الفنطاس-دولة الكويت «دراسة في التماسك الاجتماعي في مجتمع متغير»، أتت نتائجهما غير متسقة، وبعيدة نسبيا عن جوهر مشكلات المجتمع الكويتي، نتيجة لانشغالهما بأفكار «رادكليف براون» التي وضعها في كتابه «البناء والوظيفة في المجتمع البدائي، عام 1955»، التي لعبت دورا في توجيه هاتين الدراستين نحو موضوعات وأبعاد اجتماعية، وفي الوقت نفسه إغفال موضوعات وأبعاد؟ هامة. [24].

وتلكاد تعبر دراسة «د. جهينة سلطان» «التحديث في المجتمع القطري» 1979، عن اضطراب الموقف النظري في الدراسات السوسيولوجية العربية، حيث عرضت نظريا لاتجاهات مختلفة، لكنها في دراساتها الميدانية، صاغت

فرضا* جعلها تستند على الدراسات السابقة، مما جعل عملها امبريقيا بالدرجة الاولى، واكثر جنوحا الى الفكر الوظيفي خاصة والغربي عامة، ويفصح هذا عن نفسه من خلال مفهومها للتحديث بل ومن خلال العنوان الرئيسي لبحثها [25].

على أن غلبة الموقف التلقيطي التلفيقي والدراسات الامبريقية الجزئية عديمة اللون والطعم لا ينفي تبلور مواقف نظرية، وظيفية، أو مادية تاريخية، وهذان الموقفان وما ينتجانه من دراسات وبحوث في تقديري هما الاقدر بتنافسهما وحوارهما على خلق علم اجتماع نابع لا تابع. فدراسات «د. طيب تيزيني» في سوريا و«د. الرميحي» في الكويت، د. عاطف غيث، د. سمير نعيم، د. عزت حجازي، د. محمود عودة تثير التي تبلور اتجاه نقدي جدي في الدراسات والبحوث العربية، يمكن أن يسهم في مزيد من الفهم والبلورة للمواقف النظرية من جانب واعادة النظر في كثير من القوالب التقليدية لعلم الاجتماع من جانب آخر.

2- ملاحظات حول موضوعات البحث السوسيولوجي:

مع أنه ليس بالموضوع وحده تقوم الجهود البحثية لأن التوجه النظري والتناول أو المعالجة يلعبان الدور الاكبر، فإن القاء نظرة على نوعية الموضوعات وأنماطها يسهم في فهم الصورة العامة للعلم.

أ-يكشف تحليل رسائل الماجستير والدكتوراه المصرية التي بلغ عددها 131 بحثا حتى عام 1974، أن موضوعاتها كانت

على النحو التالي: *

1- ان الموضوعات المرتبطة بعلم الاجتماع الصناعي لقيت اهتماما أكثر من غيرها، حيث كانت نسبتها 3ر15٪ من اجمالي البحوث المذكورة. وقد يرجع هذا الى سهولة التعامل الميداني مع التنظيمات الصناعية كبناءات محدودة مكانيا، تسهل دراستها، والحصول على عينات منها.

2- تلي هذه الموضوعات، تلك المتعلقة بالثقافة والفولكلور، وما تشتملان عليه من قيم وعادات وتقاليد وما الى ذلك بنسبة 2ر12٪.

3- احتلت دراسات الجريمة والسلوك الانحرافي المرتبة الثالثة بنسبة 9 ر9٪ وقد يرجع هذا الى أن المشتغلين بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية

والجنائية، وجدوا أن خبراتهم العملية والعلمية تساعدهم في هذا من جانب، ولسهولة مقابلة المنحرفين في المؤسسات الاجتماعية، وامكانية ضبط مقابلاتهم علميا من جانب آخر. وهذه النسبة تعكس الاهتمام بالموضوعات الجزئية الناتجة عن عوامل بنائية أخرى لم تدرس، كما تعكس الاهتمام بالسلوك غير السوي، أكثر من الاهتمام بأنماط السلوك السوية.

4- احتلت الاعمال النظرية رغم اهميتها وخطورتها في بلورة توجهات العلم المرتبة الرابعة، وبنسبة 6ر7٪ من البحوث التي انجزت حتى التاريخ المذكور. وحتى هذه النسبة يتضح من تحليلها أنها توجهت نحو رواد للفكر الاجتماعي، لا يدرسون في مجتمعاتهم الا من قبيل التأريخ لمراحل بعينها في تاريخ تطور العلم. لقد درس كوندرسيه واتباع سان سيمون ودوركايم وليفي بريل ومسكويه. ولم نلحظ وجود عمل حول نظرية علمية واضحة المعالم، إلا رسالة واحدة توجهت نحو الوظيفية، وأخرى نحو المادية التاريخية.

5- احتلت دراسات القرية المصرية المرتبة الخامسة مكررة بنسبة 6, 8٪ من البحوث، وتجدر الإشارة إلى أن العدد الأكبر من هذه البحوث أنجزه الرافد الزراعي في علم الاجتماع، أي الذين تخرجوا من كليات الزراعة، وان العدد الأكبر منه أيضا أنجز في الولايات المتحدة الأمريكية، على الطريقة الإمبريقية التجزيئية في دراسة مشكلات القطاع الريفي هناك.

6- شغلت موضوعات التنمية المرتبة الخامسة مكررة بنسبة 8, 6٪ وكان الطابع الغالب للموضوعات هو دراسة المجتمعات المستحدثة وبعض المعوقات الثقافية للتنمية في مجتمعات محلية محدودة.

7- بالرغم من أهمية الموضوعات المنهجية والأساليب الفنية في البحث فلم يتجاوز نصيبها 2, 3٪.

8- من بين الأدلة على الاهتمام بالموضوعات الجزئية المحدودة، التي يضيع فيها التخصص في علم الاجتماع في زحمة تخصصات أخرى، دراسة موضوعات تاريخية صرفة أو دراسة دور الحضانة أو المسنين أو مقرر الرياضيات لطلاب المرحلة ا لثانوية.

9- إن أول الدراسات التي اهتمت بموضوع التغير الاجتماعي كانت عام 1959 حين أنجز «د. عاطف غيث» أطروحته للدكتوراه عن التغير الاجتماعي في المجتمع القروي. وكانت أول دراسة سوسيولوجية ذات طابع بنائي حول

القرية المصرية ومنذ تاريخها لم يهتم بموضوع التغير سوى دراستين اثنتين فقط.

10- إن الأبعاد الدينامية للواقع الاجتماعي والثقافي، كالصراع الثقافي والقيمي وما شابه ذلك أغفلت تماما حتى بداية السبعينات، وحتى الدراسات التي أنجزت حول هذه الأبعاد بعد هذا التاريخ محدودة لا تتعدى دراسة أو اثنتين.

11- إن دراسات البناء الطبقي لم تظهر كموضوع بين الدراسات والبحوث المذكورة الأبعد عام 1972. ومعظم ما أنجز منها لا يعدو تأريخا للملكية الزراعية في القرية المصرية مع إغفال الأبعاد الطبقية في المدينة المصرية.

12- وثمة موضوعات أخرى كالأسرة والمرأة والسكان والتعليم والعمال لم تنجز حولها دراسات إلا بقدر محدود جدا لا تتعدى أصابع اليد الواحدة في كل الأحوال.

13- وإذا وقفنا أمام أعمال المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والذي أنشئ كمعهد للبحوث الجنائية عام 1956، نجد أن معظم بحوثه كانت حول الجريمة والسلوك الانحرافي ومسائل العقوبة وما شابه هذا. وأما البحوث الاجتماعية وان كان معظمها لم ينشر أو يظهر لحيز الوجود، فما نشر منها يعبر عن التوجه الإمبريقي التجزيئي المحدود، كمشكلات طلاب المدارس الثانوية وطلاب الجامعات، وبحوث التلفزيون والإذاعة والصحف. وان كان يستثنى من كل هذا منهجيا بحوث المرأة والحشيش ومسح ست قرى في محافظة البحيرة، ومشروع المسح الشامل للمجتمع المصري، الذي لم يظهر للوجود حتى كتابة هذه السطور.

14- وأما عن موضوعات التأليف فقد أخذت تتنوع حول موضوعات وفروع كثيرة لعلم الاجتماع، وإن لم يكن بينها أعمال نقدية جادة إلا قدر محدود تتمثل في كتابات عاطف غيث (كالموقف النظري)، ومحمود عوده (علم الاجتماع بين الرومانسية والراديكالية) وسمير نعيم (النظرية في علم الاجتماع) ومحمد الجوهري في إطاره المقترح لدراسة المجتمع المصري في تقديمه لكتاب بوتومور الطبقات الاجتماعية «دار الكتب الجامعية، القاهرة 1972». وغير ذلك مما تسيطر الترجمة أو التأليف المترجم على المنتج النظري الذي يتركز في الأهداف التدريسية وحدها.

ب-وعن أهم الموضوعات البحثية في القطر الشقيق العراق يشير «إياد القزاز»-في دراسة نشرت باللغة العربية، تكملة لدراسته السابقة المثمار إليها-إلى أن معظم الدراسات التي أنجزت حتى 1970 كانت قصيرة وجزئية، ولم ينشر أغلبها. والبحوث الثلاثون التي أنجزها المركز القومي للأبحاث الاجتماعية والجنائية تدور في معظمها في فلك موضوعات الجريمة والسلوك الانحرافي، والخدمات الاجتماعية [16]، ولكن يستثنى من كل هذا بعض الدراسات البنائية التي اهتمت بموضوعات التغير الاجتماعي والتحضر، وهي قليلة في عددها بالنسبة للموضوعات الجزئية المرتبطة بمشكلة اجتماعية محددة.

ج-يؤكد «د. فروق بن عطيه وزميله» على أنه بالرغم من التغيرات والتحولات التي طرأت على الريف الجزائري، فإن الدراسات الجادة حول الأوضاع الاجتماعية في الريف ما زالت نادرة ومحدودة، وان كان هناك اتجاه نام نحو الاهتمام بالموضوعات ذات الصلات بقضايا التنمية كموضوعات العمالة والتشغيل والتخطيط العائلي، وان كانت معظمها مازالت في مراحل الأعداد [27].

وبصفة عامة، وبالرغم من وجود دراسات نقدية للموقف النظري في علم الاجتماع صدرت في سوريا ولبنان والجزائر والمغرب والعراق فإن الطابع الغالب تمثل في التأليف المدرسي المعتمد على النقل والترجمة، والدراسات الجزئية، حول مشكلة محددة، أو نظام اجتماعي محدد institution كالأسرة والتعليم في الغالب، الأمر الذي يحدد الجهود البحثية بدراسة الأبعاد الثوابت للمجتمع العربي، والمبالغة فيها، وإغفال الأبعاد الدينامية، خاصة موضوعات التغير الاجتماعي. وحتى الاهتمام بقضايا الثقافة-مع أهميته-أتى متمثلا في دراسات وصفية، انتقائية، لم تربط الثقافة العربية ببعديها التاريخي والبنائي.

3- ملاحظات حول التناول المنهجي:

يعاني البحث السوسيولوجي في الوطن العربي بصفة عامة من مأزق منهجي يرتبط مباشرة بأنماط التوجه النظري، وبنوعيات الموضوعات الجزئية المحدودة، التي يسميها البعض بالصغائر الاجتماعية. و يعد هذا

المأزق نتاجا للتنشئة العلمية البادئة بالمنزل فالمدرسة فالإعلام، فالمناخ الاجتماعي والثقافي العام، حيث ينحسر التفكير العلمي، وتغدو قيم الاستسهال والتبسيط المخل، والازدواجية بين القول والفعل ملامح أساسية تؤثر في الباحث السوسيولوجي، فضلا عن روافد علم الاجتماع الأحادية الجانب، المنقولة غالبا، التي تقتل ملكات النقد والتجديد. وحتى لا يغدو الكلام حديث شجون يمكن رصد بعض الملاحظات على أساليب التناول المنهجي في البحث السوسيولوجي العربي:

أ-يذهب «د. طيب تيزيني» في تقديمه لترجمة كتاب «نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر» إلى أن علم الاجتماع الذي دخل الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية ولا يزال مسيطرا ركز على الموقف الإمبريقي «التجزيئي الخبري» المبسط في ملاحقة الظاهرات مبعثرة، مسقطة من حسابها الإطار النظري الشامل الذي يحتويها [28]. وانعكس هذا بشكل واضح على التخطيط للبحوث، وجمع معطياتها الميدانية، ووصفها. فمن السهل عليك أن تجد في أية «دورية عربية» من تلك الدوريات التي تصدر هنا وهناك بحثا اعتمد على جمع فكرة من هنا، وأخرى من هناك، ثم اختار عينة هي في معظم.الأحوال عشوائية من منطقة اختيرت بطريقة عمدية، ثم تم تصميم استمارة بحث بغض النظر عن تلاؤمها ولياقتها مع موضوع البحث وأهدافه، ثم يستطرد الباحث في عرض «جداول» طولية وعرضية، ونسب مئوية للبيانات، وينتهي الأمر عند الحد الذي اجتزئت فيه بعض البيانات، ونزعت من سياقها. ونظرا لأن الاستمارة في تصميمها لم تعتمد على إطار نظري واضح ومحدد فالباحث يصطنع بنودا هي من صنعه، ويصوغ أسئلة، يحاصر المبحوث بها ليجيب إجابات يريدها الباحث، إما بنعم أو بلا، أو يحدد له إجابات مسبقة، فيصير الموقف مفتعلا، ونصل إلى نتائج من نفس النوع، ونزعم أن هذا هو منطق المنهج في البحث السوسيولوجي.

ب-تذكر «نادية أبو زهرة» في سياق تحليلها للكتابات الأنثروبولوجية العربية أن أبرز ما يلاحظ على هذه الدراسات هو فقدان الصلة بين التنظير والعمل الميداني، والاهتمام الزائد بالوصف، الذي قد يقدر عليه غير الباحثين، والهروب من التحليل والتفسير [29].

ج-لقد ترتب على التناول التجزيئي عزل الظاهرات لا عن سياقها البنائي الأشمل فحسب، بل أيضا عن سياقها التاريخي، مما أفضى إلى ما أسماه «طيب تيزيني» بانسداد الأفق التاريخي في البحث السوسيولوجي العربي [30] وحتى عندما يستخدم التاريخ، تستدعي منه المعطيات انتقائيا لإثبات فكرة أو دحض أخرى، و يصير الأمر أشبه بلوي عنق الحقائق.

د-وثمة نقطة منهجية ونظرية في الوقت عينه، تتعلق بما يلاحظ من الظاهرات وأبعاد الواقع، يجليها «د. محمد الرميحي» بإشارته إلى أنه في دراسة التغير الاجتماعي كثيرا ما يكتفي بدراسة مظاهر السلوك والعلاقات، دون سبر غور دوافع السلوك ومحدداته [31]، بعبارة أخرى تهتم البحوث السوسيولوجية العربية بظاهر الأشياء وشكلها دون الاهتمام بمضامينها.

4- ملاحظات تتعلق بوظائف علم الاجتماع:

تتجمع الملاحظات السابقة لتصل بنا أمام أدوار علم الاجتماع التي يؤديها في الوطن العربي بالفعل، ومنها يمكن معرفة ما الذي لم يؤده ولماذا؟ وما الذي عليه أن يؤديه وكيف؟ على أنه ببدء وجود أعمال نقدية، وأصوات أدركت مهمة العلم، وما يحيط بها من معوقات، بدأت تتضح أيضا بعض الملامح العامة لصورة العلم وهويته في الوطن العربي.

ا-توصلت ندوة هامة أعدتها مجلة العلوم الاجتماعية [32] بجامعة الكويت موضوعها «ثبات وتغير صورة المجتمعات النامية في أدبيات العلوم الاجتماعية في الغرب» إلى نتائج هامة وخطيرة مفادها أن مبتغى هذه الدراسات هو تزييف واقع المجتمع العربي والوعي به، وان معظم ما كتب عن العالم الثالث-ومنه العربي بالطبع-كان له هدف سياسي وكانت الهيئات الممولة للبحوث على علاقة بأجهزة المخابرات الأمريكية**. وأوضح واحد من المشاركين أن الدراسات الموضوعة سعت إلى السيطرة على العالم النامي.. وأنه لا يستطيع فهم ما يحدث في لبنان إلا من خلفية هذه الدراسات. فقد كان غرض الغرب من المعرفة تحديد. دون أن يحللوا مضامينه ***. إذا كانت هذه النتائج قد نشرت عام 1976 فقد أشار «د. عاطف غيث» في عام 1965 في معرض نقده لعلم الاجتماع في مصر، وان كان هذا يمكن أن ينسحب على الموقف السوسيولوجي العربي بوجه عام: «إن لنا أن نتساءل

بعد التغييرات البنائية التي حدثت في مجتمعنا وامتدت إلى المفاهيم والقيم، أيظل علم الاجتماع صورته الحالية؟ أم ينبغي أن نهاجمه لنغيره، أو نعد له باعتباره أداة إنهزامية بوضعه الحالي.. ؟ إن ما يأتينا من الغرب ليس كلاما نهائيا له طابع المسلمات، ولذلك يجب أن تكون لدينا القدرة الخلاقة، وان تكون لدينا شجاعة النقاد البنائيين، أن نهدم بناء قديما فقد مقوماته لنقيم آخر جديدا يعبر عن الطابع الجديد لمجتمعنا، وان كان هناك فرق بين منطق العلم الذي لا يختلف عليه اثنان، وبين حقائق العلم، فيجب أن يكون لدينا الحقائق الخاصة بنا» [33].

2- لقد أفضت تبعية علم الاجتماع، كامتداد لصور أخرى من التبعية إلى هزال أدواره، وانحساره في التدريس والتلقين والتواري خلف أسوار الجامعة، فندر إسهام الباحثين في أدوار العلم المجتمعية، بدراسة الواقع والمشاركة في التخطيط له، والإسهام في إنضاج وعي المواطن-مهما كان موقعه الرسمي- بقضايا وطنه ومواطنيه. وتوضح الموضوعات التي بحثت، وتلك التي لا تزال مطروحة للبحث، مدى الابتعاد عن الموضوعات الهامة والمصيرية: قضايا الوحدة العربية، والتنمية الشاملة، والأمن الجماعي، والاعتماد القومي على النفس.. ولكن كيف يتم هذا، وفاقد الشيء لا يعطيه؟ والعلم صورة مرتعشة ومهزوزة لمنتج تم في مجتمعات أخرى، ولمصالح أخرى هي ضد مصالح مجتمعنا في التحليل النهائي. لقد أفضت سطوة الفكر الوظيفي والوضعي وغيرهما من الاتجاهات المحافظة، إلى إغفال دراسة وفهم حتى الظاهرات البديهية البادية للعيان، كمسائل التغير الاجتماعي. لقد انتقلت أزمة الفكر الغربي إلينا، دون أن نصنعها، ومع هذا قبلناها ونعمل بها. حتى وبعد أن بدأت الكتابات الغربية نفسها تدرك تماما فشل النظرية الليبرالية في دراسة التغير، سواء في المجتمعات الغربية، أو النامية. وفي هذا يلمح دانيال شيروت D.Chirot إلى أن معظم التحليلات الأمريكية في الخمسينات والستينات تكشف عن بؤس وعقم واضحين في التفسيرات التاريخية. فقد فشلت في فهم كثير من الحركات الاجتماعية في أنجولا وموزمبيق وإيران، وماتت حتى الفكرة الحالمة بإدماج الأطراف والهوامش تماما في النظام الرأسمالي العالمي، فكثير من الأطراف توسم بازدواجية الولاء الذي عند الاقتضاء يأتي بمصاحبات خطيرة [34].

نحو مدخل مقترح لدراسة المجتمع العربي

قبل أن نعرض مقترحا استراتيجيا أو تكتيكيا أو الاثنين معا لدراسة المجتمع العربي، أجد من الضروري التشديد على أمرين هامين:

الأول: يتعلق بوجود محاولات لمقترحات عربية سابقة، قطرية أو إقليمية أو عربية شاملة، تقتضي الأمانة عرض ما تيسر منها.

الثاني: إن المحاولة التي يطرحها العمل الراهن تعد ورقة عمل تطرح من التساؤلات أكثر مما تجيب، ونحن نأمل منها أن تثير حوارا لمزيد من التدقيق والتحقيق.

أولا: نحو نظرية اجتماعية عربية

طرح «د. احمد الخشاب» في عام 1970 أعداد من القضايا والأفكار التي رآها ضرورية على طريق صوغ نظرية اجتماعية عربية نوجز عناصرها على النحو التالي: (359)

أكدت المحاولة ابتداء ضرورة العناية بدراسة النظرية الاجتماعية القومية على أن تكون فكرية عربية خالصة تنطق بمستخلصات التجربة التاريخية الحضارية وتجسد المشخصات العقائدية والثقافية للأمة العربية وتحدد مستويات تطلعاتها وأبعادها. و يقترح في هذا الصدد توجيه مزيد من العناية بدراسة النظرية الاجتماعية دراسة تحليلية نقدية، على أن نستشف لها أنموذجا أيديولوجيا يضمن إنماء العناصر الدافعة والمنشطة لديناميات الانتفاضات الاجتماعية المعاصرة من ناحية، وتعمل على تقويض الوضعية التعويقية التي كثيرا ما تستغل في الانتكاسات والإرتدادات التي تمارسها الرجعية. ومع أن هذا الأمر إشكالي متشعب الأطراف، فإنه يمكن طرح الأفكار التالية:

1- ضرورة متابعة السنن العامة التي تسود الإطارات الفكرية للإنسان العربي، على أن تكون المتابعة علمية موضوعية، لاستخلاص الخصائص المشتركة بينها.

2- يقتضي الإطار الأيديولوجي لهذه النظرية صوغ فلسفة اجتماعية ساعية نحو المستقبل، أكثر من اللجوء إلى جذب الواقع العربي إلى الماضي ويتطلب هذا جرأة فكرية نادرة، لم يعد الفكر القومي لها بعد

3- إن محاولة اكتشاف قاعدة أصولية عامة في خضم التجارب الأيديولوجية قد تقود إلى الطريق الصعب في مجال الفكر الإجتماعي، ذلك لأن لكل فكرة اجتماعية جذورها الزمانية والمكانية.. . في الوقت الذي يحفل العالم العربي فيه بتيارات فكرية مستوردة.. . فضلا عن الرواسب الفكرية المتوارثة والجامدة.

- 4انه حتى بالنسبة للقطاعات التقدمية نسبيا في الأمة العربية يبدو أن التساوق بين الفكر النظري والواقع غير متحقق بشكل تكاملي. ففي تقديرنا أن الواقع يسبق الفكر، وربما تمثل هذه النقطة أبرز تناقضات الحركة الاجتماعية العربية.

5- إن معظم الجهود النظرية تكاد تكون منصرفة إلى معالجة فكرة القومية وأسسها الاجتماعية على أساس تبريري، وهذا لا يفي، بل يعوق تقديم إطار نظري متكامل.

6- من أهم العثرات على طريق صوغ هذه النظرية المنشودة ما يتعلق بقيود الأطر العقائدية التقليدية التي تعبر عن طبيعة غير علمية وغير منتمية عربيا.

هذه هي ابرز محاور المحاولة، فهي تدعم الحاجة إلى تنظير عربي جديد يقرأ الماضي بعقل الحاضر وفكره، و يفسر الحاضر برؤى مستقبلية، مسعاها التغيير نحو الأفضل. حقيقة أبرزت المحاولة بعض المعوقات السائدة، كالتبرير والغرق في بحار الماضي، لكنها لم تطرح بديلا نظريا واضحا بل طرحت موضوعا عاما استراتيجيا يتمثل في التركيز على ديناميات التغير ووسائله ومعوقاته [36] لكن كيف يمكن أن يبدأ الباحث دراسته، ويجمع معطياته، في ضوء أي فكر وعلى هدى أي تنظير؟ خاصة وان التراث المعاصر يغص بأفكار ونظريات لدراسة التغير، هي في ذاتها في حاجة إلى تحقيق وتدقيق واختبار واختيار.

ثانيا: مدخل لدراسه الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة:

ويمكن أن نقسم محتويات هذه المحاولة التي قدمها «د.محمد الرميحي» عام 1975 [37] إلى ثلاثة أبعاد أو محاور. اهتم الأول بتقديم نقد منهجي

لدراسات التغير في مجتمعات الخليج، و يوضح الثاني بعض المسلمات والتساؤلات الهامة والأساسية حول واقع التغير بوصفه ظاهرة مجتمعية كلية الحضور، والمحور الثالث يقدم مدخلا منهجيا، مدعما بعدد من المعطيات التاريخية والشواهد الواقعية البنائية حول مجتمعات الخليج.

البعد الأول: ومنه يتبين أن الدراسات التي أنجزت حول التغير في المنطقة إما أنها اتخذت من المعطيات الإحصائية مؤشرات كمية للتعبير عن اتجاهات التغير، وهذا النمط من الدراسات وان كان يحصر التغير-شكلا- في أبعاد سكانية وخدمية، لأن بياناتها هي المتاحة، لا يعبر عن مكنون التغير ومضامينه، فضلا عن أنه لا يوضح محدداته وعوامله. وثمة دراسات أخريات ركزت على مصاحبات التغير، وما يفرزه من مشكلات، ومن ثم محاولة تقصي أسبابها وحجمها وحلولها، وهو اتجاه يعني بالجزئيات، ويختصر الواقع، و يعزله عن سياقه البنائي التاريخي والمعاصر، ويندرج تحت ما يسمى بعلم الاجتماع العلاجي، الذي يعني بدراسة «الصغائر الاجتماعية» والصور الجزئية التي قد تعد عرضية، وغير جوهرية، أو نتاجا لعوامل وعمليات بنائية اكثر جوهرية.

البعد الثاني: وفيه يبرز الكاتب بعض المسلمات التي تجلي خصائص التغير من ناحية، وتكشف قصور التوجهات السابقة وزيفها من الناحية الأخرى. ومن أهم هذه المسلمات: أن التغيرات المنتظرة في المجال الاجتماعي هي في الواقع كامنة داخل المجتمع، وأي مجتمع إنساني لا يمكن فصل تغيره الحاضر، عن تغيره المنتظر، لأن التغير عملية مستمرة ودائمة.

2- أن الواقع الاجتماعي وتغيره حلقتان متداخلتان وقد لا نجد مجتمعا في واقع استاتيكي، وأن الفارق هو في درجة التغير الاجتماعي لا في مبدئه.

وعلى صعيد تفسير التغير يؤكد الكاتب أن درجة التغير قد تضعف أو تشتد، نتيجة لعوامل محددة تأتي في طليعتها تغير وسائل الإنتاج في المجتمع، وكذلك ملكية وعلاقات الإنتاج.

وبعد هذا تقدم لنا المحاولة تساؤلين هامين: يتعلق الأول بتقييم التغير معياريا، وفيه يتساءل عن احتمالات أن يكون التغير حسنا أو سيئا، وفي كلتا الحالتين يقتضي الأمر تحديد: أسوأ مماذا؟ وأحسن مماذا؟ وأما التساؤل

الثاني فيتعلق بمجال التغير، وهل نقصد به تغيرا في الشكل أو المضمون، أي في مظاهر السلوك والعلاقات الاجتماعية، أم أنه يحوي بجانب هذا دوافع السلوك والعلاقات الاجتماعية؟ ومع أنه قد يبدو للوهلة الأولى أنه طرحت تساؤلات دون إجابة، فإن التحليل المتأني يبين أن ما يعنيه الكاتب بالنسبة للتساؤل الأول هو ضرورة وجود نموذج نظري، يمثل كشافا ومقياسا نضاهي في ضوئه، ونقيس على أساسه توجهات التغير ونقيمها. وهنا أحسبني غير متجاوز الحد المنطقي للاستنتاج، حين أذهب إلى أن تشخيص التغير وتفسيره-كما ورد في المحاولة-يشير إلى إطار بنائي دينامي تاريخي، ذي توجهات مستقبلية لتناول واقع المجتمع العربي وتغيره. وأما بالنسبة للتساؤل الثاني فإن ما يعنيه الكاتب واضح وهو تناول التغير الاجتماعي الشامل وصفا وتحليلا وتفسيرا.

وأما البعد الثالث والأخير: فيختص بتوجه منهجي مقترح يسمى مبدئيا الاتجاه إلى الأصالة، بمعنى عدم التقيد بمفاتيح التحليل الغربي التي صممت أساسا لفهم المشكلات الاجتماعية الأوروبية، أو تلك التي صممها أوروبيون للاسترشاد بها في تحليل المجتمعات الشرقية. وليس هذا الرفض قاطعا ودوجماطيقيا، وإنما هو رفض واع في محاولة ما يسميه بعض الكتاب العرب هدم المفاهيم المنحدرة من المعرفة والكتابات السوسيولوجية التي دأبت على التحدث باسم العالم العربي وتميزت بغلبة النزعة والأيديولوجية العرقية النرجسية والدعوة إلى كتابات سوسيولوجية حديثة بما يسمى التجاوز عن طريق الاندماج. ويعني هذا أيضا رفض المنهج المقارن غير الواقعي في التحليلات الاجتماعية، والاتجاه إلى المنهج النقدي لتجاوز الواقع المنحرف عن طريق أصالة فكرية نابعة وليست تابعة.

وبرغم التباين بين المحاولتين السابقتين، المتمثل في الأسلوب والمعالجة والذي يأتي نتاجا للتباين والاستمرارية بين جيلين، فهما تتفقان عموما على نقطتين أساسيتين: هما ضرورة دراسة التغير الاجتماعي وضرورة أن تكون الأطر النظرية نابعة وليست تابعة من خلال أصالة فكرية نقدية. والقضية الأخيرة هذه تكاد تكون من بين أبرز القضايا الفكرية والمنهجية المطروحة على الساحة العربية، والتي تثار حولها قضايا وردود أفعال تعكس الأزمة المنهجية في الفكر العربي السوسيولوجي، خاصة، والفكر العربي

بصفة عامة. ومعظم المحاولات التي تثيرها نجدها أحيانا مجردة، وفي أخرى موزعة على استحياء بين إقدام وإحجام، ومن أوجه هذا الاستحياء أن بعض أبعاد الأصالة والمعاصرة قد أخفى روحا عدوانيا. فقد استخدمت قوى اجتماعية وسياسية «الأصالة» لمواراة تخلفها وحماية مصالحها، كما استخدمت المعاصرة لوأد ثقافات الشعوب وخاصة الجوانب المتقدمة منها. وأحيانا عندما توحي الأصالة «بالخصوصية التاريخية»، تؤخذ الأخيرة بشيء من الإطلاق والتجريد، الذي يجزئ هذه الخصوصية ويختزلها، مع أن هذه «الخصوصية» أو «الأصالة» كما توحي بها المحاولة الثانية تعيينا، في ضوء توجهها، ليست خصوصية أو أصالة جامدة سرمدية وإنما هي دينامية متغيرة تاريخيا، تنتظموا عناصر جوهرية ثابتة نسبيا هي سبب بقاء المجتمع، وعناصر متغيرة هي سبب استمراره وتطوره. لقد حسم العلم الكثير من الأمور، التي من أهمها جدل الخاص والعام والفردي والاجتماعي والطارئ والمطرد والشكل والمضمون، لهذا وبوضع مسائل الأصالة والمعاصرة في إطارها الجدلي يمكن أن تتكشف لنا بوضوح أهمية لم دعوى أن يكون لنا فكر نابع لا تابع، يكشف عن الخصوصية العربية في علاقاتها الجدلية المتنامية مع العام وقوانين تطوره الاجتماعي [38].

وغير هاتين المحاولتين لم أتمكن بسبب عدم شمول الاستطلاع الذي قمت به، من ملاحظة محاولات أخريات فيها من الشمول ما يسمح بعرضها، اللهم إلا اقتراحات بآراء هنا وهناك يؤكد بعضها جانبا من جوانب المحاولتين السابقين، أو يقترح إجراء بحثيا تكتيكيا، ومن بين هذه أقدم مثالا:

ا-محاولة قدمها «د. عباس أحمد» [39] اقترح فيها مدخلا تكامليا في دراسة المجتمع العربي. يتمثل التكامل فيها في إجراءات بحثية تكتيكية تتمثل في دراسة كل جوانب ومظاهر وظاهرات المجتمع العربي وتصوره ككائن عضوي:

أ-دراسة تكوين المجتمع العربي عامة ومجتمعاته المحلية المختلفة بحيث تحدد معالم البناء الاجتماعي الكلي الذي يعكس جميع مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية وجميع نظم المجتمع من أيكلولوجية-بيئية-وثقافية وعقائدية واقتصادية وسياسية.

ب-دراسة التغيرات التي تطرأ على هذا البناء ومؤثرات التغير

واستراتيجيات التنمية المتكاملة والشمولية، مقترحا في هذا أيضا دراسة المجتمعات المحلية، وإبراز الثقافات النوعية، والأخذ بالمنهج التاريخي، والتركيز على البحوث المتعددة المداخل، سوسيولوجية وأنثروبولوجية واقتصادية وسياسية، وللحقيقة فإن كل ما تطرحه هذه المحاولة مقبول ومطلوب ولكن كيف؟ وبأي توجه نظري؟ وبأي أولويات بحثية لأبعاد الواقع المترامي الأطراف؟ هذا ما لم أتبينه إلا تلميحا إلى الوظيفية ونظرتها للتكامل، وهي نظرية سبق عرضها وتحليلها في فصل سابق. هذا فضلا عن أن طرح تساؤلات المحاولة الثانية، على المحاولة الحالية، يجعلها في التحليل الأخير، مقترحا استراتيجيا لدراسة كل شيء، وتفسير أي شيء بكل شيء.

2- هناك عدة آراء ومقترحات طالبت بضرورة التعامل النقدي الواعي مع التراث السوسيولوجي العالمي، والتأكيد على أهمية دراسة التغير الاجتماعي، وإعادة النظر في الأساليب المنهجية التي استخدمت في ظروف خاصة بها، ومحاولة ابتداع وتطويع أدوات بحثية أخرى تلائم بمرونة ولياقة منهجيتين خصوصية الواقع العربي في ترابطاته الجدلية مع الواقع الإنساني (40).

استخلاصات ونقاط مقترحات للحوار

لا يزعم الباحث أنه يقدم تنظيرا أو مدخلا محددا لدراسة الواقع العربي بقدر ما يقدم استخلاصات يراها أساسية، مأخوذة عن التراث العالمي في علم الاجتماع، وأيضا عن المحاولات العربية النقدية الجادة، وهي معروضة للحوار، بوصفها عناصر ورقة عمل كما سبقت الإشارة.

١- مسلمات أساسية:

هاتان مسلمتان أتصور أن قبولهما أو رفضهما أساس قبول أو رفض ما سوف يليهما من عناصر. وهما مسلمتان ترتبط واحدة بطبيعة علم الاجتماع وترتبط الثانية بواقع المجتمع العربي ماضيه وحاضره ومستقبله:

الأولى: أن علم الاجتماع وهذه طبيعته وملامحه المميزة لابد وأن يكون علما بنائيا شاملا جماعيا في التوجه، ديناميا وجدليا في التحليل والتفسير،

ساعيا في الأخير إلى إحداث تغيير اجتماعي مقصود.

- فالدراسات الجزئية المحدودة تخرج عن نطاق الدراسة السوسيولوجية إن لم تكن متوجهة تكتيكا وهدفا، نحو فهم العام.

- والدراسات الاستاتيكية الثابتة تناهض الواقع، وتسير ضد طبائع الأمور، فالتغير قاعدة والثبات استثناء.

- -وعلم الاجتماع إن لم يكن مع العام والغالبية، والأبعاد الشاملة والجوهرية يمكن أن يوسم بأي اسم آخر غير علم الاجتماع.

- -أن الدراسة لمجرد الدراسة والبحث كرغبة في ذاتها لم يعد مطلوبا أو مقبولا، ومن ثم إن لم تكن غاية العلم الوصول بالمجتمع نحو الأحسن والأفضل عد مضيعة للوقت والجهود، فعلم الاجتماع يجب أن يكون للمجتمع، ومفهوم مجتمع في شموليته لا يعني انحيازا نحو الخاصة والطارئ والجزئي، وإنما العكس هو الصحيح.

- أن ثمة منطقا وصل إليه العلم لا يمكن الرجوع عنه إلى الوراء أو التخلي عنه، وهو ما يتعلق بالمنهج العلمي الواحد في دراسة الطبيعة والإنسان، وهو المنهج الجدلي الذي يستعين بغيره من الوسائل والأساليب بما يتسق وطابع الظاهرات المدروسة وخصائصها.

- أن تمييز علم الاجتماع لا يعني عزلته أو تعاليه على العلوم الاجتماعية الأخرى وإنما يعني إبراز طابعه ودوره اللذين يمكن توظيفهما كأساس للتعاون مع العلوم الإنسانية الأخرى من أجل فهم أشمل للإنسان.

الثانية: أنه نظرا لضرورة وجود أيديولوجية توجه البحث السوسيولوجي، ونظرا لتباين الأيديولوجيات الفرعية القطرية، نسبيا، فثمة حد أدنى أتصوره مقبولا يتمثل في:

1- إن مجتمعنا بكل المعايير الكيفية الجوهرية الحقيقية يعد متخلفا، وبالتالي لابد أن يسعى علم الاجتماع نحو الإسهام في تنميته. ونظرا لأن التغيير المخطط يعد بعدا جوهريا في أي تنمية فهذا يقتضي أن توجه كل دراسات علم الاجتماع نحو إحداث التغيير بالوقوف على محدداته وشكله ومضمونه في كلياته، وشموليته، والكشف أيضا عن المعوقات الجوهرية له، ومصاحباته ونتائجه الأساسية.

2- إن هذه التنمية الشاملة لا يمكن أن نحققها فرادى، وبالتالي فالوحدة

العربية مصير لنقل المجتمع العربي نقلة كيفية، وهذا يعني أن لعلم الاجتماع دورا في دراسة معوقات هذه الوحدة، وأيضا ميسرات تحقيقها، وتدعيمها فكرا، وموقفا، وعملا.

3- إن التنمية والوحدة في حاجة إلى التحرر الشامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، لا مجرد الاستقلال بالمعنى الضيق. وهذا لن يكون مواتيا دون اعتماد قومي على النفس، ودون أمن جماعي قومي، تكون المسألة الفلسطينية في عمق بؤرته.

4- إن المجتمع العربي لا يعيش منعزلا في هذا الكون لأن ثمة علاقات دولية تضغط عليه وتؤثر فيه بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم فإن التحليل السوسيولوجي للعلاقات الدولية العربية، من منطلق الوحدة والتحرر والاعتماد الجماعي على النفس، سواء العلاقات التي تساندها أو التي تعوقها في حاجة إلى جهود مكثفة.

2- مفهومات أساسية:

أوضحت أكثر المحاولات السابقة جدية أننا في حاجة إلى فكر نابع لا تابع، وإننا في حاجة إلى رفض واع لما يصدر لنا من فكر سوسيولوجي، وأن نميز وننتقي ما يفيد في ضوء تصورات مستقبلية نرنو إليها لصالح الوطن والمواطن العربي. وهذا يثير أمام الباحثين تساؤلا هاما حول الأصالة والمعاصرة. فلسنا دعاة سلفية نرجسية أو رفض لكل إنجازات الإنسان العلمية. وهذا يقتضي تحديد ما يقصد بالأصيل النابع، والمعاصر الضروري. وهنا يمكن طرح تصور أولي حولهما:

ولعل أولى النقاط التي تحضر هنا ضرورة التمييز بين التراث والأصالة، ذلك لأن الثانية لا تطابق الأولى، فالتراث هو الماضي أما الأصالة فهي ما يصلح من هذا الماضي للتواصل، والذي يكون اكثر قدرة على التأثير في الحياة المعاصرة، وعلى الاستجابة لحاجاتها ومتطلباتها الأساسية. وهذا التمييز يقتضي بالأساس النظر إلى درس التراث كله نظرة تاريخية نقدية لبيان التجربة التاريخية بكل جوانبها وملابساتها وملامحها ومحدداتها.. و بهذا فإذا كان التراث تاريخا، فإن الأصيل-وهو جانب من التراث-يصبح مجالا للاستلهام وتصبح المعاصرة هي ذلك الأصيل مجددا وقابلا للتجديد

في ظروف جديدة، معتمدا من إنجازات العلم الموضوعية منهجا في التناول والتفسير[41] وفي مقدمة هذه الإنجازات اكتشاف العلم للجدل كمنهج علمي.

ويقتضي الأمر التمييز أيضا بين الثقافة العربية القومية كمفهوم اجتماعي-سياسي، و بين الثقافة السائدة. و يقصد بالأولى الثقافة التي خلقها الشعب العربي في نضالاته وإبداعاته وصراعاته مع الطبيعة، ومع الإنسان، ومع القوى الخارجية بوصفها-الثقافة-نتاجا لوجوده، ومعبرة عن وعيه الحقيقي. أما الثانية ففيها الدخيل والمفروض، والذي اضطررنا لقبوله بوعي أو بلا وعي، وفيها أساليب تزييف الوعي بالإنسان العربي. وهذا الفهم يقتضي أيضا النظر للثقافة القومية العربية نظرة نسبية: زمانية تاريخية مرتبطة بمراحل تاريخية وملامح متباينة أنتجتها الجماعة البشرية العربية، ونسبية اجتماعية أساس دينامية الثقافة فيها صراع القوى والطبقات، حتى نقف إلى العام «القومي» ونفهم المتمايز «الطبقي». وهذا الفهم ضروري للوقوف على جدل العام والنوعي داخل المجتمع العربي، وما يعبر عن خصوصية تجربته التاريخية الكلية في علاقتها الجدلية بالقوانين العامة لتطور المجتمع البشري.

توجه نظري: مرحلي أم أساسي؟

لا بحث سوسيولوجي بدون فكر يحدده ويوجهه، ويتأثر به ويثريه، فالدراسات الإمبريقية الفجة-بلا تنظير-هي جمع لأكوام من البيانات عديمة الجدوى والدلالة. ولهذا لا مفر من انتقاء نظري يوجه البحوث. وهنا يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- ما دمنا نسلم بأن ليس لدينا نظرية نوعية حول المجتمع العربي، كيف يتسنى لنا إجراء دراسات علمية تجمع معطيات وبيانات ذات معنى ودلالة دون توجيه نظري؟

2- وإذا أردنا أن نجري دراساتنا على أسس علمية رصينة، فأي من الاتجاهات المعروضة في التراث المعاصر نختار؟ وما هي معايير المفاضلة والاختيار من بين هذه الاتجاهات؟

3- وهل يمكن أن نختار في ضوء معايير أيديولوجية تحددها الأهداف القومية التي نتطلع إليها؟ أم يمكن أن نختار بعد أن نختبر صحة وصدق النظريات المطروحة علينا؟

هذه تساؤلات ضرورية أجد أن محاولة «د. الرميحي» أجابت على عدد منها. فنحن في الاختيار أقرب لاختيار نموذج يرى التغير أساس واقع الإنسان، و يرى في نمط الإنتاج العربي، وما يترتب عليه من ثقافة فوقية قومية أساس مدخل لدراسة الواقع الاجتماعي العربي، و يرى في الجدل كإنجاز علمي إنساني أساس التحليل والتفسير لفهم العام والخاص، والأصيل والدخيل، والمؤقت والمستمر المطرد، والحقيقي والزائف في نمط الإنتاج وفي الثقافة القومية في الوقت نفسه، وخصوصيتهما في علاقاتهما الجدلية بالقوانين العامة لتطور المجتمع البشري وثقافته.

3- خطوات على طريق علم اجتماع قومي:

يقتضي تحرير علم الاجتماع في الوطن العربي السير في خطوات يمكن أن تضاف إليها أخريات منها:

ا-التحليل النقدي للتراث العالمي في علم الاجتماع، والتحليل النقدي للتراث العربي الاجتماعي في ضوء المسلمتين المذكورتين.

2- إجراء دراسات مسحية تاريخية ومعاصرة في ضوء التوجه المقترح تكون غاياتها تحقيق التنمية الشاملة على أن يكون تركيزها الأساسي على عناصر هامة في الفهم والتفسير وصناعة التغيير متمثلة في دراسة التمايزات الاجتماعية، و بناء القوة Structure Power، والثقافة القومية والعلاقة بالنظام الاقتصادي العالمي وغيرها من الأهداف المستقبلية كما هو في المسلمة الثانية.

3- التنسيق بين البحوث السوسيولوجية القطرية والقومية، وهذا لن يكون دون معهد عربي متخصص، فمعظم الإنجازات السوسيولوجية العربية الجادة تمت حتى الآن بجهود فردية.

4- ضرورة إعادة النظر في مقررات تدريس علم الاجتماع في الجامعات العربية بما يحقق الهدفين الأول والثاني، وبما يؤهل الدراسين لهما فكرا وتدريبا وممارسة.

الهوامش

الفصل الاول

* نسبة إلى الإنتاج التخصصي في علم الإجتماع.

* نسبة إلى الدوافع Motives.

1- Barron, M. Contemporary Sociology, Dood & Mead Company, N.Y,

وانظر حول هذا المعنى أيضا .1965 P.986

Runder, R: Philosophy of Social Sience, Prentice - Hall, Inc., N. Jersey 1966, pp. 1-3.

2- Rosenthal, L: & Yundin; Dictionary of Philosophy, Progres Publishers, Moscow, 1967, p.449.

3- Timasheff, N: Sociological Theory: its Nature and Growth, Random House, N.Y., 1955. pp 9-10.

4- Gohen, P: Modern Social Theory, Heinemann London, 1968, p.1

5- Good, W: Hatt: P: Methods in Social Research, McGraw Hill Book Company, inc., London, 1959, P.8.

6- لمزيد من التفصيل حول خصائص النظرية العلمية وشروطها يمكن الرجوع الى: د. عبدالباسط حسن. أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة البيان العربي، 1966، ص ص 53 ,54. وأيضا.

7- صلاح سليمان قنصوه، القيم والعلم في ضوء نظرة انسانية شاملة، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1967، ص ص 280 ، 281

8- Falding, H: op. cit, p.58.

9- Good W. & Hatt, P.op, cit., p.8.

10- د. محمد عاطف غيث، دراسات في تاريخ التفكير الاجتماعي واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت 5791، ص ص 30-31.

11- Mills, C.W.: The Sociological Imagination; Penguin Books, 1971, pp. 76-77.

12- ريمون أرون، المجتمع الصناعي، ترجمة، فكتور ياسيل، منشورات عويدات بيروت 1965، ص 9.

13- د. محمد الجوهري وآخرون، دراسة علم الاجتماع، دار المعارف القاهرة، الطبعة الثانية 1975، ص ص 13-14.

14- د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي - دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار المعارف القاهرة، 1970 ص 298.

15- لمزيد من المناقشات التفصيلية حول مسألة تحديدالعلاقة بين الانسان والمجتمع، وما تنطوي عليه من توجهات ضد الانسان ودوره الفعال في التاريخ البشري انظر مقالا للأستاذ أ.ك ساران SARAN الاستاذ بجامعة جودهبور بالهند عنوانها(Some Reflections on Sociology)

Contention in Sociology, ed by T. Bottomore, Sage Publications Ltd., London 1975, pp. 85-121.

16- Worsley, P.; et al., Introducing Sociology, Penguin Books, London, 1972, pp. 28-30.

* تستخدم كلمة سيوسيولوجي للاشار الى ما يرتبط بعلم الاجتماع تمييزا عن كلمة اجتماعي

التي تقابل كلمة (Social)

17- د. غريب سيد، د. عبدالباسط عبدالمعطي، البحث الاجتماعي، جـ1، المنهج والقياس، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1974 خاصة المفهومات الأساسية كالعلم والبحث العلمي والمنهج العلمي والنظرية العلمية والمفهوم العلمي.

18- د. حسن سعفان، أسس علم الاجتماع، الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية القاهرة، 1975 ص 25.

19- هنري أيكن، عصر الايديولوجية، ترجمة د. فؤاد زكريا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1963، ص 24.

20- Brinbun; N; "Sociology: Disontent Present and Perennial" in Social Research, Vol. 38, No.4, 1971, pp. 732-750.

21- يقصد بحيازة القوة حيازة الأساليب المختلفة التي تمكن حائزها من التحكم في البيئة الاجتماعية ضبطا وتوجها، بما تشتمل عليه هذه البيئة من نظم وأشخاص وأحداث ومواقف، ولو ضد بعض أو معظم الأشخاص واحتواء مقاومتهم لو وجدت، ترغيبا، أو تخويفا، أو بهما معا وهذه القدرة تتحدد في التحليل الأخير بالعلاقات السائدة في المجتمع والتي يأتي في مقدمتها العلاقات الانتاجية. وللمزيد من التفصيل حول قضية القوة في علم الاجماع يمكن الرجوع الى د. اسماعيل سعد، نظرية القوة - مبحث في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص215 وما بعدها.

22- Sjoberg, G; «Project Camelot: Selected Reactions and personal reflection in Sjoberg (ed), Ethics, Politics and Social Research, Cambridge, uni Press, 1967, pp. 141-161.

23- لمزيد من التفصيل حول موقف البحث السوسيولوجي الامريكي من قضايا تحرر البلدان النامية، سواء بالتزييف، أو الاجهاض يمكن الرجوع الى مؤلف: يوري كرازين، سوسيولوجيا الثورة، ترجمة شوقي جلال دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1974.

24- لمزيد من التفصيل حول البحث السوسيولوجي في الاتحاد السوفيتي، سواء من حيث النظريات أو المناهج أو الوظائف يمكن الرجوع الى د. عبدالباسط عبدالمعطي، مطالعات في الاتجاه السوفيتي في علم الاجتماع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 7791.

25- Gouldner, A; For Sociology- Renewal and Critique in Sociology to day; Penguin Books, 1975, pp. 27-28.

26- Timasheff, N., op. cit., P 59.

27- Wallace, W; "Overview of Contemporary Sociological Theory" in W. Wallace; (ed) Sociological Theory, Heinemann, London, 1969, pp. 5-12.

28- Cohen, P., op cit, pp. 11-13.

* مثل هذه المفهومات: كالبناء - الوظيفة - الاتجاه المادي التاريخي لنا وقفات قادمة معها. في معرض توضيح بعض أعمال رواد نظرية علم الاجتماع أو اتجاهاتها المعاصرة.

29- ex, J; Discovering Socilogy - Studies in Sociological Theory and Method, Routledge & Kegan Paul, London, 1972, pp. 3-10.

30- Konstantinov, F; & Kell, V; Historical Materialism Marxist Sociology; Translated in Current Digest of Soviet Press, No. 8, March, 1965, pp. 3-8.

31- Zeitlin, I; Ideology and The Development of Sociological Theory; Prentice Hall of India, New Delhi, 1969, p. VII.

32- Gouldner, A; op cit, pp. 95-96.

33- Bottomore, T; crisis and Contention in Socilogy, op cit. pp. 5-12.

34- Douglas, F; David; "Thorstein Veblen and W. Mills: Social Science and Social Criticism" in Horowitz, (ed); The New Sociology, 1969, p. 54-65.

35- لمزيد من التفصيل حول قضايا النقد الاجتماعي ووظائفه يمكن الرجوع الى كتاب. ادوارد كارديلي، في النقد الاجتماعي، ترجمة أحمد فؤاد بلبلع، دار المعارف بمصر، 1968، ص 45 وما بعدها.

الفصلالثاني

* للحصول على فكرة أولية حول مضمونات الإتجاهات الواردة، أنظر الإشارة رقم (3)، (4) في نهاية الفصل الراهن.

* ** تستخدم كلمة سوسيولوجية كاشتقاق لكلمة sociology بوصفها تعبيرا عن طابع علم الإجتماع، وفي إطار نشاطات المشتغلين به، ولتمييزها عن كلمة اجتماعي التي تقابل الكلمة الإنجليزية Social.

* * يقصد بالتنظير محاولات صوغ نظريات أو الإجتهاد على هذا الطريق.

* الشروط العلمية الأرثوذكسية تعبير مجازي، يشير إلى الإفراط في الأناقة العلمية، بلغة صارمة، وتقاليد مبالغ فيها، تجعل الأعمال العلمية الخاصة وقفا فقط على خاصة الخاصة من المتخصصين.

1- Rosenthal, M; Yudin, P. A Dictionary of Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1967, P.18.

2- د. محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية، القاهرة والاسكندرية، 1972، ص 105.

3- انظر ترجمة عربية لهذا الكتاب بعنوان »مقدمة في علم الاجتماع« قام بها د. محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف بمصر، 1975، ص ص 76-106، ويحوي هذا الكتاب تعريفا موجزا لكل اتجاه من الاتجاهات المذكورة. فالاتجاه التطوري يعالج المجتمع كما لو كان ينطوي بداخله على قوة التطور الاجتماعي للانسان، التي تقتضي التسليم بأن كل مرحلة تؤدي دورها وفقا لقانون طبيعي. أما الاتجاه العضوي فيعرف بأنه ذلك الاتجاه الذي يدرس المجتمع على ضوء التماثلات بين المجتمع والكائنات العضوية وأما اتجاه التوازن فيتركز في النظر للمجتمع على أنه دائما يعيد توازن نفسه من خلال عدد من التوافقات الآلية عندما تؤثر فيه قوى داخلية أو خارجية. وهناك اتجاهات أخرى كالاتجاه البنائي الوظيفي، أو اتجاه الصراع، وهو يقابل اتجاه التوازن حيث يرى في الصراع ظاهرة كلية الحضور في المجتمع الانساني وأن التوازن هو الاستثناء. وسوف نتعرض لبعض هذه الاتجاهات تفصيلا في ثنايا عرض اتجاهات النظرية في الفصول القادمة.

4- Cohen, P. Modern Social Theory, Heinemann, London, 1968, PP.21-32.

ويذهب كوهين في معرض توضيحه لهذه الاتجاهات الى أن اتجاه القسر أو القهر Coercion هو

الاتجاه الذي يرى أن المجتمع يوجد، ويستمر في وجوده نتيجة لوجود القوة Power، ولاستخدام القهر الفيزيقي أو الرمزي. وأما نظرية المصلحة interest فتذهب أولا إلى أن النظام الاجتماعي نتاج لتعاقد الناس عندما أحسوا بأن مصالحهم في حاجة الى ترتيب وتنظيم، وأما الوجهة الثانية لهذا الاتجاه فترى أن الناس تصرفوا في ضوء مصالحهم ثم وجدوا أن النظام في صالحهم ويحقق مصالحهم، بمعنى أن تحقيق المصالح سابق لتحقيق النظام الاجتماعي العام. واما اتجاه الاتفاق القيمي Value-Consensus فيذهب إلى أن النظام الاجتماعي العام، أو المجتمع لا يقوم ولا يتم الا بتوفر حد أدنى من القيم المشتركة، بين الناس فهي التي تساعد على وجود هوية مشتركة وأهداف وآمال بينهم. وأما اتجاه القصور الذاتي The Inertia Theory، فيعني بتفسير أحد جوانب النظام الاجتماعي المتعلق باستمراريته، والتي تتم من خلال خصائص ذاتية في النظام تعمل على هذا الاستمرار (ولمزيد من التفصيل حول هذه الاتجاهات، انظر كتاب «كوهين» المذكور، خاصة ص ص 21-32.

5- Wagner, H., "Types of Sociological Theory; Toward A System of Classification" in M. Barron, ed., Cntemporary Sociology, Dood & Mead Compay, N.Y., 1965, pp. 598-606.

6- د. علي جلبي، «النظرية واتجاهات تطورها في علم الاجتماع» مقال منشور في كتاب: دراسات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، دار المعارف بمصر، 1975، ص ص 23-42.

7- د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثالث، المدارس الاجتماعية المعاصرة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1955.

8- د. محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، مصدر مذكور ص 107-117.

9- من هذه المؤلفات على سبيل المثال:

أ- ج. أوسيبوف، قضايا علم الاجتماع - دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي، ترجمة د. سمير نعيم، د. فرج أحمد، دار المعارف بمصر 1970.

ب- س.بوبوف، نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر، ترجمة نزار عيون السود، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق.

10- Horowitz, I "Consenus, Conflict and Cooperation" in Social Force, December 1962, pp. 177-187.

11- Van Den Berghe, P; "Dialectic and Functionalism: Toward a Theoretical synthesis" in Walter Wallace (ed); Sociological Theory, Heinemann, London, 1969, pp.202-213.

12- Horton, J. «Order and Conflict Theories of Social Problems as competing Ideologies in American Sociological Review, No.6, 1966, pp.701-713.

13- انظر الحالات 10، 11، 12.

14- Timasheff, N; Sociological Theory - Its Nature and Growth, Random House, N.Y. 1955.

15- من هذه المحاولات على سبيل المثال:

أ- Sorokin, P; Contemporary Sociological Theories Harper & Brothers, N.Y.1928.

ب- Martindale, D; The Nature and Types of Sociological Theories, Houghton Mifflin Company, Boston, 1960.

16- يقصد بالاطار المرجعي Frame of Reference مجموعة القضايا والتوجهات التي ينطلق منها المفكر أو الباحث، ويعدها اطارا يستند عليه في صوغ نظريته وتوجهاته نحو الانسان والمجتمع.

17- د. محمد عاطف غيث، تاريخ التفكير الاجتماعي، واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت 1975، ص 135.

18- انظر في هذا الصدد من أعمال نيسبت الهامة في هذا العدد:

Nisbet, R; The Sociological Tradition, Basic Books, Inc. Publishers,

N.Y, 1966, SP. Int. p 9.

"Conservatism and Sociology" in American Journal of Sociology.

Vol. 58. No. 2, 1952, pp. 167-175.

19- يشير «رايت ميلز» في كتاب «الماركسيون» مثلا الى أن علماء الاجتماع الذين ينكرون التوجه البنائي الكلي للمجتمع، والذين ينكرون ضرورة التوجه التاريخي للبناء الاجتماعي، والذين يقبلون الواقع البنائي على ما هو عليه، دون تجاوزه ونقده لا يمكن تسميتهم منتمين الى علم الاجتماع: لأنه لا يوجد من - يحق له الانتماء الى علم الاجتماع اذا لم يهتم بهذه القضايا.

انظر:

Mills, W; The Marxists, Bell Publishing Co., Inc., N.Y, 1962, pp.10-11.

20- انظر في هذا المعنى د. محمد عاطف غيث، تاريخ التفكير الاجتماعي المصدر المذكور، ص 138-142.

21- Gouldner, A; For Sociology: Renewal and critique in Sociology Today, Penguin Books, 1975, pp. 84-85 and pp. 425-426.

22- Warsley, P; The State of Theory and The Status of Theory, in Sociology, vol. 8, No.9, 1974, pp. 1-17.

23- Nowak, S; "Empirical Knowledge and Social value in The Cumulative Development of Sociology" in Crisis and Contention in Sociology, ed by: T. Bottomore, Sage Publications Ltd., London, 1975, pp. 123-168.

الفصل الثالث

* كل العبارات بين أقواس تشير إلى كلام ابن خلدون نصا في مقدمته.

* * ترير الآن Trier في غربي ألمانيا.

* * التكوين الإجتماعي الإقتصادي، مفهوم أساسي في نظرية ماركس السوسيولوجية، يمثل نموذجا تاريخيا للمجتمع يقوم على أساس أسلوب إنتاجي محدد، ويظهر كمرحلة في تطور المجتمع البشري. ويعد حجر الزاوية في التصور المادي التاريخي للمجتمع، بدءا من المشاعية البدائية مارا بالتكوين العبودي فالإقطاعي، فالرأسمالي... الخ. ويحوي هذا التكوين جماع العلاقات الأساسية بين أساس المجتمع وبنائه الفوقي، وبين قوى وعلاقات الإنتاج، في مرحلة تاريخية محددة. وللتكوينات الإجتماعية ككل قوانين عامة، وأخرى نوعية تتعلق بكل تكوين إجتماعي إقتصادي محدد كقوانين التكوين الإقطاعي أو الرأسمالي مثلا. (39) يقصد

بالعلاقات الإنتاجية، العلاقات الموضوعية التي توجد في أي مجتمع من المجتمعات، مستقلة عن الوعي الإجتماعي. وتتشكل بين الناس من خلال عملية

* الإنتاج وتبادل الثروة وتوزيعها. وأما الأساس الذي ترتكز عليه هذه العلاقات فيتمثل في العلاقة بين ملكية وسائل الإنتاج، وبين التقسيم الإجتماعي للعمل. أو بعبارة موجزة العلاقة بين من يملكون ومن لا يملكون، وبين من يعملون ومن لا يعملون. وأما القوى المنتجة Productive Forces فتشمل وسائل الإنتاج-الفن الإنتاجي-والبشر المعدين بخبرة الإنتاج وعادات العمل. وتعبر هذه القوى عن اتجاهات الناس نحو موضوعات الطبيعة وقواها التي تستخدم في إنتاج الثروة المادية. كما تعد حالة قوى الإنتاج مؤشرا على درجة قوة المجتمع وسيطرته عل الطبيعة (41). *

* وأما الوجود الاجتماعي S.Being فهو جزء من الوجود بشكل عام متضمنا الحياة المادية للمجتمع، وهو يوجد خارج وعي الناس، ويحدده. و يعرف الوجود الإجتماعي باعتباره الحياة المادية للمجتمع التي تتمثل في العلاقات بين الناس والطبيعة، وبين الناس أنفسهم. أما الوعي الإجتماعي S.Consciousmess فيقصد به الأفكار والتصورات والمشاعر التي تساعد الإنسان والجماعات والمجتمع على تمثل العالم المحيط أو استيعابه. وقد يكون هذا الوعي زائفا، عندما يحول بينه وبين فهم العالم المحيط وتصوره أية معوقات أو ضغوط، من أي نوع (42).

* * بيترم سروكين، باحث سوفيتي المنشأ، فر من الاتحاد السوفيتي، وتلقته الجامعات الأمريكية والغربية بترحاب شديد. تتمثل أبرز جهوده في التأريخ للفكر السوسيولوجي، وفي دراسة الديناميات الإجتماعية و الثقافية، أعده باحثا وليس منظرا أو عالما.

* ** أي تبادل التأثير والتأثر المتعدد الاتجاهات، بين الظاهرات مع بعضها.

* * المسألة السوسيولوجية، أي قضايا تحديد علم الإجتماع، وموضوعه، ووظائفه أما المسألة المجتمعية فأقصد بها موقفه من الظروف المجتمعية المحيطة به والموقع الإجتماعي الذي نظر من خلاله، وعبر عن مصالحه.

* * مذهب فلسفي يعني الذرائعية، أي تقييم الأشياء في ضوء فوائدها وغاياتها العملية.

* نسبة إلى المصلح الديني مارتن لوثر(1483- 1546).

* الانومي Anomie يقصد به دوركايم اختلال المعايير وتفككها أو اضطرابها وهو ما عبر عنه بالفراغ الأخلاقي، الذي يفضي إلى البلبلة وضعف الانتماء اجتماعي.

1- مهدي النجار، «قراءة في مقدمة ابن خلدون»، دراسات عربية، بيروت يونيو، 1978، ص ص 20-36.

2- د. علي عبدالواحد وافي، عبدالرحمن بن خلدون، سلسلة اعلام العرب، العدد 54، وزارة الثقافة، القاهرة، ص ص 20-24.

3- المصدر السابق، ص ص 24-39.

4- د. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الخلدوني - قواعد المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص ص 6-7.

5- المصدر السابق، ص 9.

6- انظر تفصيلا لمغامراته، وطموحاته، في مقدمته التي نشرها وضبطها د. علي عبدالواحد وافي، ط، الطبعة الاولى، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة 1957، ص ص 48 وما بعدها. وأيضا د. عبدالكريم اليافي، تمهيد في علم الاجتماع، مطبعة الجامعة السورية، دمشق 1957، ص

. 70

7- د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي - دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار المعارف بمصر - 1970، ص ص 291-292.

8- ، (9) ، (10) مهدي النجار، مصدر مذكور.

11- د. حسن الساعاتي، المصدر المذكور، ص 73.

12- المصدر السابق، ص 119.

13- مهدي النجار، مصدر مذكور.

14- المصدر السابق.

15- و (16)، (17) انظر: د. علي عبدالواحد وافي «ابن خلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع» بحث قدم الى مهرجان ابن خلدون، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، 2-6 يناير 1962، ص ص 64-78.

18- مهدي النجار، مصدر مذكور.

19- ، (20) د. عبدالمعز نصر، «فلسفة السياسة لدى ابن خلدون» بحث قدم لمهرجان ابن خلدون، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2-6 يناير 1962، ص ص 318-345.

21- Merton, R., Social Theory and Social Structure, The Free Press, N.Y., 1968, pp. 1-2.

22- الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة فؤاد كامل وآخرين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1963.

23- Coser, I., Masters of Sociological Thought-Ideas in Historicl and Sociological Context, Harcourt Brace, Inc., N.Y., 1971, pp.20-21.

24- د. محمد فؤاد شكري، الصراع بين البورجوازية والاقطاع المجلد الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، 1958، ص ص 483-495.

25- هنري أيكن، عصر الايديولوجية، ترجمة د. فؤاد ذكريا، مكتبة الأنجلو القاهرة، 1970، ص 158. ويحوي هذا الكتاب نصوصا مترجمة عن كتاب »كونت« دروس في الفلسفة الوضعية.

26- انظر حول هذا المعنى كتاب: أليكس انكلز، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرين، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1977 ص 37.

27- هنري أيكن، المصدر المذكور، ص ص 160-161.

28- ، (29) ، (30) د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه - تاريخ التفكير الاجتماعي، الكتاب الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1977، ص ص 232-240.

31- لمزيد من التفصيل حول هذه القضية الأساسية انظر: د. محمود عودة »نشأة علم الاجتماع ودراسة سوسيولوجيا المعرفة» في كتاب دراسات في علم الاجتماع والأنتروبولوجيا، تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، دار المعارف، القاهرة، 1975.

32- Nisbet, R., The Sociological Tradition, Basic Books, Inc., N.Y., 1966, pp. 9-10.

33- (34) لمزيد من التفصيل حول كشف التوجهات التبريرية المحافظة عند كونت يمكن الرجوع الى كتاب: هوبرت ماركيوز العقل والثورة، ترجمة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1970، ص ص 231- 234.

35- Zeitlein, I., Ideology and the Development of Sociological Theory, Prentice Hall of India, New Delhi, 1969.

ويكاد يكون كل الكتاب حول فكر الرجل، وكيف أن كلا من ماسك فيبر ودوركايم، ومانهايم وباريتو وموسكا كلهم من رواد علم الاجتماع، حاكوا خيوط فكره، أو أرادوا مخالفته على طول الخط.

36- جوزيف شومبيتر، عشرة اقتصاديين عظام، ترجمة د. راشد البراوي دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص ص 16-17.

37- لمزيد من التفصيل حول حياته وأعماله انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. II, 15th Edition, Helen Hemingway Benton, Publishers, London, 1979, pp. 458-553.

38 ، 39- Galletti, L., "Marxism: Science or Revolution" in R. Blackburn, (ed.) Ideology in Social Science - Readings in Critical Social Theory, Fontan Collins, 1975, pp. 369-377.

40- د. محمد عاطف غيث، تقديمه لكتاب، أوسيبوف، قضايا علم الاجتماع، دراسة نقدية سوفيتية لعلم الاجتماع الرأسمالي، ترجمة د. سمير نعيم أحمد، د. فرج أحمد، دار المعارف، القاهرة، 1970، ص ص ن - س.

41 ، 42- Rosenthal, M.,&Yudin, P., (eds.) A Dictionary of Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1967, Passim.

43 ، 44- Konstantinov, F., & Kell, V., Historical Mateerialism - Marxist Sociology, Progress Publishers, Moscow, 1969, pp. 7-9.

45- Glezerman, G. The Laws of Social Development, Foreign Language Publishing House, Moscow pp. 13-20.

46- د. محمد عاطف غيث، تقديمه لكتاب أوسيبوف -، المصدر المذكور ص.م.

47- Marx, K., & Engles, F., Selected Works, Vol. I, Foreign Language Publishing House, Moscow, 1962, pp. 362-363.

48- هربرت ماركيوز، العقل والثورة، مصدر مذكور، ص 330.

49- Marx, & Engles, op. cit., P.109.

50- Marx, K. Capital, Vol. III, ed. by F. Engles, 2nd impression Foreign Language, Publishing House, Moscow, 1962, pp. 862-864.

51- روجيه جارودي، كارل ماركس، ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، 1970، ص ص 104-105.

52- لمزيد من التفصيل لقوانين الجدل كقانون الفكرة ونقيضها، وحدة وصراع الأضداد، التغييرات الكمية والتغيرات الكيفية... الخ يمكن الرجوع إلى كتاب:

Afenasyef, V., Marxist Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1965.

53- هنري أيكن، عصر الايديولوجية، ترجمة د. فؤاد زكريا، مصدر مذكور ص.

54- انظر لمزيد من التفصيل حول هذه القضايا: هربرت ماركيوز، العقل والثورة، مصدر مذكور.

55- هنري أيكن، عصر الايديولوجية، مصدر مذكور، ص 236.

56- انظر تفصيلا أكثر حول اسهامات كل من ماركس وهيجل، في كتاب العقل والثورة، المصدر

المذكور، ص 254 وما بعدها.

57- Sorokin, P., Contemporary Sociological Theories, Harper & Brothers, N.Y., 1928, pp. 527-538.

58- د. زكريا ابراهيم «الطبيعة البشرية في فلسفة كارك ماركس» مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الأول، 1971، ص ص 255-268.

59- Dahrendorf., R., "Out of Utopia: Toward a Reorientation of Sociological Analysis", American Journal of Sociology, No.2, 1958, pp. 115-127.

60- Aron, R., Main Currents in Sociological Thought, Vol 1, trans, by R. Howard, & Weaver Weildfeld and Nicholson, London, 1965, p. 109.

61- Rapaport, A., "Have Intellectuals a Class Interest?" in H. Dreitzel, (ed.) Recent Sociology, Vol.1, The Macmillan Company, London, 1969, pp. 215-238.

62- لمزيد من التفصيل حول أهم الانتقادات التي وجهت الى ماركس، والرد عليها، انظر كتاب:

Novikov, N., Organizational Society: Social Mechanisms and Ideology,
Novosti Press Agency Publishing House, Moscow, 1975.

63- انظر حول هذا المعنى:

Gouldner, A., The Coming Crisis of Western Sociology, Heinemann, London, 1972, pp. 20-29.

64- Coser, L., Masters of Sociological Thought; op. cit., pp. 143-150.

65- د. محمود قاسم، تقديمه لترجمة لكتاب دور كايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، مكتبة النهضة المصية، 1961 ص 4.

66- Zeitlin, I., Ideology and the Development of Sociological Theory, op. cit., pp. 234-235.

67- أليكس انكلز، مصدر مذكور، ص ص 41-42.

68- د. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع - ط - النظرية والمنهج والموضوع، دار القاهرة، ص 46.

69- د. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي - مدخل لدراسة المجتمع، المفهومات الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص 71.

70- د. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، ط، المصدر المذكور، ص 48.

71- ايميل دور كايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة د. محمود قاسم مصدر مذكور، ص ص 229-233.

72- Rosenthal., & Yudin, op.cit., op.cit., (Durkheim)

74- دور كايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، مصدر مذكور، ص ص 70-74.

75- ريمون أرون، المجتمع الصناعي، ترجمة فكتور باسيل، منشورات عويدات بيروت، 1965، ص 170.

76- Aron, R., Main Currents, 2., op.cit., p.44.

77- ريمون آرون، المجتمع الصناعي، مصدر مذكور، ص 17.

78- Aron, R., Main Currents, 2., op.cit., pp. 82-83.

79- انظر على سبيل المثال، من أعمال هذه المجموعة حول أعمال دور كايم.

Vaughan, M., et.al., "Legal Norms and Social, Order: Pareto S.
Durkheim" in British Journal of Sociology, vol.18, No.3. pp. 269-277.

80-يمكن تتبع مثل هذه الأفكار والقضايا في كتاب «رايت ميلز» «الماركسيون» مصدر مذكور في

هوامش الفصل السابق. وكتاب »ارفنج زاتيلي« الايديلوجية وتطور النظرية السوسيولوجية« حيث أفرد فيه فصلا كاملا حول تأثر دور كايم «بماركس» وهو مصدر مسبق ذكره في الفصل الراهن كما يمكن الرجوع أيضا لكتاب «الفن جولدنار» الذي جعل عنوانه
«الازمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي» وهو مصدر مذكور أيضا، في الهوامش المذكورة بالفصل الراهن، وخاصة الصفحات ما بين 383-385.

81- Rex, J., Discovering Sociology - Studies in Sociological Theory and Method, Routeledge & Kegan Paul, London 1972, pp. 37-39.

82- Gouldner, A. For Sociology - Renewal and Critique in Sociology Today; Penguin Books, 1975, p.391.

83- Mac-Rae, D; Weber., Fontana/Collins, 1974, p.15.

84- Ibid., pp. 18-21.

85- ريمون آرون، المجتمع الصناعي، مصدر مذكور، ص ص 17-18.

86- لمزيد من التفصيل انظر: Mac Rae, op. cit., pp. 35-40.

وأيضا كتاب جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، 1965، ص ص 192-194.

88- أليكس انكلز، مصدر مذكور، ص 43.

89- جون ركس، مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرين، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1973، ص ص 131-132.

90- Aron, R., Main Currents, op. cit., pp. 187-189.

91- د. محمد عبدالله أبو علي، مدارس اجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص ص 176-180.

92- لمزيد من التفصيل يمكن للقارئ الرجوع الى كتاب د. السيد الحسيني النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف بمصر، 1977، ص ص 40-50.

93- Weber, M., op. cit., pp. 26-27.

49 -Ibid., P. 302.

95- Ibid.

96- Mayer, C., “Max Weber’s Interpretation of Karl Marx” in “Social Research,” vol. 42, No. 4, Winter, 1975. pp.701-719.

97- د. محمد عاطف غيث، تاريخ التفكير واتجاهات النظرية، مصدر مذكور ص ص 146-153.

98- Zeitlin, I., Ideology and the Development of Sociological Theory, op., cit., preface.

99- Kozer Kowalski, “Weber and Marx” in Polish Sociological Bulletin No. 1, 1968, pp. 5-17.

100- جون ركس، مصدر مذكور، ص ص 182-183.

الفصل الرابع

* السوبر نطيقا Cybernetics تعني في المعنى العام استقبال المعلومات Informations ومعالجتها وتحضيرها، واستخدامها في التحكم المركزي Control Centeral في أي نسق، سواء كان الجهاز

العصبي للإنسان أو المنسق الصناعي أو أي نسق اجتماعي. وهناك استخدامات أخرى كثيرة لها منها على سبيل المثال إحلال الآلة محل الإنسان، وابتكار آلات تقوم ببعض وظائف الإنسان بما فيها العمليات العقلية والتصرفات وبعض أنماط السلوك.

* تحوي المكتبة العربية عدة ترجمات للمصطلح Empirical. فكثيرا ما ترجمت إلى «تجريبي» غير أنها ترجمة تخلط بين هذا المصطلح وبين كلمة تجريبي المقابلة للمصطلح Experimental. وثمة ترجمة أخرى مقابلة لكلمة «خبري» أو «خبروي» على اعتبار أن الخبرة العلمية للباحث تلعب دورا مهما فيها. إلا أن البعض يتردد في قبول هذه الترجمة لأن الإمبريقية عندما تحتكم إلى الواقع تكون أوسع مدلولا من التجربة التي هي أداة بين أخريات يصطنعها الاتجاه الإمبريقي. لمزيد من التفصيل: انظر د. محمد الجوهري «دراسة المجتمع بين الإمبريقية والتنظير» مجلة الفكر المعاصر، القاهرة، يناير 1970، ص 60- 69. وثمة ترجمة أخرى تذهب إلى تفضيل استخدام كلمة «تجربي» بحذف الياء، تمييزا عن «تجريبي»، لكنها أيضا لا تعطي المضمون الأساسي للاتجاه، ولا تفرق بينه وبين المنهج التجريبي المعروف في المناهج.

1- ترى نظرية المجتمع التنظيمي كما يذهب أنصارها، أن المجتمع الأمريكي يتجه نحو غلبة وسطوة التنظيمات التي تشمل كافة مجالات حياة الانسان، وأضحى التنافس، التي تشمل كافة مجالات حياة الانسان، وأضحى التنافس، الذي حل محل الصراع الطبقي، أساس تحريك المجتمع وتغييره نحو صور وأشكال غير تلك التي أشارت اليها الماركسية الكلاسيكية. غير أن مثل هذه الأفكار لم تقف كثيرا أمام نقد المجتمع البورجوازي المعاصر، فالعبرة في النمط البنائي والعلاقات الانتاجية الجوهرية، وليس التنظيمي الخارجي، الذي لايزال يشير إلى سطوة الملكية الفردية، وتناقض العلاقات الاجتماعية مهما ضغطت وسائل الاعلام، والثقافة الاستهلاكية، لتزييف وعي العمال (انظر عرضا تحليليا واقعيا لهذه النظرية في كتاب.

Novikov, N; Organizational Society: Social Merchanisms and Ideology, Novosti Press Publishing House, Moscow, 1975.

2- وأما نظرية المجتمع الصناعي، كما يذهب «ريمون أرون»، فهي تعبر عن رؤية ترى بأن النظامين الاشتراكي والرأسمالي شكلان لموضوع واحد، ويسيران نحو مجتمع صناعي موحد، يختلف كلية عن الشكل التالي للرأسمالية الذي كان ماركس قد أشار اليه. ويدعم «أرون» توجهه هذا بأن المجتمع السوفيتي يتجه نحو البرجزة، ونحو مجتتمع الوفرة والرفاهية، وهي نفسها ذات المرامي التي يتطلع اليها المجتمع الرأسمالي، بل إن المجتمع الامريكي قطع فيها شوطا واضحا (انظر لمزيد من التفصيل حول هذه الوجهة من النظر: ريمون آرون، المجتمع الصناعي، ترجمة فكتور باسيل، منشورات عويدات، بيروت، 1965).

3- جون ركس، مشكلات اساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرين، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1973، ص 110-115.

4- د. قباري اسماعيل، قضايا علم الاجتماع المعاصر، منشأة المعارف بالاسكندرية 1976، ص 369.

5- د. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، ج1، المفهومات، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص ص 22-25.

6- المصدر السابق 1 ص 12.

7- Soperato, J., "Functional Reappraisal of Pareto's Sociology" in American Sociological Review, Vol. 69, No. 6. 1969, pp. 639-646.

8- لمزيد من التفصيل حول هذه المسميات والتفريعات يمكن الرجوع الى:-
Lovy, M., “Structural Functional Analysis”, in International Encyclopedia of Social Science, ed. by E. Shills, Vol.6, The Macmillan Company, N.Y., 1968, pp.21-29.

9- Coser, L., & Sociological Theory - A Book of Readings, The Macmillan Company, N.Y., 1957, p. 505.

10- Davis, K., Human Society, The Macmillan Company, N.Y., 1969, p. 518.

11- Buckely, W., “Structural Functional Analysis” in H. Backer, & A. Boskof (eds.) Modern Sociological Theory, The Dryden Press, N.Y., 1957, pp.236-259.

12- Ibid., 337.

13- Coser, & Rosenberg, op. cit., p. 505.

14- Buckely, W., op. cit., pp. 237-238.

15- Ibid., p.238.

16- Coser, & Resenberg, op.cit., p.506.

17- Buckely, W., op. cit, pp. 240-243.

18- Ibid., pp. 240-241.

19- Levy M. op. cit., Loc. cit.

20- Cancian, F., “Varieties of Functional Analysis”, in International Encyclopedia, op. cit., pp. 24-43.

21- دفيد ريدل، مرجريت كولسون، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة د. عبدالباسط عبدالمعطي، د. غريب سيد، دار الكتب الجامعية، القاهرة 1972، ص ص 72-73.

22- Demerath, N., “Synecdache and Structural Functionalism” in System, Change and Conflit, ed. by N. Demerath & R. Peterson, The Free Press, N.Y., 1967, pp.501-518.

23- Horton, J., “Order and Conflict Theories of Social Problems as Competing Ideologies”, in American Journal of Sociology, No.6. 1966. pp. 701-713.

24- Etzioni, A. & Etzioni, E., (eds) Social Change, Basic Books, Inc. Publishers, N.Y., 1964, pp. 67-78.

25- Gouldner, A., For Sociology - Renewal And Critique in Sociology Today, Penguin Books, 1975, p.185.

26- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع - طبيعتها وتطورها، ترجمة د. محمود عودة وآخرين، دار المعارف، القاهرة 1972، ص ص 24-241.

27- Buckely, W., op. cit., pp. 353-357.

28- Ibid., pp. 351-352.

29- Mitchell, D., A Dictionary of Sociology, Routledge & Kegan Paul, London, 1968, p. 68.

30- Lipset, s., & Smelser, N., "Change and Controversy in Recent American Sociology" in Barron, M., (ed.) Contemporay Sociology, Dead &, Mead, Company, N.Y., 1965, pp. 49-59.

31- س.بوبوف، نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر، ترجمة نزار عيون السود، دار دمشق للطباعة والنشر، 1974، ص ص 59-60.

32- Homants, G., "A Conceptual Scheme for the Study of Social Organization", in Barron, M., op. cit., pp. 128-145.

33- Davis, K., op. cit., pp. 333-336.

34- انظر في هذا الصدد : Norton, J., op. cit., Loc. cit.

35- من أبرز من أوضحوا هذه المحاور:

Norton, J., Ibid.

وأيضا : Cohen, P., Modern Social Theory, Heinemann, London.

36- Ibid., pp. 47-50.

37- Cancian, F., op. cit., Passin

38- Buckely, W., op cit., pp. 353-357.

39- Ibid., p.243.

40- Danis, K., "The Myth of Functional Analysis" in American Sociological Review, No.6, 1959, pp. 757-772.

41- Mills, W., The Sociological Imagination, Grave Press, N.Y., 1959, p.33.

42- Falding, H., The Sociological Task, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1968, p. 24.

43- Cohen, P., op.cit., pp. 34-35.

44- Horton, J., op. cit., & Loc. cit.,

45- جون ركس، مصدر مذكور، ص 113.

46- Homans, G., The Nature of Social Science, Haarcourt, Brace, N.Y.,1967 p.4.

47- Dahrendorf, R., "Out of Utopia" in American Journal of Sociology, No. 2, 1958, pp. 115-127.

48- Jan den Berghe, P., "Dialectic and Functionalsiam" in Walter Wallace, (ed.) Sociological Theory, Heinenmann, London, 1969, pp. 202-213.

49- Buckely, W., "Social Stratification and the Functional Theory of Social Differentiation" in American Sociological Review, No.4, 1958, pp. 369-375.

50- جون ركس، مصدر مذكور.

51- Fernandes, F., "Functionalism and Scientific Analysis in Modern Sociology", in Sociologia, No. 3, 1962, pp. 195-202.

52- Duverger, M; An Introduction to the Social science, Translated by M. Anderson, Frederick A, Prayer Publishers, N.Y., 1964, pp. 33-35.

53- د. محمد عاطف غيث، تاريخ التفكير واتجاهات النظرية، مصدر مذكور، ص ص 85-89.

54- د. محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية،

الاسكندرية، 1972، ص 885.
55- جون ركس، مشكلات أساسية، مصدر مذكور، ص ص153-155.
56- د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، 1970 ص ص 622-624.
57- جون لويس، أزمة الفلسفة البورجوازية، دراسات اشتراكية، الطبعة العربية، مارس 4791، دار الهلال، القاهرة ، ص ص 04 ، 61.
58 - م. أنديفا، »الدور المنهجي للنظرية في مختلف مراحل البحث الاجتماعي«، مجلة الفكر العربي، بيروت - نوفمبر - ديسمبر 1978، ص ص 111-120.
59-صلاح قنصوة، «اغتراب العلم» الفكر المعاصر، القاهرة يونيو 1970، ص ص 42-50.
60- بو بوف، مصدر مذكور، ص ص 30-32.
61- دفيد ريدل، مرجريت كولون، مصدر مذكور، ص 151.

الفصل الخامس

د. سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، طبعة ثانية، دار المعارف القاهرة 1979 ص 261- 263.
لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة انظر، د. سمير نعيم، المصدر المذكور، خاصة ص 265-266، ص 269- 270.
*الطبقة العاملة.
(1) د. سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، الطبعة الثانية دار المعارف، القاهرة، 1979، ص261-263.
(2) H.Kallen, Radicalism in Encyclopaedia of the Social Sciences, ed. by E. Seligman A. Johnson, Vol. 13 The Macmillan Company. London, 1963, pp. 51-54.
(3) P. Bandyapadhyay, One Sociology or Many: Some-issues in Radical Sociology in Sociological Review, No. 1, 1971, pp. 5-29.
(4) A. Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology Heinemann, London, 1971, pp. 251-252.
(5) مجموعة من الأساتذة السوفييت، أسس المعارف السياسية، ترجمة حمدي عبدالجواد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977، ص 10-11.
(6) A.Foster - Carter, Neo-Marxist Approaches To Development and Underdevelopment in Journal of Contemporary Asia, pp. 7-33.
(7) F. Konstantinov, S.V. Kell, Historical Materialism - Marxist Sociology, Progress Publishers, Moscow, 1969.
(8) R. Dhrendorf, Class and Class Conflict in Industrial

Society, Sanford Press, 1959, pp. 23-28.

(9) A. Cohan, Theories of Revolution: An Introduction
Nelson, London, 1975, pp. 110-111.

(10) حلمي شعراوي، «لوسيان جولدمان - بعض آرائه في الاجتماع والسياسة» مجلة دراسات عربية، أغسطس 1979، ص 63-80.

(11) (Aidar Foster - Carter, Neo-Marxist Approaches to
Development and Underdevelopment Journal of Contemporary Asia, pp. 7-34.

(12) د. السيد محمد الحسيني «الاتجاه الماركسي الجديد» في كتاب دراسات في التنمية الاجتماعية، تأليف د. السيد الحسيني وآخرين الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، 1977، 118-140.

(13) حلمي شعراوي، المصدر المذكور، ص 65.

(14) Foster-Carter, op. cit., Ioc.cit.

(15) د. السيد الحسيني، المصدر المذكور، ص 132.

(16) Foster-Carter, op. cit., Ioc. cit.

(17) P. Worsley, The State of Theory and The Status of
Theory, Sociology, Vol. 8, Vol. 4, 1974, pp. 1-17.

(18) I. Horowitz, Introduction in W.Mills, Socilogy and
Progmatism ed. by: I. Horowitz, Oxford University
Press, 1966, pp. 12-13.

(19) د. عبدالباسط حسن، «تشارلز رايت ميلز وفلسفة البحث» في علم الاجتماع «مجلة عالم الفكر» الكويت، يوليو، أغسطس، سبتمبر 1975، ص ص 257-301.

(20)، (21) د. عبدالباسط حسن، مصدر مذكور.

(22) د. محمد عاطف غيث، دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت 1975، ص 280-281.

(23) C.Wright Mills, The Sociological Imagination.
A Pelican Book, Reprinted, 1970, P. 59.

(24) Ibid. P. 58.

(25) Ibid., pp. 46-47.

(26) C.W. Mills, The Marxiss, Bell Publishing Co.
Inc., N.Y., 1962, pp. 10-11.

(27) د. محمد عاطف غيث، المصدر المذكور، ص ص 279-280.

(28) د. عبدالباسط حسن، المصدر المذكور، ص 268.

(29). C. Mills, The Sociological Imagination, op.cit
pp. 12-13.

(30) د. السيد محمد الحسيني، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1977، ص 97-102.

(31) A. Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology
op. cit., p.410.

(32) Ibid., 455-456.

(33) A. Gouldner, For Sociology - Renewal and Critique in Sociology Today, Penguin Books, 1975, pp. 83-91.

(34) Ibid., pp. 17-18.

(35) Ibid., pp. 180-185.

(36) Ibid., p. 84.

(37) Ibid., pp.95-96.

(38) Ibid., p.425.

(39) Ibid., pp.120-121.

(40) انظر د. سمير نعيم، مصدر مذكور، ص ص 263-264.

الفصل السادس

يقصد بعلم الاجتماع الحديث مرحلة تاريخية لإرساء دعائم علم اجتماع مؤسس، مع بدايات القرن الراهن. وهذا بالطبع للتمييز بينه وبين البدايات الباكرة للاهتمام بالعلم، كما أتت على يد ابن خلدون وغيره من كبار المفكرين العرب.

مع أن الدكتور علي عبد الواحد وافي أول رئيس لقسم مستقل بعلم الاجتماع في الوطن العربي، ومع أنه يسبق كل الأسماء من حيث ريادته في الكتابة والبحث في موضوعات سوسيولوجية، ومع أنه من أوائل من جاهدوا لإنشاء أقسام أكاديمية مستقلة بعلم الاجتماع، فإنه لم يكتب في علم الاجتماع وخصائصه كنظام فكري متميز إلا في النصف الثاني من الخمسينات من هذا القرن. ** عني بنشر الجزأين «الياس أنطون الياس» صاحب المطبعة العصرية بالفجالة. وعثرنا فقط على الجزء الثاني من الكتاب، في حين لم نتمكن من الحصول على الجزء

* * 319من الجزء الثاني

د. عبد العزيزعزت، علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية، القاهرة 1949. ** د. حسن شحاته سعفان، أسس علم الاجتماع، الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية، 1975.

* * انظر مثلا أعمال «السيد بدوي الموثقة في القائمة الببليوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم الاجتماع في مصر»، إعداد د. فتحي عبد الهادي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 1976.

* * حول هذه الكتابات انظر ببليوجرافيا المشتغلين بعلم الاجتماع في مصر، مصدر مذكور. ** نسبة إلى شارلس دارون، صاحب نظرية التطور.

* تركيب العائلة العربية ووظائفها-دراسة ميدانية لواقع الأسرة السورية، تقرير على الآلة الناسخة، المعهد العربي للتخطيط-الكويت، سنة 1976.

* *ص 45 , 145 في دراستها المذكورة في ثبت المراجع.

* * انظر بيليوجرافيا أعمال المشتغلين بعلم الاجتماع في مصر.

* د. هيفاء فاخوري. **

د. سعد الدين إبراهيم. ***

* د. علي عثمان.

* * سوف تعرض المحاولات في ضوء ظهورها التاريخي، وتسلسل نشرها.

* * أستاذ علم الاجتماع بجامعة الخرطوم.

1- د. حسن الساعاتي، «تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر «المجلة الاجتماعية القومية» القاهرة، المجلد الأول، العدد الأول، يناير 1964، ص ص 21-34.

2- Ayad El. Qazzaz., "Notes on The State of Sociology in Iraq" in The National Review of Social Science, Vo.7. No.2, May 1970, pp. 167-177.

3- Nadia Abu Zhra, Arabic Anthropological Writings in Kuwait and Arabic Traditions of Scholarship, Department of Anthropology and Sociology, University of British Columbia.

4- F. Tong., "Sociology in A Developing Country - The U.A.R., Orientations and Characteristics" in Sociological Review, May, 1977, pp. 241-252.

5- من الكتابات الهامة في هذا الصدد:

G. Sjoberg., (ed.) Ethics, Politics and Social Research, Sehenkman Company, Inc., Cambridge, 1966.

R. Nisbet, The Sociological Tradition, Basic Books, N.Y., 1966.

I. Zeitlin; Ideology andthe Development of Socilogical Theory, Printice - Hall of India, N. Delhi, 1969.

6- د. محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ص ص، 161-162

7- N.Novikov., Orginizational Society, Novosti Press, Moscow, 1972.

8- S.Nowak, "Empirical Knowledge and Social Values" in The Cumulative Development of Sociology in Crisis and Contention in Sociology". ed. by T. Bottomore, Sage Publications, Ltd., London, 1975, pp. 143-168.

9- لتفصيل أكثر حول هذه النقطة انظر فرج الله صالح الديب «ملامح التشكيلات الاجتماعية في العالم العربي الوسيط» في مجلة دراسات عربية، أغسطس 1980، ص ص 71-87.

10- أ. ليفين، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر، ترجمة بشير السباعي، دار ابن خلدون، 1978، ص 276، وما بعدها.

11- المصدر السابق، ص ص 233-234.

12- A. El Qazzaz, op.cit., Ioc. cit.

13- ويدلل على هذا الاستنتاج كتاب د. حسن سعفان المذكور، أسس علم الاجتماع، وكتاب د. مصطفى الخشاب، دعائم علم الاجتماع عام 1955، وكتاب د. عبدالكريم الباقي، تمهيد في علم الاجتماع، 1955، وكتاب د. علي عبدالواحد وافي، علم الاجتماع 1966.

14- F. Tong, op.cit.

15-16- د. فتحي عبدالهادي، قائمة بيليوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم الاجتماع في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1976.

17- H. Mans, A Short History of Sociology, Routledge & Kegan Paul, London, 1965, p.176.

18- El Qazzaz, op.cit.

19- انظر رسائل دكتوراه كل من علية حسين، فاروق اسماعيل، الهام عفيفي، محمد عبدالله ابوعلي، كلية الآداب جامعة الاسكندرية (في القائمة المذكورة، د. فتحي عبدالهادي).

20- د. عبدالجبار عريم، مشكلة المجتمع العربي المعاصر، مطبعة المعارف، بغداد 1969 مواضع

متفرقة، خاصة ص 48.
21- اياد القزاز، مصدر مذكور.
22- د. صفوح الاخرس، العلوم الاجتماعية - طبيعتها، ميادينها، طرائق البحث فيها، دار الفكر، دمشق، 1972.
A, Abu Hilal& I. Othman, "Kin Clusters and Occupational Streams: A New Concepts in Analysing-23 The Jordan Society" in Bulletin of Arab Research and Studies, Vol. VI, January 1975, pp.27-43.
Nadia Abu Zhra, op.cit.-24
25- د. جهينة سلطان، التحديث في المجتمع القطري، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، 1979.
26- اياد القزاز «انطباعات عامة حول علم الاجتماع في العراق ما بين 1950-1970 مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، أكتوبر 1978، ص ص 55-64.
27- د. فروق بن عطية، مصطفى بوتفنوشان، «علم الاجتماع في الجزائر بحث قدم لمؤتمر علماء الاجتماع العرب في الكويت، اكتوبر، 1977.
28- د. طيب تيزيني تقديم ترجمة كتاب، نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر، تأليف س. بوبوف، ترجمة نزار عيون السود، دار دمشق للطباعة والنشر، طبعة ثانية، 1974، ص 8.
Nadia Abu Zhra, op.cit. -29
30-طيب تيزيني، مصدر مذكور، ص 9.
31- د. محمد الرميحي، «مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة» مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ديسمبر 1975، ص ص 77-88.
32- مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، إبريل 1976، ص ص 91-109، تحرير د. أسعد عبدالرحمن، واشترك فيها د. هيفاء فاخوري، د. علي عثمان، د. سعد الدين ابراهيم، د. سمير جرار.
33- د. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعارف القاهرة، 1965، ص ص 205-213.
D. Chirot., Social Change in the Twentieth Century, Harcourt Brace Jovanovich, Inc., N.Y., 1977,-34 pp. 249-256.
35- د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي - دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1970، ص ص 8-13.
36- المصدر السابق، ص ص12-13.
37- د. محمد الرميحي، المصدر المذكور، نفس الموضع.
38- د. عبدالمنعم تليمة، قضية الأصالة والمعاصرة، بحث غير منشور، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة (؟).
39- د. عباس أحمد، «المدخل التكاملي في دراسة المجتمع العربي» مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، اكتوبر 1976، ص ص 6-20.
40- د. معن خليل عمر «بدايات علم الاجتماع العربي» مجلة آفاق عربية، بغداد، نوفمبر 1979 ص ص 80-89.
41- د. عبدالمنعم تليمة، المصدر المذكور.

المؤلف في سطور

د. عبد الباسط عبد المعطي

ولد في بني سويف بجمهورية مصر ا لعربية. عام 1943.

حصل عل درجتي الماجستير والدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة القاهرة عامي 1969 , 1972.

تدرب في وظائف باحث مساعد حتى خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالجيزة. وشغل وظيفة نائب رئيس وحدة بحوث الرأي ا لعام والإعلام.

عمل مشرفا على وحدة التنمية الريفية والسكان بجهاز السكان بالقاهرة.

انتقل إلى جامعة عين شمس وعمل مدرسا 1973 ثم أستاذا مساعدا (مشاركا) عام 1978.

يعمل الآن خبيرا معارا للمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

من بحوثه المنشورة:-

- في نظرية علم الاجتماع 1972.
- البحث الاجتماعي 1974.
- مطالعات نقدية في الاتجاه السوفيتي في علم الاجتماع 1977.
- الصراع الطبقي في القرية المصرية 1977.
- توزيع الفقر في القرية المصرية 1978.
- -الإعلام وتزييف الوعي 1978.

نشر عددا من الدراسات حول السكان والتنمية وعلم اجتماع الأدب، والتحليل البنائي للفساد في الريف المصري. نشرت بدوريات ومجلات مصرية وعربية.



حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي

تأليف: د. محمد رجب النجار